وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الإقتصادية في الجزائر

دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

من إعداد:

- خليدة مميش

إشراف الأستاذ (ة):

- عثمان عثمانية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	أستاذ محاضر أ	رئيســـــــا
عثمان عثمانية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
كمال شريط	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

Thanks and gratitude

First of all we thank **Allah** who helped me to accomplish this humble work.

A great thanks and gratitude goes to my supervisor Mr: **OTMANE ATMANIA** for his sound advice and valuable guidance all along the way.

Our deep appreciation and respect goes to all the teachers and stuff of the department of Economy, Buisness and Management Sciences of Tebessa, who have supervised and helped us during this five years of study.

A special thanks is dedicated to all those who helped me in The National Air Investigation Establishment, Algeria. It was remarkably an enriching and interesting experience.

Without forgetting to warm-heartly thank my brother AZZEDDINE and Mr Khirreddine Rahmani for theirs warm welcome and professional cooperation throughout these three months.

Finally, we thank all those who contributed, from near and far, to the achievement of this work.

Dedication

I dedicate this modest work to my country that made me who I am.

To those to whom I could never find enough words to express myself in front of their love, tenderness and sacrifices, the one who always filled my paths with strength and light my father TOUFIK and the most beautiful pearl of the world my mother FOUZIA and my grandmother HABIBA.

To my dear and wonderful brother AZZEDDINE who supported me during the most delicate moments.

To whoever and with whom I will share these moments of success and to the one who feels my life with love and respect, my husband WALID.

To my aunt SALIMA and her husband HICHEM and of course her children: SARRA , OUSSAMA, KHALILE.

To my uncles and aunts

My cousins especially: Salma, Ryma, Mariem, Feriel.

A very dear and faithful friends: Asma, Mariem, Ghalya, Zinouta.

To my supervisor Mr: OTMANE ATMANIA.

To my colleagues from the 2020/2021 promotion.

To all my near and dear ones.

KHALIDA MEMICHE

الفهارس

1- فهرس المواضيع

المـــــــوضـــــــــوع	الصفحة
فهرس المواضـيع	**I-II**
فهرس الجـداول	**III**
فهرس الأشـكال	**IV**
فهرس الملاحق	**V**
قائمة الإختصارات	**VI**
مــقدمة	**1- 8**
الفصل الأول: المؤسسة الإقتصادية في الجزائر	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الإقتصادية	**11**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية	11
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الإقتصادية	13
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الإقتصادية	15
المبحث الثاني: تطور المؤسسة الإقتصادية في الجزائر	**18**
المطلب الأول: المؤسسة الإقتصادية ما قبل 1980	18
المطلب الثاني: مرحلة إستقلالية المؤسسات الإقتصادية ما بعد 1980	20
المطلب الثالث: المؤسسة الإقتصادية في ظل التحرير الإقتصادي	22
المبحث الثالث: عوائق المؤسسات الإقتصادية في الجزائر	**24**
المطلب الأول: عوائق مناخ الأعمال	24
المطلب الثاني: عوائق القوانين والتشريعات	26
المطلب الثالث: عوائق البنية المالية والمصرفية	29
الفصل الثاني: جائحة كوفيد-19 وإنعكاساتها	
المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح عبر التاريخ	**34**
المطلب الأول: ماهية الأوبئة والجوائح	34
المطلب الثاني: جائحة الإنفلونزا الإسبانية (1918-1920)	36

المطلب الثالث: الأوبئة والجوائح في القرن الحادي والعشرين	38
المبحث الثاني: عموميات حول جائحة كوفيد-19	**40**
المطلب الأول: مفهوم جائحة كوفيد-19	41
المطلب الثاني: كوفيد-19 من وباء إلى جائحة	42
المطلب الثالث: إجراءات مواجهة كوفيد-19	44
المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية لكوفيد-19	**46**
المطلب الأول: إنعكاسات كوفيد-19 على النمو الإقتصادي العالمي	46
المطلب الثاني: إنعكاسات كوفيد-19 على التجارة الدولية	48
المطلب الثالث: السياحة في ظل جائحة كوفيد-19	50
الفصل الثالث: أثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)	
المبحث الأول: آثار جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل	**54**
المطلب الأول: النقل البحري الدولي	54
المطلب الثاني: النقل البري والحضري الدولي	56
المطلب الثالث: كوفيد-19 والمجال الجوي العالمي	57
المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة الحالة	**60**
المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	60
المطلب الثاني: منهج الدراسة وأساليب جمع وتحليل البيانات	64
المطلب الثالث: تطور أداء المؤسسة قبل الجائحة	66
المبحث الثالث: إنعكاسات الجائحة على المؤسسة محل الدراسة	**68**
المطلب الأول: تطور عدد الرحلات الجوية خلال الفترة (2016-2021)	68
المطلب الثاني: أداء المؤسسة أثناء جائحة كوفيد-19	70
المطلب الثالث: تأثير جائحة كوفيد-19 على الأداء المالي للمؤسسة	72
خاتمة	**77**
قائمة المراجع	**82**
الملاحق	**87 -103**

2- فهرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور معدل زيادة الناتج الوطني خلال الفترة (1981-1983)	21
02	رتبة الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	24
03	الجدول الزمني للأوبئة والجوائح عبر التاريخ	35
04	التطور العام لحالات الإصابة والوفيات بكوفيد-19	44
05	بعض البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)	66
06	عدد الرحلات الجوية خلال الفترة (2016-2021)	69
07	مقارنة بعض البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة خلال سنتي 2019 و2020	72
08	بعض المؤشرات المالية للمؤسسة خلال الفترة (2016-2020)	73

3- فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	خصائص المؤسسة الإقتصادية	12
02	معدل الوفيات بدلالة العمر في أمريكا الشمالية خلال سبتمبر وديسمبر1918	37
03	تطور حالات الإصابة بكوفيد-19 في بعض المناطق	43
04	إتجاهات النمو الإقتصادي العالمي	47
05	تطور نمو تجارة السلع العالمية	48
06	تطور نمو تجارة الخدمات العالمية	48
07	تطور نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية	49
08	تطور السياحة العالمية خلال (2019-2020)	50
09	التغير في أعداد نداءات السفن في العالم (الأسابيع الـ24 الأولى من عامي2019 و2020)	55
10	تغير مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في العالم والمنطقة العربية (2006-2020)	56
11	تطور حركة الركاب العالمية خلال (1945-2020)	58
12	توقع لتطور حركة الركاب العالمية خلال النصف الأول لعام 2021	59
13	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية	61
14	تطور أداء المؤسسة خلال الفترة (2016-2019)	67
15	تطور أداء المؤسسة خلال سنة 2020	71
16	مقارنة أداء المؤسسة بين سنتي 2019 و2020	74

4- فهرس الملاحق

الرقم	الـــعنـــــوان	الصفحة
01	طائرة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) وبطاقة الرحلات الجوية	86
02	إتاوة الهبوط	87
03	إتاوة المساعدة المقدمة من مصلحة الإنقاذ ومكافحة الحرائق	87
04	وثائق سير عملية تسديد الإتاوة من طرف شركة طيران أجنبية لصالح المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية	88
05	القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) خلال الفترة (2016-2020)	89

قائمة الإختصارات

قائمة الإختصارات

الإختصار	فك الإختصار	باللغةالعربية
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
CDC	Centers for Disease Control and Prevention	مراكز السيطرة عن الأمراض والوقاية منها
SARS	Severe Acute Respiratory Syndrom	مرض الإلتهاب الرئوي الحاد
MERS	Middle East Respiratory Syndrom	متلازمة الشرق الأوسط التنفسية
PHEIC	Public Health Emergency of International Concern	حالات طوارئ الصحة العامة محل الاهتمام الدولي
A.I	Artificial Intelligence	الذكاء الإصطناعي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
LSCI	Liner Shipping Connectivity Index	مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة
ENNA	Établissement National de la Navigation Aérienne	المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية
OGSA	Organisation de Gestion et de Sécurité Aéronautique	منظمة تسيير وأمن الطيران
ENESA	Entreprise Nationale d'Exploitation et de Sécurité Aéronautique	المؤسسة الوطنية لإستغلال الطيران وأمنه
ENEMA	Etablissement National pour l'Exploitation Météorologique et Aéronautique	المؤسسة الوطنية للرصد والملاحة الجوية
ONAM	Office de la Navigation Aérienne et de la Météorologie	ديوان الملاحة الجوية والأرصاد الجوية
IGT	Inspection Générale Technique	المفتشية التقنية العامة
AIG	Audit Interne de Gestion	تقييم التسيير الداخلي
SIE	Sûreté Interne de l'Etablissement	الأمن الداخلي للمؤسسة
DDNA	Direction du Développement de la Navigation Aérienne	مديرية تنمية الملاحة الجوية
DENA	Direction de l'Exploitation de la Navigation Aérienne	مديرية إستغلال الملاحة الجوية

المديرية التقنية للملاحة الجوية	Direction Technique de la Navigation A érienne	**DTNA**
مديرية الموارد المالية والمحاسبة	Direction des Ressources, des Finances et de la Comptabilit é	**DRFC**
مديرية الشؤون القانونية والموارد البشرية	Direction Juridique et des Ressources Humaines	**DJRH**
مركز التأهيل، الرسكلة والتجارب للملاحة الجوية	Centre de Qualification, de Recyclage et d'Exp érimentation de la Navigation A érienne	**CQRENA**
مديرية الإمداد	Direction de la Logistique	**DL**
دالسي، هيلبلومولين	Dalsey, Hillblom and Lynn	**DHL**

مقدمة

مقدمة

عرف التاريخ العديد من الجوائح والأوبئة، كان بعضها عالميا وأخرى محلية أو في منطقة جغرافية محدودة. وبالنظر إلى النظام البيئي المتغير بإستمرار، يستنتج أن كل ما هو على قيد الحياة اليوم قد نجا من مئات، آلاف وأحيانا ملايين السنين من الأمراض، البكتيريا والفيروسات التي قتلت حضارات بأكملها.

سرعة الإنتقال، التحول والتنوع هي مصطلحات تعكس واقع الأوبئة والجوائح التي حدثت عبر التاريخ، من الطاعون الأنطوني إلى كوفيد-19، وهذا ما يبين أن الشيء الوحيد الذي يمكن التأكد منه في هذه الأمراض هو أنه لا يمكن التأكد من أي شيء، وهو ما تشاركت فيه جائحة كوفيد-19 مع باقي الفيروسات، مع بقاء إختلافها في درجة التأثير.

شكلت جائحة كوفيد-19 صدمة عالمية غير متوقعة وغير محسوبة، بالرغم من تحذيرات خبراء الصحة المتواصل من مخاطر الأوبئة الفيروسية لسنوات، ومع ذلك لم تستجب الدول لهذه السابقة، مما قلل فعاليتها في التعامل مع الأزمة عند بدايتها. كذلك عدم إتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل بلدان العالم، زاد من حدة التهديد الإقتصادي سواء بالنسبة للإقتصاديات النامية والناشئة أو لغيرها من الإقتصاديات المتقدمة، لذلك عمدت إلى وضع كافة آمالها في قطاعها الصحي وتوجيه كافة الأنظار إليه.

في ظل الظروف السابقة، وبعد تسجيل أول حالة إصابة بكوفيد-19 لجأت الدول لحماية إقتصادياتها ومؤسساتها كل حسب طريقته وقدراته، قصد تغطية الآثار التي يمكن أن تصيبها جراء هذه الجائحة، بالإضافة إلتنمية تعاون دولي فوق الإعتبارات التقليدية، كأحد الحلول السريعة للحد من هذه الأزمة. وقد كان من الصعب في بداية الأمر معرفة الطريقة التي ينتشر بها الفيروس، فعملت قطاعات النقل بمختلف أشكالها على تسريع تطور حجم الإصابات والوفيات من خلال نقل الوباء بسرعة عبر الحدود، وأصبح هذا مصدر قلق وتوتر للمؤسسات العاملة في قطاع النقل خاصة، وذلك كونها حلقة أساسية في أي إقتصاد.

وفي ظل التقلبات الصحية، الإقتصادية والإجتماعية سابقة الذكر، إنتهجت الجزائر على غرار باقي الدول مجموعة من الإجراءات والتدابير الإحترازية من أجل المحافظة على إقتصادها، مجتمعها ومؤسساتها من الأثر العكسي لجائحة كوفيد-19، وذلك بعد تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة على مستواها وكون المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تشكل عنصرا هاما تعتمد عليه الدولة في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني، وجب حمايتها من مثل هذه الصدمات التي قد تؤثر عليها بشدة في بعض الحالات.

أولا، مشكلة البحث:

تعتبر المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) من المؤسسات الإقتصادية العمومية العاملة على مستوى الجزائر في قطاع النقل الجوي، حيث تعمل هذه الأخيرة على تطوير نشاطاتها وإبراز مكانتها على المستوى الوطني والدولي. لكن في ظل التغيرات البيئية والصحية العالمية التي تواجهها الجزائر بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح من الضروري عليها البحث عن سبل البقاء والإستمرار في ظل هذه الأزمة، خاصة وأن إجراءات مواجهة الفيروس كلها تنصب في إغلاق الحدود وإيقاف وضبط النقل، خاصة الدولي، وهو مجال نشاط المؤسسة المذكورة.

مما سبق يمكن طرح مشكلة البحث في السؤال الآتي:**"كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)؟"**

ثانيا، الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن السؤال السابق، سيتم تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية تتم الإجابة عنها من خلال البحث كما يلي:

1- ما واقع المؤسسة الإقتصادية في الجزائر؟
2- هل تختلف إنعكاسات جائحة كوفيد-19 عن الأزمات والصدمات الأخرى؟
3- كيف تجابه المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية الإلتزامات المالية خلال جائحة كوفيد-19؟

ثالثا، الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم إختبارها من خلال هذا البحث، فيما يلي:

1- تعتبر المؤسسة الإقتصادية الجزائرية غير فعالة وغير كفؤة عموما؛
2- لا تختلف إنعكاسات كوفيد-19 في مجال النقل عن الأزمات والصدمات الأخرى؛
3- تجابه المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية إلتزاماتها المالية خلال جائحة كوفيد-19 عبر إحتياطاتها.

رابعا، أهداف البحث:

يهدف البحث عموما لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- توضيح أبرز المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، خاصة في ظل محاولة الإنتقال من قيود الإقتصاد الموجه إلى الحرية التي يضمنها إقتصاد السوق؛
- إظهار مختلف الجوائح والأوبئة التي مرت عبر التاريخ خاصة الكبيرة منها (الأنفلونزا الإسبانية) والمنتشرة في القرن الحادي والعشرين؛
- عرض المفاهيم المتعلقة بجائحة كوفيد-19 كأول جائحة كبرى في القرن الحادي والعشرين؛
- توضيح الآثار التي خلفتها الجائحة على الإقتصاد العالمي بصفة عامة والمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) بصفة خاصة.

خامسا، أهمية البحث:

تعد أزمة كوفيد-19 أزمة عالمية وتأثيراتها مختلفة الإتجاهات والقطاعات سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، لذلك يعتبر هذا البحث مساهمة أكاديمية في بناء الإطار النظري لهذه الجائحة والإحاطة بما خلفته من إنعكاسات، لأنه من مواضيع الساعة سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

كما يعد هذا البحث هاما من ناحية سعيه لبيان مدى تأثير الجائحة على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، وتقديم أطر مرجعية للبحث عن حلول ناجعة للخروج من هذه الأزمة، حتى تكون قادرة على المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد، وتتمكن من مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة والتي يمكن أن تشكل تهديدا لها كجائحة كوفيد-19.

سادسا، مبررات إختيار موضوع البحث:

تتمحور المبررات العلمية الدافعة لتناول هذا الموضوع دون غيره فيما يأتي:

1. المبررات الذاتية:

- إشباع فضول شخصي حول الموضوع، وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد أهم مواضيع الساعة على المستوى الوطني والدولي؛
- قلة الدراسات العربية حول تأثير كوفيد-19 على مجال الطيران العالمي وخاصة الجزائري.

2. المبررات الموضوعية:

- تسليط الضوء على وضعية المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) قبل وبعد كوفيد-19 كمؤسسة إقتصادية جزائرية؛
- الإهتمام المتزايد بموضوع كوفيد-19 خصوصا في ظل ما يعيشه الإقتصاد الجزائري والمؤسسة الإقتصادية من ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة، نتيجة التقلبات السياسية وإنهيار أسعار النفط؛
- محاولة إيجاد الحلول الكفيلة بتقليص درجة حساسية المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) للجائحة وزيادة فعاليتها وكفاءتها في التنمية الإقتصادية.

سابعا، منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، من الضروري السير وفق منهج واضح ومحدد، وبما أن الدراسة تتكون من جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي، فإن ذلك يستوجب الإعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري، وهي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وذلك من خلال وصف وتحليل جائحة كوفيد-19، من أجل الوصول إلى فهم كيفية تأثيرها على أداء المؤسسات الإقتصادية، كما تم الإعتماد على المنهج المقارن، من أجل مقارنة بيانات المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) ومؤشراتها المالية قبل الجائحة وبعدها.

أما في الجزء التطبيقي فسيتم الإعتماد على منهج دراسة الحالة، الذي يسمح بإبراز مختلف تفاصيل الكيان المدروس من أجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الحالات المشابهة، وذلك بالتركيز على حالة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) كمؤسسة عمومية إقتصادية جزائرية، وتوضيح مدى تأثرها بالجائحة، بالإعتماد على بياناتها المالية والتشغيلية.

في الجزء النظري سيتم الإعتماد على تشكيلة واسعة من الكتب، المقالات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تناولت موضوح جائحة كوفيد-19 والمؤسسة الإقتصادية، أما بالنسبة للجزء التطبيقي سيتم الحصول

على البيانات الإحصائية من المؤسسة محل الدراسة، من خلال مصدرين أساسيين هما التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للمؤسسة.

ثامنا، هيكل البحث:

لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى نتائجه المنتظرة، تم إعتماد خطة لمعالجته في ثلاثة فصول، إثنين منهما خصصا للجانب النظري، والفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي، إضافة إلى مقدمة جاءت فيها عدة تفاصيل كمشكلة البحث والأسئلة الفرعية، والخاتمة التي تضم أهم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير ملاحق تحوي القوائم المالية وبعض الوثائق حول للمؤسسة محل الدراسة.

تناول الفصل الأول المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول تعريف المؤسسة الإقتصادية وأهدافها والوظائف التي تؤديها، وخصص المبحث الثاني لتطورها في الجزائر تحت ثلاثة مراحل بارزة، أما الأخير فقد تعرض إلى عوائقها من خلال دراسة مناخ الأعمال في الجزائر.

أما الفصل الثاني فقد خصص لجائحة كوفيد-19 وأبرز إنعكاساتها، حيث تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه التطورات بعض الأوبئة والجوائح عبر التاريخ، من خلال إلقاء الضوء على جائحة الأنفلونزا الإسبانية والأوبئة والجوائح في القرن الحادي والعشرين. وتناول المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لجائحة كوفيد-19 من خلال إبراز المفاهيم المرتبطة بها وكيفية تحولها إلى جائحة، والإجراءات المتخذة لمواجهتها، كما تعرض المبحث الثالث إلى أبرز الإنعكاسات الإقتصادية لكوفيد-19 على المستوى العالمي.

بينما تناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي لموضوع البحث، حيث تناول دراسة حالة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، وتم تقسيمه هو أيضا إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول لدراسة الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل بمختلف وسائله على المستوى العالمي، وتناول الثاني منه الإجراءات المنهجية لدراسة الحالة، تم فيه عرض تقديم المؤسسة محل الدراسة وتطور أدائها، منهج الدراسة وأساليب جمع وتحليل البيانات المستخدمة، أما المبحث الأخير فقد تطرق إلى إنعكاسات هذه الجائحة على المؤسسة محل الدراسة خاصة وضعيتها المالية، قصد الوصول إلى إستخلاص مجموعة من النتائج تساعد على الإجابة عن أسئلة الدراسة.

تاسعا، حدود الدراسة:

على إعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، بهدف الإقتراب من الموضوعية ووضع إستنتاجات منطقية ودقيقة بعد إختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث

ضمن الحدود والأبعاد الآتية:

- **الحدود المكانية:** ستركز هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) التي تعتبر أحد المؤسسات الجزائرية العاملة في مجال النقل الجوي؛
- **الحدود الزمانية:** الدراسة تغطي الفترة من 2016 إلى 2021.

عاشرا، الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع كوفيد-19 في مناطق متفرقة من العالم، سيتم عرض بعضها فيما يلي:

1- ميتشال ال.هاموند، الأوبئة والعالم الحديث (2020).

Mitchell L. Hammond, ***Epidemics and the Modern World***, (Canada: University of Toronto Press, 2020).

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم فروع متعددة التخصصات من تاريخ الأمراض الفردية، وكيف يمكن جعلها مرتكز لإكتشاف الجوانب الرئيسية للتاريخ الأمراض الحديثة أي ممارسة إستراتيجيات التفسير التاريخي على وجه الخصوص، كذلك محاولة فهم الأصل المسبب للمرض وتأثيره على العديد من الجوانب الأخرى في العالم، من خلال مناقشة العديد من الأمراض الهامة المارة عبر التاريخ.

توصلت الدراسة إلى أن من أجل إدراك التهديدات الجديدة، إكتشافها، فهمها والإستجابة لها يجب التركز على تاريخ المرض، بالإضافة إلى أن كل إبتكار بشري يجلب ببساطة الإضطرابات على إعتبار الناجين هم الأكثر مرونة. مثل ما يكتب البشر التاريخ، تسجل الميكروبات خطواتها فيه من خلال ما تخلفه من آثار، لذلك يجب دراسة الأحداث الماضية ومحاولة جعلها حلول مستقبلية من خلال حساب كيف يعتمد تاريخ واحد على الآخر.

2- موخيس كيتوي، تأثير وباء كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الإنتقال إلى الوضع الطبيعي الجديد (2020).

MukhisaKituyi, ***Impact of COVID-19Pandemic on Trade and Development***,(NewYork: United Nations, 2020).

نوقشت هذه الدراسة جوانب مختارة من الوضع الحالي الجديد، عن طريق معرفة كيف لكوفيد-19 أن يغير قواعد اللعبة للعديد من الدول، لكل من التجارة المستمرة والناشئة وتحديات التنمية في المجالات التي كان الأونكتاد

يدرسها بعمق، قصد جعلها أكثر مرونة للتعامل مع الأزمة وبناء مستقبل أكثر شمولية وإستدامة. كما ورد وصف الإجراءات السياسية التي يمكن للدول الأعضاء في الأونكتاد إتخاذها، لدعم العمل الجاري لتسريع الإستجابات لكوفيد-19 والتعافي النهائي من الوباء.

وخلص هذا التقرير إظهار بعض التغييرات التي ميزت هذا الوضع الجديد مثل الرقمنة المتسارعة المستمرة التي يمكن من خلالها رسم خريطة جديدة سبل المضي قدما، ومع ذلك، قد تكون التغييرات الأخرى مؤقتة فقط لأن بعض المجتمعات قد لا تكون جاهزة بعد لإحتضانها، فلكل دولة خصوصياتها في الإستجابة لمثل هذه التغيرات المفاجأة، على سبيل المثال التغييرات الدائمة والمتعلقة بالمناخ، التي تعتبر من أخطر ما تضطر الدول إلى تجاوزه نتيجة تصنيفها إلى جانب الكوارث.

3- بهاسكار باجشي وآخرون، تفشي فيروس كورونا وتأثير الإغلاق الكبير على أسعار النفط وأسواق الأسهم الرئيسية في جميع أنحاء العالم (2020).

BhaskarBagchi and others, ***Coronavirus Outbreak and the Great Lockdown: Impact on Oil Prices and Major Stock Markets Across the Globe***, (Singapore: Springer, 2020).

هدف هذا الكتاب إلى تحديد الخطر الذي تواجهه البشرية مع كوفيد-19، حيث يشكل هذا الآخير تحديا في الوقت الحالي للتعاون العالمي بين الحكومات، المجتمعات العالمية والمنضمات التجارية، وذلك من أجل تجنب الأضرار التي لحقت السكان وأرباح المؤسسات الكبرى خاصة فيما يتعلق بالطلب والعرض العالمي.

وبينت هذه الدراسة أن تفشي وباء كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم هو أمر بشري، وأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث زيادة غير مسبوقة في الغموض لوضع كل من النمو الإقتصادي والإستقرار المالي في المخاطرة، ويتوقع أن تفشي المرض سيكون له تأثير سلبي على جانب العرض بسبب خسائر الفادحة في العديد من البلدان، و كذلك نتيجة تدمير الموارد البشرية ورأس المال المادي، بالإضافة إلى أن إمكانيات النمو الإقتصادي على المدى الطويل لإقتصاديات الناشئة ستكون منخفضة.

4- عثمان عثمانية، عالم ما بعد جائحة كوفيد-19 "مآلات الأيديولوجيا والإقتصاد" (2020).

هدف هذا الكتاب إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وعلاقتها بنهاية النيوليبرالية والعولمة، كذلك بيان الركود الإقتصادي القادم وفق الخط الزمني لهذه الجائحة، والتساؤل عن وجهة العالم بعد هذه الجائحة.

وخلص هذا الكتاب بمدى إختبار جائحة كوفيد-19 لمختلف الأنظمة الصحية، الإقتصادية، التكنولوجية والسياسات الحكومية المطبقة حول العالم، وتبين أن كل دول العالم لم تكن مستعدة لمثل هذه الجائحة وذلك رغم تفوق بلدان على أخرى تكنولوجيا.

الفصل الأول

الفصل الأول:
المؤسسة الإقتصادية في الجزائر

لكل دولة من دول العالم مؤسسات تمثل نواة وقوة إقتصادية، سياسية، بيئية وثقافية على قدر من الأهمية في ظل عالم اليوم المعولم، تلك المؤسسات لها تأثير على حياة الإنسان وملايير الأشخاص في كل يوم، وبطرق غير محسوسة في الكثير من الأحيان. كما شغلت المؤسسات حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الإقتصاديين بمختلف إتجاهاتهم الأيديولوجية، وهذا ما يفسر أن وصولها إلى شكلها الحالي كان نتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الإقتصادية والإجتماعية والحضارات البشرية.

والمتتبع لتطوراتها إبتداء من الإنتاج الأسري البسيط إلى ظهور الوحدات الإنتاجية ثم الثورة الصناعية، يجد أن هذه الأخيرة إتجهت إلى التكتل والإحتكار مع بداية القرن 20 لتتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة، ثم أخذت بعد ذلك في التوسع خارج بلدانها الأصلية تحت ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات وفق فرضية البقاء للأقوى في الإقتصاد العالمي.

وكما هو الحال مع معظم الإقتصاديات، تشكل المؤسسة الإقتصادية جزءا مهما من النسيج الإقتصادي الجزائري، والذي بدوره عرف تحولات جذرية لمجاراة النمط الإقتصادي العالمي، وعلى إثر هذا تعتبر بمثابة أداة لتوجيه وتنفيذ الأهداف العامة للإقتصاد الوطني، وبطبيعة الأمر كانت قد تعرضت للعديد من التدخلات والإصلاحات التي أثرت بصفة مباشرة على إدارتها، أدائها وتمويلها.

يتعرض هذا الفصل إلى المؤسسة الإقتصادية في الجزائر من خلال الظروف التي مرت بها عبر جملة التغييرات والإصلاحات. وللإلمام بالموضوع يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الإقتصادية؛**
- **المبحث الثاني: تطور المؤسسة الإقتصادية في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: عوائق المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الإقتصادية

تشكل المؤسسات الإقتصادية نسيجا متينا يرتكز عليه الإقتصاد لمواكبة الإنتاج العالمي والتطور التكنولوجي المتسارع قصد تحقيق التنمية الإقتصادية، والتي تتم وفق التحريك العلمي لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال أيديولوجية معينة، كل هذا من أجل تحقيق التغير المستهدف وإعادة النظر في هيكلة وتنظيم الإقتصاد على المستوى الكلي أو الجزئي.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية

تطورت المؤسسة الإقتصادية باستمرار خلال عقود من الزمن حتى يومنا هذا، وذلك بتطور ووجود إختلافات في أدائها ووجودها، وهذا ما يوضح سبب تفوق بعضها على غيرها. لذلك لا يوجد تعريف موحد ومضبوط لها كونها تتميز بالتنوع وعدم التجانس، سواء كان ذلك في الجزائر أو دول العالم الأخرى.

أولا:تعريف المؤسسة الإقتصادية

عرف كل من ألبرت كوراي ومابابا مبانغالا "Albert Corhay et Mapapa Mbangala" المؤسسة الإقتصادية بأنها وحدة إقتصادية منظمة تنتج من خلال مجموعة عوامل الإنتاج سلعا أو خدمات لسوق معين، من أجل السعي لتحقيق أهداف متعددة.[1] من خلال هذا التعريف يتضح أن المؤسسة الإقتصادية تنظيم يعمل وفق خطط وإستراتيجيات قصد تحقيق أهداف معينة.

أما دومينيكرو "Dominique Roux" فقد عرفها بأنّها شكل من أشكال الإنتاج، يتم بموجبها الجمع بين أسعارعوامل الإنتاج المختلفة التي يقدمها وكلاء متميزون عن مالك الشركة، بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق والحصول على دخل نقدي ناتج عن الإختلاف بين سلسلتين من الأسعار.[2] يبدو أنّ هذا التعريف ميز بين الشخص الإعتباري والشخص الطبيعي، كما أنّه سلط الضوء على تعظيم الربح كهدف رئيسي للمؤسسة الإقتصادية.

[1] .Albert Corhay et Mapapa Mbangala, ***Fondements de gestion financière***, 4 éme ed. (Belgique: Les Editions Universitaire de Liège, 2009), p.7.

[2].Dominique Roux, ***Analyse économique et gestion de l'entreprise*** (Paris: Dunod, 1991), p.14.

كما عرفت بأنها "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها".[1] أي أنها تقوم على إعتبارين أساسيين، الأول خاص بالجانب المادي ألا وهو رؤوس الأموال الممنوحة من الطرف الثاني المتمثل في مستثمرين قصد تحقيق الهدف الأوحد وهو الربح.

من خلال التعريفات السابقة يتضح بأنّها تتمثل في كل تنظيم إقتصادي مستقل في إطار قانوني وإجتماعي معين، هدفه دمج مجموعة من العوامل المادية، البشرية، المالية والإعلامية (عوامل الإنتاج) الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات موجهة للسوق، وهذا تحت الشروط الإقتصادية المختلفة بإختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه، وتبع الحجم ونوع نشاطها، بالإضافة إلى الجانب المالي لكل منها ألا وهو تعظيم الربح.

ثانيا: خصائص المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسة الإقتصادية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها المتواجدة على مستوى إقتصاد معين، فهي تعكس تفاعل مجموعة من الأنظمة الجزئية التي تؤدي إلى خلق نظام قائم بذاته، وعليه فهي تعتبر نظاما مفتوحا يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة به ويتفاعل معها تحت قيود تفرضهاعليه، ويمكن حصر أهم الخصائص المتعلقة بهذه الأخيرة فيما يلي:

الشكل رقم 01: خصائص المؤسسة الإقتصادية

المصدر: فرحات غول، ***الوجيز في إقتصاد المؤسسة*** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2008)، ص.10.

[1].Romain Dumas, ***Intelligence économique d'entreprise*** (Paris: éditions Francis Lefebvre, 2011), p.150.

يتضح من الشكل رقم 01 أن الخصائص المميزة لأي كيان تكون ضمن مركز القرارات التي تضمن كفاءة الإختيارات قصد الوصول للأهداف المسطرة بأكثر فعالية، ولتسريع هذا تعمل على التكيف مع الإختلافات التي تواجهها من العمال كونها مركزا للحياة الإجتماعية. وفيما يخص النشاط الرئيسي الذي تركز عليه والمتمثل في تحويل المدخلات إلى مخرجات عن طريق المواد الأولية وشبكة المعلومات التي تزيد من قدرتها الإنتاجية، مقابل تحملها تكاليف المساهمة في العملية الإنتاجية كتوزيع الأجور، الأرباح وتسديد الضرائب.

وهي بطبيعة الحال معرضة للخطر بإستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزءا أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن،[1] ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة، وتقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل من جهة ثانية.

يتضح مما سبق،أن المؤسسة جزء لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية كونها تساهم في حل مشاكل إجتماعية مثل القضاء على البطالة وغيرها، دون نسيان أنها وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع، لغزوها أسواق وطنية ودولية ومساهمتها في توسع الجهاز الإنتاجي ونمو الدخل الوطني.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الإقتصادية

تحظى المؤسسة الإقتصادية بإهتمام بالغ من طرف مجموعات مترابطة في معظم بلدان العالم، وهذا ما جعلها تتسم بأهداف دقيقة الإتجاه لحصر إنعكاساتها الإيجابية منها والسلبية، حيث يسعى مديروها إلى تحقيق عدة أهداف مختلفة لإختلاف طبيعة وميدان نشاطها، وفي إطار العلاقة بينها وبين الدولة يرى جويل باكان"Joel Bakan" أنّ الدولة لديها السلطة في بعض الأحيان لتقرير ما تستطيع المؤسسات فعله وما لا تستطيع وما يجب عليها فعله،[2] والمقصود هنا أن بتدخل الدول توجه أهداف المؤسسة الإقتصادية لصالحها. ويمكن تلخيص أهدافها كما يلي:

أولا:الأهداف الإقتصادية: وهي الأهداف الأساسية والمرجوة من المؤسسة، وتتمثل فيما يلي:[3]

- الإستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع الإنتاج بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع؛

[1]. عمر صخري، ***إقتصاد المؤسسة***، ط.3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص.25.

[2].Joel Bakan, ***The Corporation: The Pathological Pursuit of Profit and Power*** (New York: Free Press, 2004), p.108.

[3]. ناصر دادي عدون، ***إقتصاد المؤسسة***، ط.3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص-ص.17-21.

- تحقيق الربح بإعتباره من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة إقتصاديا، نظرا لحاجتها إلى أموال من أجل تحقيق الإستمرارية في النشاط والنمو وتحقيق متطلبات المجتمع.[1]

تسعى المؤسسة من خلال الأهداف الإقتصادية السابقة إلى الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الإقتصادية المتاحة البشرية منها والمادية، حتى تتفادى الوقوع في مشاكل إقتصادية قد تتسبب في خسارة لها وللمجتمع على المدى الطويل أو المتوسط، أما فيما يخص المدى القصير فهي تنتج منتجات متنوعة ومختلفة لإشباع رغبات المستهلك قصد زيادة الطلب على هذه الأخيرة وتعظيم الربح.

ثانيا، الأهداف الإجتماعية: وتتمثل هذه فيما يلي:[2]

- ضمان مستوى أجر مقبول للعامل كمقابل لعمله،لهذا يمكن للدولة أن تتدخل لضبط حد أدنى للأجور مما يسمح للعامل بتلبية حاجاته الأساسية؛
- تحسين مستوى معيشة العمال من خلال توفير تأمينات لهم كالتأمين صحي والتأمين ضد حوادث العمل؛
- توفير علاقات مهنية وإجتماعية بين الأشخاص وهذا رغم الإختلافات في مستوياتهم العلمية والتكوينية؛
- إنشاء وإقامة أنماط إستهلاكية معينة من خلال ترويج وتقديم منتجات جديدة؛
- تهدف المؤسسة إلى التشغيل الكامل لأفراد المجتمع وذلك للحد من البطالة.[3]

إذن، بالإضافة إلى أهدافها الإقتصادية، تعمل المؤسسة على الإحاطة بالجانب الإنساني من خلال رسم الأهداف الإجتماعية، كتحسين الظروف المعيشية للعامل من أجل تحفيزه على إعطاء طاقة أكبر وتفانيه في العمل، لزيادة ربحيتها ومساهمتها في التنمية الإقتصادية.

ثالثا، الأهداف التكنولوجية: أدى تطور المؤسسات إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل نسبتها أعلى من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية تحت ما يسمى بالتنمية. في هذا السياق تصنف هذه الأهداف إلى أربع مجموعات:[4]

1- الأهداف التوجيهية: تتمثل في قيادة السوق، الإنتشار السوقي وخدمة المنتفعين، الأولى تخص كل من الوضع

[1]. صالح خالص صافي، ***رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.20.

[2]. فايز الزغبي ومحمد إبراهيم عبيدات، ***أساسيات الإدارة الحديثة*** (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997)، ص.02.

[3]. عيسى بوعبد الله، ***الوظيفة الآلية في المؤسسة الاقتصادية*** (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعة الجزائر،2003)،ص.17.

[4]. ناصر دادي عدون، ***المؤسسة الإقتصادية موقعها في الإقتصاد، وظائفها وتسييرها***(الجزائر: دار المحمدية للنشر، 2008)، ص.26.

التنافسي، درجة الإبداع والتقدم التقني، بينما الثانية تخص عدد الأسواق، عدد الجماعات الإستهلاكية، عدد الصناعات وعدد البلدان، وهذه الأخيرة متعلقة بفائدة (قيمة) المنتوج، جودته وموثوقيته؛

2- **الأهداف الأدائية:** تتمثل في النمو(التوسع) والربحية، تتعلق الأولى بعائدات المبيعات، حجم الإنتاج وهامش الربح، الثانية تهتم بالعائدات على رأس المال، العائد على الموجودات، هامش الربح على عائد البيع والعائد على أموال المساهمين؛

3- **الأهداف الداخلية:** تخص كل من الكفاءة التي تهتم بالمبيعات على مجموع الموجودات، دوران المخزون، فترة الإئتمان، السيولة وشؤون العاملين؛

4- **الأهداف الخارجية:** تشمل عنصر المسؤولية الإجتماعية والذي يقاس بصورتها، العلاقة بين السعر والربح، إستخدام الموارد، النشاط العام ورفاه المجتمع المحلي.

كحوصلة، يمكن القول بأنّ هناك تباين بين آراء المفكرين فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، فمنهم من يرى أن أهدفها تنحصر في تعظيم الربح، وهذا طبعا يختلف بإختلاف النظام الإقتصادي السائد في البلد، حيث توجد بعض المؤسسات في حالات معينة تفضل البقاء على تحقيق الربح وذلك من أجل ضمان إستمرارها. وفي الوقت الراهن مع إزدياد الإهتمام بالبيئة وما يسمى بالتنمية المستدامة، فما على المؤسسة إلا وضع أهداف واضحة تبين إهتمامها بالبيئة وحمايتها.[1] ومنه يجب عليها وضع سلم للأهداف أو أولويات حسب إمكانياتها الداخلية والعوامل البيئية المؤثرة عليها، والعمل على تحقيقها تدريجيا.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الإقتصادية

تؤدي المؤسسة الإقتصادية مجموعة من الوظائف حسب الهيكل التنظيمي الخاص بها، وبإختلاف هذا الأخير تختلف الوظائف أيضا، فقد تكون وظائف مبتكرة في إحداها عن غيرها، وهذا راجع إلى حجم وطبيعة نشاطها لكن في المقابل هناك وظائف أساسية يجب أن تعتمد من طرف أي منها من أجل بلوغ أهدافها المسطرة، حيث تتمثل فيما يلي:

أولا، وظيفة المحاسبة والمالية: تتمثل في أهمية تزويد المسؤولين بمعلومات تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة، وتسمح بتوحيد القرارات المستقبلية على أساس النتائج التي توصلت إليها هذه الوظيفة. وهناك من يصنف المحاسبة ضمن المهام الإدارية،والكثير من يعتبرها من مسؤولية الرجل المالي لما له من مؤهلات علمية ومهنية تسمح له بقراءة المعلومات

[1].Romain Dumas, ***Op. Cit***., p.128.

والمعطيات بطريقة تختلف عن تلك التي يستعملها المسؤول الإداري.

لكن في الواقع هناك إرتباط وثيق بين وظيفتي المحاسبة والمالية، ولا يكون من الخطأ إعتبارهما متكاملتان من خلال الوظائف التي تقوم بها كل منهما تحت ما يسمى بالإستجابة للمطلب القانوني، لأن المحاسبة في كل الدول ومنها الجزائر تعتبر قانونية وإلزامية فيما يتعلق بإمساك الدفاتر المحاسبية وإعداد الميزانية.

فالمحاسبة العامة التي تعالج العمليات حسب الطرق القانونية، والمحاسبة التحليلية (أومحاسبة التسيير) ذات الإستعمال الداخلي، والتي تعطي معلومات تسمح بتوجيه قرارات التسيير. أما الوظيفة المالية فدورها يكمن في ضمان التوازن المالي للمؤسسة، وذلك بإختيار أحسن مصادر التمويل وبأحسن الشروط، وهذا بإحترام أهداف الملاءة والمردودية.[1]

ثانيا، وظيفة التموين: يعتبر التموين المرحلة الأولى التي تسبق الإنتاج والتسويق، ويقصد به مجموع العمليات التي توضع تحت تصرف الكيان وهي كل السلع والخدمات الضرورية المتلقاة من طرف الموردين، في الشكل الأمثل الذي يحقق العلاقة: أمان، تكلفة ونوعية.[2]

ثالثا، وظيفة الموارد البشرية: وهي تمارس وظائف تتعلق بالحصول على القوة العاملة فيها وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة على تنفيذ الأعمال، يستلزم ذلك القيام بأنشطة مختلفة منها:[3]

- تعيين العاملين وتدريبهم وكذا تحفيزهم وترقيتهم؛
- الإعتناء بكافة الخدمات الإجتماعية اللازمة لعمال المؤسسة؛
- الحفاظ على علاقة طيبة بين المنشأة والعاملين فيها.

رابعا، وظيفة الإنتاج: مضمون هذه الوظيفة هو الوصول إلى تحقيق أكبر مردود من خلال نوعية المنتوجات وإحترام رغبات المستهلك، وقد تختلف خصائص الإنتاج حسب علاقة الكيان مع الزبائن، إذ يمكن تصنيفها إلى:

- إنتاج للتخزين[4] Production surstock إذا كان العرض يسبق الطلب؛
- إنتاج حسب الطلبية إذا كان بين الخاصيتين الطلب يسبق العرض؛

---

[1]. Rudolf Brennemann et Sabine Sépari, ***Economie d'entreprise*** (Paris: editions Dunod, 2001), p.369.
[2]. Ibid.,p.327.
[3]. الشيخ الداوي، ***مطبوعة في مبادئ التسيير***(الجزائر: مركز الطباعة الجامعية، 2005)، ص.69.
[4]. **إنتاج للتخزين Production sur stock:** في اللغة الإنجليزية Make To Stock (MTS)، حيث يعد الإنتاج في المخزون نموذجا إقتصاديا حيث يكون الإنتاج مدفوعا بتاريخ الطلب وتوقعات المبيعات.

- إنتاج ممزوج Production mixte.

ويهدف تسيير الإنتاج إلى إيجاد توازن مقبول بين عدة أوامر متناقضة خاصة النوعية والمرونة، الأولى يقصد بها قدرة المنتوج أو الخدمة على إشباع إحتياجات المستعملين وملاءمته مع حاجيات المستهلكين، وكذلك مطابقته لمواصفات مكتب الدراسات. أما فيما يخص المرونة فتعني التكيف مع نمو السوق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالتنسيق مع جميع المصالح والهيئات المكونة لها، بغرض الوصول إلى تنمية ثلاثية المتعلقة بتكلفة، آجال ونوعية المنتوج.[1]

خامسا، وظيفة التسويق: وهي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت منذ القديم، وقد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة جينيرال إلكتريك General Electric، وتهدف هذه الوظيفة إلى دراسة وتوقع إحتياجات المستهلكين، إنشاء منتوج أوخدمة لسوق خاص، عرض المنتوج أو الخدمة في المكان المناسب، الإعلام بوجود منتوج أو خدمة بمختلف خصائصها، بيع المنتوج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب، ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة تجاه السوق.[2]

على الرغم من هذه الوظائف الأساسية التي يجب أن تتوفر في كل مؤسسة إقتصادية لتحقيق أهدافها، إلاّ أن التطور التكنولوجي حد من بعض هذه الوظائف وإختصر بذلك الوقت والجهد والتكلفة.

تتطلب التنمية الإقتصادية مرونة كبيرة في عمليات الإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى التفكير الجدي في موضوع العمالة، وتوزيع القوى البشرية بعد تدريبها وإكتسابها المهارات والقدرات التي تساعدها على إحداث التطور المنشود، ومنه فإن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب تكوين القوى العاملة وتأهيلها بمهارات وتخصصات متنوعة بالعمل الذي تؤديه على أكمل وجه.

وتعتبر المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لبنة التنمية الإقتصادية، وهذا ما يفسر أهمية أهداف ومخرجات هذه الأخيرة في كونها ركيزة الإقتصاد الوطني، لذلك خضعت إلى العديد من التطورات والإصلاحات خاصة بعد الإستقلال بهدف بناء وتنمية الإقتصاد.

[1].Chantal Bussenault et Martine Pretet, ***Economie et gestion de l'entreprise*** (Paris: Vuibert, 1955), p.57.

[2]. هلال درحمون، ***المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير والمساعدة على إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية*** (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غ.م، جامعة الجزائر، 2005)، ص.26.

المبحث الثاني: تطور المؤسسة الإقتصادية في الجزائر

لم تظهر المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في أشكالها الحالية من أول مرة، بل كان ذلك نتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدها النظام الإقتصادي والمجتمع الجزائري منذ الإستعمار إلى ما بعد الإستقلال، فبالإضافة إلى المحيط الإقتصادي المضطرب، كان للظروف السياسية، الأمنية والإجتماعية التي عايشتها الجزائر الدور الكبير في صناعة تاريخها وتحديد مفهومها.

نتيجة لما سبق لجأت الجزائر غداة الإستقلال إلى وضع إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والتي تمثلت في تبني سياسة إقتصادية إشتراكية لتسييرها في ظل نظام الإقتصاد الموجه. وبظهور الأزمة البترولية التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، دفعت أصحاب القرار إلى التفكير بجدية لتصحيح الوضعية الإقتصادية للدولة، إذ سرعان ما تحركت السلطة بالإستغناء عن أسلوب التسيير الإشتراكي، مقابل تبني الأسلوب الليبرالي ما أدى إلى تحريرها إقتصاديا.

المطلب الأول: المؤسسة الإقتصادية ما قبل 1980

مر تنظيم المؤسسة في الجزائر بعدة فترات متمايزة ومتباينة تبعا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع العام الإقتصادي، نظرا لدوره المنتظر في عملية تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، حيث إعتمدت عملية البناء الإقتصادي والإجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي، الذي يعتبر الينبوع المتدفق في تغذية وتعويض ميزانيات المؤسسات العمومية. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

أولا: الفترة الأولى (1962–1970)

كانت لهذه الفترة نتائج عديدة شملت مرحلتين كما يلي:[1]

1- مرحلة التسيير الذاتي: التي أعقبت الإستقلال مباشرة وإمتدت إلى حوالي 1965"المؤسسة المسيرة ذاتيا"، وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الإقتصادية تكريسا لتوجهات سياسية معينة، ذلك أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الإقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الأيديولوجيا الإشتراكية. حيث كانت المؤسسة حينها تخضع لتطبيق أحكام المرسوم رقم 673/50 المؤرخ في 15 جوان 1950، المتضمن تنظيم الإدارة العامة وتسيير المؤسسات العمومية ذات الإقتصاد المختلط، والمرسوم 957/57 المؤرخ في03أوت 1957،المتضمن

[1]. عبد الرحمان بن عنتر،**"مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"** *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني (2002)، ص-ص .2-3.

تطبيق أحكام المواد من 01 إلى 06 من المرسوم 707/53 المؤرخ في 09 أوت 1953،المتعلق بمراقبة الدولة للمؤسسات العامة الوطنية وتطبيقه على الجزائر، وإمتد العمل به إلى سنة 1965.[1]

2- مرحلة التسيير البيروقراطي: والتي إمتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية إلى درجة كبيرة، وتعتبر هذه الفترة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام والإستمرار في إضفاء الطابع الإشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري.

كما عرفت هذه المرحلة تراكمات كثيرة من التجارب والإصلاحات المتكررة في مسيرة التنمية الوطنية، بحيث بادرت السلطة السياسية آنذاك إلى فك الإرتباط بالفرنك الفرنسي قصد تقليص التبعية إتجاه الخارج، وبعث قطاع إقتصادي تابع للدولة يأخذ على عاتقه عملية البناء الإقتصادي والإجتماعي. وتميزت هذه الفترة بمجموعة من التأمينات للشركات الأجنبية العاملة بالجزائر آنذاك، والتي كانت فرنسية في معظمها بإعتبار أن سنة 1965 نقطة الإنطلاق والأساس، تمت صياغة الأهداف المتوخاة من البناء الإقتصادي والإجتماعي ضمن إستراتيجية تنموية تهدف بالدرجة الأول إلى:

أ. العمل على إستغلال الثروات الوطنية التي تزخر بها البلاد؛
ب. قطع دابر التبعية الإقتصادية من خلال بعث قطاع صناعي قوي يأخذ على كاهله إنتاج الصناعات المختلفة؛
ج. بعث تكامل منسجم بين القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، لاسيما فيما بين القطاع الصناعي والزراعي.

3- نتائج الفترة الأولى (1962-1970): وما يمكن إستنتاجه في هذه الفترة الأولى هو صياغة الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية وتوفير الأرضية الصلبة لقيامها في الواقع، وذلك من خلال ما يلي:[2]

أ. التوسع في عمليات التأميم للإحتكارات الأجنبية وخاصة في المجال الصناعي بإعتباره العامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة آنذاك؛
ب. بعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الإحتكارات، تضطلع بعمليات البناء والتشييد لمواكبة مخططات التنمية الوطنية عن كثب؛
ج. إعتبار المؤسسات الوطنية العمومية الركيزة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وفرض نفسها، لا سيما تبنيها نموذج منفرد للتنمية المستقلة؛
د. التركيز على إظهار المؤسسة الوطنية العمومية إلى حيز الوجود بإعتبارها هدفا في حد ذاته؛

[1]. محمد الصغير بعلي، ***المؤسسات العمومية الإقتصادية في التشريع الجزائري***، ط.2 (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، 1988)، ص.17.
[2]. عبد الرحمان بن عنتر، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص.3-4.

هـ. الإعتماد على الأسلوب التقليدي التلقائي في تنظيم وتسيير المؤسسة، وذلك لإعتبارات قلة الإطارات الكفؤة والمؤهلة، وإنعدام التجربة الكافية لها.

ثانيا: الفترة الثانية (1971–1980)

هي فترة أسلوب التسيير الإشتراكي للمؤسسات، فترة الإنتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام، إلى شكل المؤسسة الإشتراكية، وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها إعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل إيجابياتها وسلبياتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير، وكذلك تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك، إضافة إلى ذلك تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الإشتراكي لها، من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسييرها، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط.[1]

مما سبق، إعتمد النموذج التنموي أساسا على المشروعات المصنعة وأعتبرت المؤسسة الإقتصادية العمومية في هذا الإطار بمثابة المحرك الذي يضمن دفع النموذج لتحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية المرجوة، حيث يسعى النموذج إلى بناء جهاز إنتاجي عصري مملوك من طرف الدولة.

المطلب الثاني: مرحلة إستقلالية المؤسسات الإقتصادية ما بعد 1980

كانت المؤسسة العمومية بحكم التجربة المتحققة المستهدفة آنذاك لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة، أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للإرتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على النشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة، وهذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 في صنع المزيد من الإستقلالية الإقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء فيما تعلق بمساهمتها في التنمية الإقتصادية، الإجتماعية أو التنمية الشاملة عموما، خاصة عن طريق إحترام معاير الإنتاج والإنتاجية، وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.

[1]. عبد الرحمان بن عنتر، ***مرجع سبق ذكره***، ص.4.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أنه سبق عملية إستقلالية المؤسسات إجراءان في عام 1980 تمثلا فيما يلي:[1]

أولا: إعادة الهيكلة العضوية

كان الغرض منها هو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة، ولقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى إلى 145مؤسسة والثانية إلى 1020مؤسسة. ولقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة الناتج الوطني كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور معدل زيادة الناتج الوطني خلال الفترة (1981-1983)

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	**2.4%**	**4.3%**	**7.3%**

المصدر: عمر صخري، ***إقتصاد المؤسسة***، ط.3 (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)،ص.54.

يتضح من الجدول السابق أنه يتوقع أن ترتفع زيادة إنتاجية القطاع العام إرتفاعا ملحوظا، وبذلك تزداد الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العامة بنسب كبيرة.

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز إتخاذ القرار وتتويج لإعادة الهيكلة العضوية، وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديونها بإعادة تنظيم سجلات إستحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم فيما بينهم. كما يهدف هذا الإصلاح (إستقلالية المؤسسة) إلى ما يلي:

1- إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية وتجنبها التشوهات والنقائص والإنحرافات التي واكبت المرحلة السابقة؛

2- إعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسة في إطار هذا التوجه الجديد، حيث يرتكز هذا الإصلاح على مبادئ إستغلال الطاقات البشرية، كفاءة التسيير، اللامركزية في التصرف وتفادي سلبيات المرحلة السابقة.

[1]. عبد الرحمان بن عنتر، ***مرجع سبق ذكره***، ص.7.

إنطلاقا من الوضعية التي آلت إليها المؤسسات قبل وبعد إعادة الهيكلة رأى المسؤولون ضرورة إتخاذ تدابير جديدة للخروج من الوضعية الحرجة للمؤسسات والإقتصاد الوطني، وبالفعل تم تبني إصلاحات جديدة في نهاية الثمانينيات تمثلت فيما يسمى بالإستقلالية.

المطلب الثالث: المؤسسة الإقتصادية في ظل التحرير الإقتصادي

نتيجة للقيود المفروضة على الإستقلالية وضعف أداء الإقتصاد الجزائري، مع تزايد المطالبة بالإصلاح الجذري، إتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات في عشرية التسعينيات من القرن الماضي، هدفت في مجملها إلى بناء أسس إقتصاد السوق، وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

حظيت هذه الأخيرة بالعديد من الإهتمامات تمثلت في إجراءات مست حتى شكل ملكيتها، ومن هنا لم يصبح الإقتصاد الجزائري يتشكل من المؤسسات العمومية فحسب، بل سمح التشريع بنشأة المؤسسات الخاصة، المختلطة برؤوس أموال محلية أو أجنبية، كما مست الإجراءات التنظيمية والتشريعية حتى المؤسسات الخاصة، كالدعم الفني والمالي، الشراكة الأجنبية والتأهيل.

أولا: خوصصة المؤسسات العمومية

أعتبرت الخوصصة من بين أهم الإجراءات الأساسية في برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لقيت العديد من الإهتمامات في الدول السائرة في طريق التحرير الاقتصادي والإنتقال نحو إقتصاد السوق، نظرا للدور الفعال الذي تساهم به في تخفيف عبئ التسيير والرقابة على الدولة ومؤسساتها. ومع إبرام إتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة1995، والذي إعتبر الخوصصة جزءا هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لخلق الإستقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة.[1] ويقصد بهذه العملية التخلي عن الملكية العامة لأدوات الإنتاج، وبالتالي المشاريع الإنتاجية لصالح ما يعرف بالملكية الخاصة أي التحول نحو إقتصاد السوق.[2] ولخوصصة المؤسسات العمومية مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[3]

1- على الصعيد المالي: تخفيض النفقات العمومية ومنه تخفيض أعباء الدولة إتجاه القطاع العام؛

[1]. أنطوان القاضي، ***الخوصصة التخصيص: مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة*** (بيروت: منشورات الحلبي، 2000)، ص.64.

[2].سعيد أوكيل، محمد بوتين محمد صالح وعلاوي لعلالي، ***إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية: تسيير وإتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي*** (الجزائر: بدون دار نشر، 1994)، ص.65

[3]. وهيبة بوخدوني، ***التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية*** (الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 2002)، ص.40.

2- على الصعيد السياسي والإقتصادي: تقوية سوق الأسهم وترقية مساهمة العمال في رأسمال المؤسسة وذلك بإشراكهم في التسيير الحسن لمؤسساتهم.

ثانيا: تأهيل المؤسسات الإقتصادية

أعتبرت التدابير المتعلقة بتأهيل المؤسسة الإقتصادية في الجزائر بمثابة السياسة المساندة للأهداف المرجوة من طرف السلطات العمومية، والمتعلقة أساسا بالتحرير الإقتصادي وإنشاء منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي بعد سنة 2017 والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعند تحقيق تلك الأهداف تظهر المؤسسة الإقتصادية الجزائرية عاجزة عن مواكبة تلك التطورات والمنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، خاصة بعد عمليات الخوصصة أين أصبحت معظم المؤسسات العاملة بالجزائر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسة الإقتصادية، يهدف إلى تحسين وترقية فعالية أدائها على مستوى منافسيها في السوق المحلي والأجنبي. ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف التالية:[1]

1- توضيح مميزات المؤسسة داخل السوق وتقييم منتجاتها نتيجة لذلك؛
2- التصرف بصفة واضحة وهادفة إلى الحد من التكاليف المرتفعة بصفة تعظم الأرباح نظرا للحدود المفروضة من طرف المنافسين؛
3- تقوية وتطوير طرق ووسائل التسيير الفعالة للوظائف الإدارية المساهمة في تحسين المنافسة؛
4- توطيد علاقات المؤسسات مع الشركاء الخارجيين والأسواق العالمية.

بالرغم من سعي الدولة لتأهيل المؤسسات الإقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة واجهت صعوبة كبيرة من حيث الإلتزامات المالية، بالمقارنة مع بعض الدول التي تتميز بقدرة كبيرة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كحل لهذه المشكلة. لذلك بدأ يبرز دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني شيئا فشيئا وذلك من خلال شراء المؤسسات العمومية المخوصصة وظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع سياسة الإصلاح الإقتصادي التي شرعت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات.

كما أولت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم القطاع لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الإقتصادي، وإعادة الديناميكية للقطاع الصناعي الذي كان شبه معطل بإعتباره من أهم القطاعات القادرة على خلقا لإستثمارات، وتوفير مناصب شغل جديدة، إضافة إلى مساهمته الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الإقتصادي وتحقيق التنمية.

[1]. أمين عبد القادر عليواش، ***أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني*** (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعة الجزائر،2007)، ص.133.

المبحث الثالث: عوائق المؤسسات الإقتصادية في الجزائر

بإعتبار أن تكوين المؤسسات الإقتصادية في الجزائر مر بأحداث تاريخية وإقتصادية، هذا ما يبين أن الجزائر إتخذت العديد من المواقف وجندتها لتحسين وتقوية هذه المؤسسات، قصد النهوض بالإقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة القدرة التنافسية بينها وبين المؤسسات الإقتصادية الأجنبية.

كانت المؤسسات الإقتصادية في الجزائر ولازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأتها ونموها، منها ما يرتبط بمناخ الأعمال بصفة عامة ومنها ما يتعلق بخصائص النظام الإقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: عوائق مناخ الأعمال

لكل دولة مناخ يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية أو نفورها، و بما أن الجزائر من الدول التي تسعى لتحسين وتطوير المؤسسات الإقتصادية فيها، يمكن تسليط الضوء على مناخ الإستثمار فيها نتيجة غموض وتعقيد الإجراءات التي تضبطه. والجدول الموالي يوضح سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر في عام 2020.

الجدول رقم 02: رتبة الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشر	بدء عمل تجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين	تسديد الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	حل مشكلة الإفلاس
2020	**152**	**121**	**102**	**165**	**181**	**179**	**158**	**172**	**113**	**81**

المصدر:من إعداد الطالبة بالإستناد إلى:

https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria,(accessed: 22/02/2021, at: 20:43).

يتبين من خلال الجدول رقم 02 أن البنك الدولي[1] صنف الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وخاصة بالنسبة لمؤشر الحصول على قرض الذي صنف فيه بالمرتبة 181 من أصل 190 دولة، وذلك نظرا لتعقيدات الوثائق والضمانات الخيالية من أجل الحصول عليه، ثم يليه مؤشر حماية المستثمرين برتبة 179، مؤشر التجارة عبر الحدود المرتبة 172 وتسجيل الملكية برتبة 165 ذلك نتيجة التعقيدات الإدارية وضخامة

[1]. ***البنك الدولي:*** هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، وإحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الإستثمار العالمي.

ملف تسجيل الملكية والحصول عليها، حتى الحصول على الكهرباء تحتل الجزائر المرتبة 102 لما يصعب الحصول عليه بداية من وضع طلب بغرض الإستفادة حتى توصيل الكهرباء من طرف الشركة. رغم ذلك إلا أن الجزائر تسعى إلى تحسين هذه الوضعية وهذا بناء على ما جاء في تقرير البنك الدولي وهو كما يلي:[1]

- الحصول على الكهرباء: سهلت الجزائر عملية الحصول على توصيل الكهرباء من خلال تبسيط العمليات الإدارية الداخلية ومن خلال منح تراخيص جديدة للبائعين الذين يبيعون محطات فرعية مبنية مسبقا، كذلك جعلت الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعرفت الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمرفق وهيئة تنظيم الطاقة؛
- التجارة عبر الحدود: سهلت الجزائر الاستيراد من خلال تنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين أجهزة المراقبة، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر؛
- بدء عمل تجاري: جعلت الجزائر بدء عمل تجاري أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتأسيس الأعمال، وإلغاء شرطا لحصول على السجلات الجنائية للمديرين؛
- التعامل مع تصاريح البناء: جعلت الجزائرا لتعامل مع تصاريح البناء أسرع من خلال تقليص وقت الحصول على رخصة البناء، وإلغاء الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند ملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء، كما عززت الجزائر عملية تصاريح البناء من خلال إدخال لوائح جديدة تهدف إلى تحسين إدارة العملية وضمان الإنجاز الآمن وفي الوقت المناسب لمشاريع البناء؛
- تسديد الضرائب: جعلت الجزائر دفع الضرائب أقل تكلفة من خلال خفض معدل الضريبة على الأنشطة المهنية، كما أدى إدخال أنظمة محاسبية متقدمة إلى تسهيل دفع الضرائب، وجعل دفع الضرائب أقل تكلفة على الشركات من خلال خفض معدل ضريبة دخل الشركات للسياحة والبناء والأشغال العامة وإنتاج السلع؛
- الحصول على الإئتمان: حسنت الجزائر من الوصول إلى المعلومات الإئتمانية من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض التي سيتم إدراجها في قاعدة البيانات، كما حسنت نظام المعلومات الإئتمانية لديها من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم الشخصية بموجب القانون؛
- تسجيل الملكية: جعلت الجزائر تسجيلا لملكية أسهل وأقل تكلفة من خلال تخفيض رسوم كاتب العدل وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية؛
- إنفاذ العقود: حسنت الجزائر من إنفاذ العقود من خلال إدخال قانون إجراءات مدنية جديد يقلل من الخطوات والوقت المطلوبين وعن طريق حوسبة المحاكم بالكامل، بما في ذلك إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا.

[1]. https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria, (accessed: 22/02/2021, at: 21:14).

وأخيرا تعد الجزائر من بين الدول ذات الإجراءات المعقدة والغامضة التي تساهم في إبعاد المستثمر سواء أجنبي كان أو محلي، وذلك نتيجة طول الوقت وإرتفاع التكلفة وهذا يكبد المستثمر خسائر حتى قبل بداية الإستثمار.

المطلب الثاني: عوائق القوانين والتشريعات

عرف النظام القانوني للمؤسسة الإقتصادية منذ الإستقلال عدة تغيرات ومراحل متباينة نتيجة للنظام الإقتصادي الذي إتبعته الجزائر، ماجعل المؤسسة الإقتصادية تخضع لنظام قانوني خاص يميزها عن باقي المؤسسات.

أولا: العوائق الناشئة قبل فترة 1980

ولقد عرفت هذه الفترة عوائق عديدة للمؤسسة الإقتصادية بفعل القوانين والإصلاحات لتلك الفترة، حيث يمكن الوقوف عليها على مستويين:[1]

1- **على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة:** يمكن تلخيص هذه النقائص والتناقضات التي إتسمت بها عملية تسيير المؤسسة الوطنية العمومية في النقاط التالية:

أ. **تعدد مراكز إتخاذ القرار:** إن الأسباب التي أدت إلى الثنائية في التسيير وتعددية مراكز القرار والقيادة الشيء الذي أدى إلى جهل العامل لأسس وميادين التسيير وقلة ثقافته ونقص تكوينه التقني، وبروز نوع من العلاقة التنافرية بين المسيرين والعمال، كذاك تأثر المسؤولين المسيرين بنماذج التسيير المستوردة، سعيا منهم لتطبيقها دون الأخذ بعين الإعتبار حقائق وخصوصيات الإقتصاد الوطني وطبيعة المحيط السائد، الذي ولد نوعا من الثنائية على مستوى تنظيم المؤسسة الوطنية العمومية وتسييرها.

ب. **تعدد المهام والوظائف:** إن تعدد المهام الثانوية وتبعثر مجهودات المؤسسة الوطنية العمومية صوب إهتمامات أخرى ذات طابع إجتماعي، إذ حظيت مشاكل الصحة والسكن والنقل والرياضة والترفيه بإهتمامات وإنشغالات بالغة، أثرت بشكل أو بآخر على سير العمل الإنتاجي للمؤسسة ومواردها المالية، وإنعكست آثار ذلك على الإنتاج والإنتاجية وبالتالي على أداء المؤسسة وفعاليتها.

ج. **ضخامة حجم المؤسسة:** إن إضطلاع المؤسسات العمومية بعدد كثير من المهام الثانوية والتقليدية من تموين وتوزيع وإنتاج، أفرز تضخما في جهازها الإداري وفي هياكلها ووسائلها، مما سبب تبذيرا في الجهود، وتكرار في العمل، وتشابك المسؤوليات، وتشعبا مفرطا لوحداتها ووظائفها وأدى إلى صعوبة التحكم في تسييرها،

[1]. عبد الرحمان بن عنتر، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص.4-6.

وعدم القدرة على ضبط تكاليفها، وإختلال وقصور نظام المعلومات بداخلها ومركزية القرار. الشيء الذي أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة في نهاية العملية الإنتاجية لمعظم المؤسسات.

د. **نقص تأطير الكفاءات وتهميش الإطارات:** نقص التأطير وعدم الإستيعاب للمهارات وعدم التحكم في سير العمل الإنتاجي بالصورة المطلوبة، والتهميش العمدي للإطارات الوطنية من طرف الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع التنمية الوطنية في هذه الفترة، وهذا رغم المساعدات الفنية لإكتساب المهارات والتجربة من الخبرات الأجنبية مما حال دون الإندماج الفعلي للإطارات، لاسيما في المجال التطبيقي لكي يتمكنوا من إبراز قدراتهم وكفاءاتهم وفق إختصاصاتهم وميولاتهم الذهنية والمعرفية.

هـ. **التضخم المفرط للعمالة:** إن تكدس العمالة وعدم إحترام حجمها من طرف مؤسسة إنتاجية ولاسيما منها الصناعية، حيث وصلت إلى أكثر من 30% من الحجم الكلي للعمالة في بعض الحالات، راجع إلى إنعدام الدراسات الإقتصادية المرجعية.

2- على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة: تتمثل نقائص المؤسسة الوطنية العمومية خلال هذه الفترة في مجموعة من الإجراءات والقوانين المنظمة للعلاقات المتولدة بين المؤسسة وجهات متعددة، أسندت إليها مهام الوصاية، الإشراف والرقابة في بعض الأمور، كما عرفت هذه الفترة بالمركزية المفرطة للعلاقات التي قيدت المؤسسة العمومية وأعاقتها عن أية مبادرة للنهوض بهذا النشاط أو تطويره،ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:

أ. تدخل الجهة الوصية في كل صغيرة وكبيرة داخل المؤسسة مما أدى بالمشرفين الإداريين إلى إعتماد سياسة المراوغة وإخفاء الحقائق عند إعداد تقارير الأداء الموجهة إليها، كما أن الإطارات البشرية الموكل إليها مهمة تحليل ومتابعة هذه التقارير على مستوى الجهة الوصية ليسوا في أغلب الأحيان من ذوي الإختصاص التقني أو الإقتصادي، الذي يؤهلهم للإلمام بمحتويات تلك التقارير ومواكبة المشاكل المستجدة على مستوى مواقع التنفيذ.

ب. إعادة تقنين الدور المنوط بالمؤسسة وفق منظور جديد يأخذ على عاتقه ما يلي:[1]

- التكليف الحقيقي بالإحتياجات الإجتماعية، قصد تدارك النقص المسجل فيه وتحسين ظروف المعيشة في ظل التحديات القائمة؛
- الرفع من مستوى الكفاءات الإنتاجية للإستفادة من الطاقات المتاحة؛

[1]. عبد الرحمان بن عنتر، ***مرجع سبق ذكره***، ص .6.

- توجيه النظام الإنتاجي الوطني نحو الإستخدام الأمثل والأفضل عبر تحسين ظروف الأداء والتكفل بضمان الإنسجام والتكامل والتأمين لقنوات هذا النظام؛
- إعتماد إطار تنظيمي يرمي بالدرجة الأولى إلى رفع القيود وإكتساح العوارض والمعوقات من خلال إنهاءا لوصاية البيروقراطية ذات المشارب المتعددة، والسعي لتوفير المحيط المناسب والكفيل بتجسيد الغايات سابقة الذكر، أخذا في الحسبان واقع التجربة المحققة.

ثانيا: العوائق الناشئة بعد فترة 1980

نتيجة لجملة التغيرات الجذرية في القوانين والتشريعات الجزائرية والتي مست العديد من المجالات خاصة المؤسسة الإقتصادية من إعادة هيكلتها، إستقلاليتها وخصخصة المؤسسات العمومية، حيث أن نقاط التحول الكبيرة أدت إلى وجود عوائق تمنع من حدوث التغيرات على أكمل وجه وهي كالتالي:[1]

- الإسراع والإفراط في إعادةالهيكلة، حيث تم تعميمها على جميع مؤسسات القطاع العمومي؛
- ندرة الإطارات والتقنيين ذوي الكفاءة، لأن الزيادة في عدد المؤسسات تتطلب المزيد من الإطارات ذوي الخبرة وهو ما كان مفقودا في السوق الجزائرية؛
- إرتفاع تكاليف إعادةالهيكلة،والتي كانت من نوع التكاليف الثابتة المرتبطة بالإدارة؛
- عدم مراعاة الجانب المالي قبل الشروع في تطبيق إعادة الهيكلة؛
- مشاكل ونزاعات تقييم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم وبين مختلف وحداتها؛
- إستقلالية المؤسسات بقيت متأرجحة من حيث التطبيق، لاسيما وأنها لم ترس على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق، نتيجة لتعاقب الحكومات مع مطلع التسعينات برؤى مختلفة وبين مؤيد للقطاع العام ومعارض لها؛

كما أن محيط المؤسسة الإقتصادية القابلة للخصخصة كانت له معوقات مختلفة:[2] صعوبة الإندماج في التيار الخاص تحت ما يسمى بالبعد التنافسي، سلوك المشترين المحتملين، محليين كانوا أو أجانب ومعوقات مؤسساتية مثل عدم وجود سوق مالي فعال ونشيط. بما أن القانون والتشريع هو أساس قيام الدول ونجاحها، إذ يعتبر الأساس الذي يبنى به الإقتصاد السليم لما يشمل ويحيط بكل نقاط الضعف والقوة ويطورها بالإضافة إلى مرونته مع التغيرات الحاصلة، يمكن تصنيف الجزائر في خانة الدول التي كانت تسن قوانين وتشريعات غير مرنة أي تتماشى مع ظروف معينة فقط،هذا ما كان له أثر سلبي وعوائق مختلفة على المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.

[1].Mokhtar Belaiboud, ***De la survie a la croissance de l'entreprise*** (Alger: O.P.U, 1995), p.17.

[2]. سعدان شبايكي، ***معوقات الخصخصة في الجزائر*** (الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة "واقع ورهانات"، الجزائر، 2005)، ص-ص. 7-9.

المطلب الثالث: عوائق البنية المالية والمصرفية

خضع النظام المالي والمصرفي لجملة من التعديلات والتغيرات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، نتيجة للعوائق التي كانت ولازالت تلاحق البنوك ونشاطاتها متعلقة بتمويل الإستثمارات والمؤسسات الإقتصادية من جهة، والإقتصاد الموازي من جهة أخرى. وهذه العوائق كما يلي:

أولا: العوائق المالية للمؤسسة الإقتصادية

تفاقم العجز المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك على مستويين، مستوى جزئي يتعلق بالمؤسسة نفسها، ومستوى كلي يشمل المحيط الإقتصادي والإجتماعي الذي يؤثر على هيكلتها المالية ومردوديتها وهي كما يلي:[1]

- عانت المؤسسات الإقتصادية منذ نشأتها من مشكلة عدم كفاية الأموال الخاصة لتمويل نشاطها؛
- يتأثر المردود المالي للمؤسسة سلبيا من سوء تقدير وتسيير هيكلة التكاليف؛
- اللجوء المفرط للإستدانة والجري وراء السحب على المكشوف البنكي، مما زاد من تعقيد الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية وإرتفاع مصاريفها المالية وتراكم ديونها؛
- تهدف كل الدول إلى تحقيق التوازن المالي عن طريق المساواة بين إحتياجات تمويل الإقتصاد الوطني وقدرات تمويله، فإذا حدث أن فاقت إحتياجات التمويل قدراته فيتدخل إما البنك المركزي عن طريق ضخ سيولة نقدية، أو يتم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، الأمر الذي أثقل كاهل المؤسسات بالديون إتجاه البنوك والمؤسسات المالية؛
- العبء الجبائي الثقيل على المؤسسة الإقتصادية.

بطء التعاملات والتدخلات، نسبة الفوائد المرتفعة، غياب بنوك متخصصة في عمليات الإستثمار، نمط التنظيم المركزي،[2] الإجراءات الإدارية المعقدة، هي صورة بسيطة عن وضع الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يعيق إنطلاق، تنمية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، لذا يتحتم إصلاحه وتفعيل دوره في تمويل النشاط الإقتصادي، عن طريق الرفع من مستوى موظفيه، تحسين نوعية الخدمات، إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، بعث البورصة وتنشيط السوق المالية.

[1]. جهيدة نسيلي، ***أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر*** (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعة الجزائر، 2005)، ص-ص. 65-76.

[2]. إكرام مياسي، ***الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر*** (الجزائر: دار هومة، 2011)، ص.134.

ثانيا: العوائق المتعلقة بالإقتصادالموازي

الإقتصاد الموازي هو حقيقة واقعة في كل دول العالم، بحيث لا يوجد إقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة النشاطات السوداء. وتعد الجزائر من بين أهم الدول التي تعاني من مشكل ظاهرة الإقتصاد الموازي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها. والإقتصاد الموازي ما هو في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من إقتصاد مثقل بالأعباء والعراقيل من جهة، وقناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة وكذا السوق الذي يتنفس فيه الشباب البطال.

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية النظامية وتحثها إلى الإتجاه نحو الإقتصاد الموازي ما يلي:[1]

- غضت الحكومة ومؤسساتها البيروقراطية الطرف عن هذه النشاطات الموازية لأنها رأت فيها أداة لإمتصاص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الإقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية والإجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل؛
- تغاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف)؛
- كما تسامح مسؤولوا الحكومة مع الإقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة وفائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي؛
- يقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح الإقتصاد غير الرسمي مثل: العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الإقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكانياتهم التنظيمية؛
- عدم التصريح بالموارد البشرية والمالية وحتى التقنية والتكنولوجية، ما يساعد على الغش الضريبي نتيجة عدم إستعمال الفواتير.

ومما يبدو، فإن السوق الموازية أصبحت ضرورية للنشاط الإقتصادي ومكملة لما عجزت عن توفيره السوق في مجالي العمل والسلع والخدمات، ولهذا فإن الدولة تنظر إلى هذا القطاع على أنه يعمل بعيدا عن رقابتها، وإن منشآته لا تلزم بالإجراءات والمتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب

[1]. حورية بورعدة ودريس رقيق ايسعد، "***واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه***" *المجلة الجزائرية لإقتصاد الإدارة*، جامعة محمد بن أحمد وهران، العدد الأول، (2018)،ص.89.

هذه المنشآت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط.

بناء على ما جاء في هذا الفصل، واجهت الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا العديد من المشكلات، التغيرات والتعارضات لبناء مؤسسات إقتصادية قوية لديها القدرة على التنافس مع المؤسسات الإقتصادية الأجنبية، وذلك نتيجة عدم وجود مناخ أعمال يساهم في جذب الإستثمارات، بالإضافة إلى عرقلة وتضييق نشاطها من خلال سن قوانين وإصلاحات مبهمة وغير متحكم فيها نتيجة لصعوبة تطبيقها على أرض الواقع، إلى جانب النظام المالي والمصرفي والإقتصاد الموازي اللذان يعوقان تكوين مؤسسات إقتصادية كفؤة وفعالة.

إن هذه التطورات التي يشهدها المحيط الإقتصادي على المستوى الدولي أثرت على إستراتيجيات تسيير المؤسسات الإقتصادية التي لا تستطيع مواجهة المنافسة لوحدها، حيث وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التطورات والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق بقائها وإستمرارها في الأسواق.

ونظرا للفوارق الإقتصادية التي تميز كل دولة عن الأخرى والمؤسسات عن بعضها البعض، خاصة في ظل تحرر الأسواق وتوسع الإستثمارات وتطور المنافسة الإقتصادية بين المؤسسات، لجأت العديد من المؤسسات الإقتصادية إلى القيام بمجهودات كبيرة لتعزيز وتقوية قدرتها التنافسية قصد مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية لضمان بقائها في السوق. والجزائر على غرار الدول الأخرى تعمل على عملية إعداد المؤسسة الإقتصادية قصد مواجهة المنافسة الدولية، وهذا يتطلب إصلاحين متزامنين الأول هو إصلاح المؤسسة بحد ذاتها، والثاني يتعلق بإصلاح المحيط العام لهذه المؤسسة حتى تتفادى زوالها وتتصدى للصعوبات التي تعرقل تطورها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:
جائحة كوفيد-19 وإنعكاساتها

إنّ ظهور الأوبئة على مستوى العالم ليس بجديد، فقد شهدت الإنسانية عدة أوبئة وجوائح منذ القدم، كان لها الأثر الكبير على مختلف المستويات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والصحية، وهذا ما أحدث غالبا ثورة كبيرة على مستوى المفاهيم العلمية والتقنية.

جائحة كوفيد-19 من بين الأوبئة الفتاكة التي تعرض لها العالم، نتيجة سرعة إنتشار الفيروس وتوسعه عبر مختلف المناطق الجغرافية من دول متجاورة إلى جميع القارات، حيث طغت جائحة كوفيد-19 على الجهود الوطنية والدولية لإحتوائه، مما كشف عن عيوب عميقة في البنية التحتية لمنظمة الصحة العالمية (WHO) المؤسسة الأكثر مسؤولية عن صحة البشرية، بالإضافة إلى فشل مراكز السيطرة عن الأمراض والوقاية،ومنها (CDC) في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أصاب هذا الفيروس الإقتصاد العالمي بجروح خطيرة مع عواقب وخيمة تؤثر على جميع المجتمعات والأفراد، من خلال الأثر الهائل على الإقتصاد العالمي. فقد إستفاد إنتشاره من أسس الترابط ونقاط الضعف في العولمة، ما تولد عنه إندلاع أزمة صحية وصدمة إقتصادية عالمية تعرقل الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

يتعرض هذا الفصل إلى جائحة كوفيد-19، التي لا أحد يعرف ما إن كانت نهايتها قريبة أم بعيدة، إلا أنه من المعلوم أنه لا يمكن تجنب التحول الإقتصادي العالمي الناجم عنها. وللإلمام بالموضوع يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح عبر التاريخ؛**
- **المبحث الثاني: عموميات حول جائحة كوفيد-19؛**
- **المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية لكوفيد-19.**

المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح عبر التاريخ

نتيجة إنتشار وزيادة عدد السكان في جميع أنحاء العالم، ساهم ذلك في زيادة إنتشار الأمراض المعدية في هذا العصر الحديث، لذلك يقدم لنا التاريخ توضيحات بخصوص أكثر الأوبئة والجوائح شراسة، والتي فتكت بحضارات بشرية وإقتصادات قوية. حيث نشأت الأمراض منذ الأيام الأولى للبشرية على مستوى الكرة الأرضية، ومع ذلك لم تكن هذه الأخيرة ملحوظة إلى غاية المجتمعات الزراعية، صاحبة القسط الكبير في تنمية الأمراض بسبب إزدهار التبادلات التجارية.

خلقت التجارة الواسعة فرصا جديدة للتفاعلات البشرية والحيوانية ما أدى بدوره إلى تسريع إنتشار العديد من الأوبئة، فظهرت الملاريا والسل والجذام والأنفلونزا والجدري وغيرها لأول مرة خلال تلك السنوات المبكرة. ويلاحظ أنّه كلما أصبح البشر أكثر تحضرا في المدن الكبيرة وطرق التجارة أكثر إتساعا، وزاد الإتصال مع مختلف السكان والحيوانات والنظم البيئية زاد إحتمال حدوث الأوبئة.

المطلب الأول: ماهية الأوبئة والجوائح

أصابت المجتمعات السابقة أوبئة مختلفة من حيث درجة تأثيرها وإنتقالها، وكذلك من حيث قوة إحتوائها والطريقة التي تتم بها هذه الأخيرة، ومع أن بعض المجتمعات نجحت في مواجهة التحديات التي تفرضها، إلا أن البعض الآخر فشل في مكافحة بعض الأوبئة ما جعلها جائحة تجوب دولا عديدة وقارات.

أولا: مفهوم الأوبئة والجوائح

يمكن التفريق بين كل من الوباء والجائحة كما يلي:

1- الوباء Epidemic: غالبا ما يشير مصطلح الوباء إلى أزمة ناتجة عن تهديد منتشر خارج نطاق السيطرة، وهذه الكلمة قد تستعمل لإثارة القلق بشأن ظروف أخرى غير الأمراض، مثلا لجريمة العنيفة أو الفقر أو إستخدام المواد الأفيونية[1]. الكلمة نفسها تحكي قصة زيادة حدوث المرض (البداية)، إستمرار وتدابير لمكافحة المشكلة (وسط)، والإنحدار النهائي للمرض والعودة إلى الوضع الراهن (نهاية).[2] ومنه فالوباء لا يطلق على الأمراض فقط بل يطلق على مجالات حساسة في مجتمع، قد تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفيات بسببها، كما أن الوباء هو ظهور حالات أمراض معدية في دولة أو مجموعة دول صغيرة متجاورة، وينتشر بصورة سريعة بين الناس.

[1]. ***المواد الأفيونية:*** جميع الأدوية التي لها مفعول صيدلاني أفيوني أو شبيه بمفعول المورفين (مخدر).

[2]. Mitchell L. Hammond, ***Epidemics and the Modern World*** (Toronto: University of Toronto Press, 2020), p.07.

2- الجائحة Pandemic: عادة ما يتم تخصيص كلمة جائحة للإنفجارات الكبيرة للمرض أو الإنفلونزا غير العادية التي تصيب القارات أو العالم بأسره.[1] أي هو مصطلح يطلق عادة على نطاق واسع لوصف أي أزمة خرجت عن نطاق السيطرة، وهذا نتيجة تطور الفيروس وإصابة الآلاف بالعدوى، ويصبح وباء إذا إنتشر على نطاق واسع بين سكان البلد الواحد، وإذا إنتقل الوباء إلى أقاليم أو بلدان أو قارات مختلفة أصبح جائحة.

ثانيا: تاريخ الأوبئة والجوائح

يمكن تمثيل أهم الأوبئة والجوائح التي مرت عبر التاريخ وتركت أثرا كبير في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الجدول الزمني للأوبئة والجوائح عبر التاريخ

إسم	الفترة الزمنية	صنف/ المضيف قبل الإنسان	حصيلة الوفيات
الطاعون الأنطوني	180-165	جدري أو حصبة	5 ملايين
الجدري الياباني	737-735	فيروس فريولا الرئيسي	مليون
طاعون جستنيان	542-541	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	50-30 مليون
الموت الأسود	1351-1347	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	200 مليون
تفشي الجدري في العالم الجديد	1520 وما بعده	فيروس فريولا الرئيسي	56 مليون
طاعون لندن العظيم	1665	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	100 ألف
الطاعون الإيطالي	1631-1629	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	مليون
الكوليرا	1923-1817	بكتيريا الكوليرا	مليون +
الطاعون الثالث	1885	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	12 مليون
الحمى الصفراء	أواخر القرن 19	فيروس / ناموس	150-100 ألف
الإنفلونزا الروسية	1890-1889	فيروس/ الطيور	مليون
الإنفلونزا الإسبانية	1919-1918	فيروس/ الخنازير	50-40 مليون
الإنفلونزا الآسيوية	1958-1957	فيروس/ الطيور	1.1 مليون
إنفلونزا هونج كونج	1970-1968	فيروس/ الطيور	مليون
الإيدز	1981- إلى الآن	فيروس / شمبانزي	35-25 مليون
إنفلونزا الخنازير	2010-2009	فيروس / خنازير	200 ألف
السارس	2003-2002	فيروس كورونا / الخفافيش	770

[1]. Ibid., p.07.

الإيبولا	2014-2016	فيروس الإيبولا / الحيوانات البرية	11 ألف
ميرس	2015–إلى الآن	فيروس كورونا / الخفافيش، الجمال	850
كوفيد–19	2019–إلى الآن	فيروس كورونا – غير معروف	3.2 مليون(ماي2021)

Source:https://www.visualcapitalist.com/history-of-pandemics-deadliest/, (accessed: 15/05/2021, at: 14:56).

يبين الجدول السابق 20 وباء وجائحة أصابت البشرية ماضيا وحاضرا مرتبة حسب التاريخ الزمني، ويبين كذلك نوع والوسيط الناقل لهذه الفيروسات مع عدد الوفيات التي حصدتها هذه الأخيرة. بداية من الطاعون الأنطوني الذي أصاب آسيا، مصر وإيطاليا وحصد 5 ملايين وفاة. الوباء الثاني هو الجدري الياباني الذي حصد مليون وفاة، ثم جاء بعده طاعون جستنيان وهو عبارة عن بكتيريا توجد في الفئران والبراغيث وهو نفس تركيبة وباء الموت الأسود الذي حصد 200 مليون وفاة، حيث كان بعدها تفشي الجدري في العالم الجديد، طاعون لندن العظيم، الطاعون الإيطالي، الكوليرا، الطاعون الثالث، ...وصولا إلى كوفيد–19 الذي لا يزال متواصل إلى الآن (ماي 2021) هو والإيدز ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

ويستنتج مما سبق، أنه على الرغم من إستمرار الأمراض والأوبئة عبر التاريخ، هنا كإتجاه واحد ثابت بمرور الوقت وهو الإنخفاض التدريجي في معدل الوفيات، نتيجة تحسينات الرعاية الصحية وفهم العوامل التي تحتضن الأوبئة وإستخدام أدوية قوية في التخفيف من تأثيرها.

المطلب الثاني: جائحة الإنفلونزا الإسبانية (1918–1920)

الأنفلونزا الإسبانية العظمى هي من بين الفيروسات الفتاكة التي تركت بصمتها على العالم في مختلف المجالات الأساسية، خاصة على مستوى الدول القوية آنذاك، فهي عكست موازين كل الفيروسات من خلال تركيبتها، تأثيرها وحدتها.

أولا: ظهور الإنفلونزا الإسبانية (1918–1920)

بين عامي 1918 و1920 إنتشر فيروس إنفلونزا قاتل بشكل مقلق يعرف بالإنفلونزا الإسبانية عبر بحارة، حيث أصاب أكثر من ثلث سكان العالم، حوالي500 مليون شخص أصيبوا في جائحة 1918، وقدر معدل الوفيات بنحو 10–20٪، مع ما يصل إلى 25 مليون حالة وفاة في أول 25 أسبوع فقط.[1] كان إنتشار الإنفلونزا وفتكها

[1]. Bhaskar Bagchiet al., ***CoronavirusOutbreak andthe Great Lockdown: Impact on Oil Prices and Major StockMarkets Acrossthe Globe*** (Singapore: Springer, 2020), p.09.

ناتجا عن الظروف المزدحمة للجنود ونقص المناعة بسبب سوء التغذية في زمن الحرب بسبب الحرب العالمية الأولى.

شكّلت جائحة الإنفلونزا لعام 1918 نقطة تحول أكثر عمقا من الحرب العظمى التي صاحبتها إلى حد ما، حيث إستنفذ الوباء قوة المقاتلين في المعارك الأوروبية الأخيرة للحرب قبل الهدنة في 11 نوفمبر، ومع ذلك إمتد الوباء أيضا إلى جميع أنحاء العالم من جنوب إفريقيا، إلى أبعد مناطق القطب الشمالي الكندي وجزر المحيط الهادئ النائية التي واجهت بعضا من أعلى معدلات الوفيات على الإطلاق. حيث عانى ما بين ربع ونصف سكان العالم من أعراض الإنفلونزا، وكانت أكثر فئة متضررة بشكل غير عادي هم الشباب. قد تكون الأوبئة السابقة له قد قتلت نسبة أعلى من مجموعات سكانية معينة ولكن لم يتعرض أي مرض آخر لضربة أكثر تركيزا وإنتشارا من الإنفلونزا الإسبانية آنذاك، كما أنّ المحاولات الأولية لإنشاء لقاحات لم تنجح وكانت العلاجات الطبية الحيوية في ذلك الوقت قليلة الفائدة أيضا، وكان أفضل دفاع ضد الأنفلونزا هو الرعاية التمريضية الفعالة.[1] والشكل التالي يبين معدل الوفيات بدلالة العمر في أمريكا الشمالية خلال سبتمبر وديسمبر 1918؛

الشكل رقم 02: معدل الوفيات بدلالة العمر في أمريكا الشمالية خلال سبتمبر وديسمبر 1918

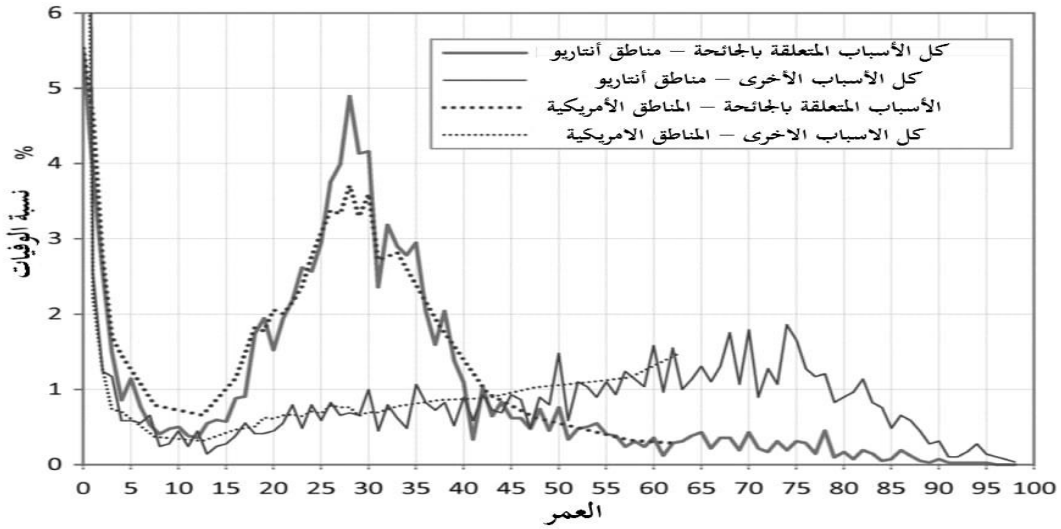

Source: Mitchell L. Hammond, ***Epidemics and the Modern World*** (Toronto: University of Toronto Press, 2020), p.318.

يوضح هذا الرسم البياني معدل الوفيات غير المتناسب من أسباب مرتبطة بالوباء والتي حدثت بين الشباب في الولايات المتحدة ومقاطعة أونتاريو الكندية. على سبيل المثال كان ما يقرب من 5% من جميع الوفيات المرتبطة بالإنفلونزا في أونتاريو بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 28 عاما، وعلى النقيض من ذلك فإن الأشخاص الذين

[1]. Mitchell L. Hammond, ***Op. Cit***., p.316.

يبلغون من العمر 60 عاما في أونتاريو يمثلون 0.3% فقط من الوفيات المرتبطة بالإنفلونزا. أي أن الوباء تسبب في معدل وفيات أعلى بكثير للأفراد في العشرينات والثلاثينيات من العمر مقارنة بجميع أسباب الوفاة الأخرى مجتمعة.

ثانيا: الآثار الإقتصادية للإنفلونزا الإسبانية (1918–1920)

كان لهذه الإنفلونزا أربعة موجات رئيسية، الأولى في ربيع عام 1918، والثانية من سبتمبر 1918 إلى فيفري 1919، أما الثالثة في الفترة المتبقية من عام1919، كما تم رصد موجة رابعة في بعض البلدان عام1920 . هذا ما يؤكد بالضرروة حدوث تقلبات وإختلالات على مستوى الإقتصاديات المتضررة منها، ومن أبرزها ما يلي:[1]

1- عانت المنشآت الصناعية من ناحية نقص اليد العاملة بالإضافة إلى العجز المالي؛
2- من بين 400 رجل تم إستخدامهم في إدارة النقل في سكة حديد شارع ممفيس Memphis كان 124 رجلاً عاجزا، مما أدى بخسائر مادية وبشرية لهذه الشركة؛
3- أفادت شركة كمبرلاند للهواتف عن تغيب أكثر من مائة مشغل عن مناصبهم، مما أدى إلى إلغاء المكالمات الغير ضرورية من طرفها؛
4- إنخفاض في الإنتاج بنسبة 50٪ من قبل مشغلي مناجم الفحم؛
5- كاتن المناجم في جميع أنحاء شرق تينيسي وجنوب كنتاكي على وشك الإغلاق بسبب إنتشار الوباء في معسكرات التعدين؛
6- إرتفاع دخل الفرد بسبب الوفيات.

بالرغم من السعي لإيجاد لقاحات لهذا الوباء وإحتوائه إلى أنه ترك بصمته في العالم، نتيجة المعدل العالي للوفيات التي تسببته إنفلونزا الإسبانية من جهة والحرب العالمية التي كانت قائمة في تلك الفترة من جهة أخرى، ما ساهم في خسارة أهم الجنود الشباب لمختلف الدول.

المطلب الثالث: الأوبئة والجوائح في القرن الحادي والعشرين

رغم التطور التكنولوجي الحالي، إلى أن القرن الحادي والعشرين لازال يواجه تحديات كبيرة خاصة المتعلقة بالأوبئة التي مرت ولازالت تمر عبره، لهذا أخذ أنظار العديد من المفكرين والباحثين قصد وضع حلول لهذه الأخيرة التي يواجهها، لتشكيل أساس يستند عليه في المستقبل وتاريخ للماضي.

[1]. Bhaskar Bagchi et al., ***Op. Cit***., pp.11-13.

أولا: مرض الإلتهاب الرئوي الحاد Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS)

تم إكتشاف مرض الإلتهاب الرئوي الحاد في عام 2003، حيث إنتشر من الخفافيش إلى البشر مما أدى إلى وفاة حوالي 770 شخص بحلول شهر ماي، كما أعلنت 17 دولة بأن معدل الوفيات وصل إلى 15%، ويقترب هذا العدد إلى 9.6% عند إحصاء الحالات المؤكدة، يتضمن 0.9% نسبة الأشخاص بمرض القلب والصدر الذين تتراوح أعمارهم بين 20-29، وترتفع إلى 28% للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 70-79، وكان لسارس نتائج سيئة للذكور مقارنة بالإناث في جميع الفئات العمرية.[1]

دون نسيان التأثير الإقتصادي له، الذي شمل البطالة المؤقتة في مناطق وخدمات محددة وقطاعات البيع بالتجزئة، وهذا كله نتيجة صدمة هذا الوباء الذي أدى إلى تدهور إقتصاديات البلدان التي ينتشر فيها.[2]

ثانيا: إنفلونزا الخنازير Swine Flu (H1N1)

إنفلونزا الخنازير من شكل الإنفلونزا التي مست ما يقارب 1.7% من سكان العالم في عام 1918، وظهر مرة أخرى في جوان 2009 حيث أصيب حوالي 21% من سكان العالم بهذا الأخير، لحسن الحظ فإن معدل وفيات الحالات أقل بكثير مما كان عليه في الوباء الأخير.حيث إنتهى هذا الوباء بمعدل وفيات يتراوح بين 0.1%-0.5%، كما تم تأكيد حوالي 18500 من هذه الوفيات مخبريا لكن الإحصاءات تتراوح بين 151.700-575.400 في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى الإبلاغ عن 50%-80% من الحوادث الشديدة لدى الأفراد المصابين بأمراض مزمنة مثل الربو، السمنة، أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري.[3]

وكان لهذا الفيروس جملة من الآثار التي ظهرت على بعض الإقتصاديات، مثل إنخفاض المعروض من العمالة في تايوان والفلبين (مجالات محددة وخاصة في قطاع الدواجن)، وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة والناتج المحلي الإجمالي العالمي كذلك.[4]

ثالثا: وباء الإيبولا Ebola Epidemic

تمركز وباء الإيبولا في عام 2013 بشكل أساسي في 10 دول بما في ذلك سيراليون، غينيا وليبيريا، حيث كان

[1]. Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***ArtificialIntelligencefor CoronavirusOutbreak*** (Singapore: Springer, 2021), p.04.
[2]. Bhaskar Bagchi et al., ***Op. Cit***., p.11.
[3]. Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.04.
[4]. Bhaskar Bagchi et al., ***Op. Cit***., p.11.

له آثار كبرى خاصة معدل الوفيات المرتفع للغاية البالغ 40%، والذي شكل مشكلة كبيرة للمهنيين الصحيين على الصعيد الوطني.

خلال عامي 2013 و2016 كان هناك حوالي 28646 حادثا مشبوها و11323 حالة وفاة، على الرغم من أنه من المتوقع التغاضي عن هذه الحوادث، إلا أن أولئك الذين نجوا من الوباء الأصلي قد يظلون مرضى لأشهر أو حتى سنوات بعد ذلك، لأن العدوى قد تظل غير نشطة لفترات طويلة، ولحسن الحظ كان التطعيم الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016 ينظر إليه على أنه فعال.[1]

رابعا: متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS

على الرغم من أن الإبل تحتوي على أجسام مضادة لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وربما قد تكون وسيط في إنتقال المرض، إلا أنهتم نقله في الأصل إلى البشر عن طريق الخفافيش مثل فيروس إيبولا.حيث أصابت به عددا محدودا فقط من الدول أي 27 دولة بحوالي 858 حالة وفاة من 2494 حالة إصابة، ومن خلال تقرير مؤكد مخبريا أشار إلى أنه يمثل تهديدا كبيرا إذا لم يتم إتخاذ خطوات للسيطرة عليه.[2]

وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي ساهم في تطور الجانب الطبي بدرجة كبيرة، إلى أن سعي الدول لمكافحة وإحتواء هذه الأوبئة والجوائح عبر التاريخ بعضها باء بالنجاح مقابل خسائر كبيرة وبعضها مازال متواجد إلى يومنا هذا مثل الإيدز، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية وكوفيد-19.

أدت التطورات مثل إيجاد وتحديث اللقاحات إلى تحسين نوعية الحياة، حيث يتموضع هذه الأخيرة في خانة التقدم خاصة في الدول الغنية، التي جنت فوائد كثيرة منها. لكن بالنسبة للميكروبات لايوجد تقدم حيث أن كل ابتكار بشري يجلب ببساطة الإضطرابات، و إلى جانب هذا تضمن أنظمة النقل الحديثة التي هي عصب الإقتصاد العالمي، أن العامل الممرض الخبيث في أي مكان لديه القدرة على السفر إلى أي مكان.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لجائحة كوفيد-19

فاجأت هذه الجائحة العالم حيث تأثرت جميع مجالات الحياة تقريبا بالوباء، فقد تسبب هذا الأخير في حدوث إضطرابات على نطاق واسع غير مسبوق، فواجهت الدول تحديات كبرى سواء على المستوى الصحي،

[1]. Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.03.
[2]. Ibid., p.04.

الإجتماعي والإقتصادي، ونتيجة لإنتشاره بسرعة في كل دول العالم فتح فرصا جديدة لدول معينة لتغيير قواعد اللعبة في الإقتصاد العالمي.

وعلى غرار ذلك سعت الدول لتمويل الإستجابة الفورية للأزمة والتعافي منها كل حسب طريقته وتصنيفه، بإتخاذهم مجموعة من الإجراءات والتدابير الإحترازية من أجل إمتصاص الصدمات الناشئة في مختلف المجالات خاصة الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كوفيد–19

أحدث هذا الفيروس أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، وهذا ما يوضح السمة والخاصية الأساسية لظهور الفيروسات والأوبئة والمتمثلة في عدم اليقين، وذلك نتيجة تغيير جيناتها وبنيتها وتكيفها مع طبيعة الإنسان.

أولا: تعريف فيروس كوفيد–19

عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO)[1] بأنفيروس كورونا قريب جدا من فيروس سارس والمكتشف مؤخرا، المعروف أيضا بالمرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد، وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان (Wuhan) الصينية في ديسمبر 2019. تتمثل أعراضه الأكثر شيوعا في الحمّى، السعال الجاف، التعب، الآلام والأوجاع، إحتقان الأنف، ألم الحلق والإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى الأعراض الخفيفة، في حين يتعافى أشخاص مصابون به دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، بينما تشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 5 أشخاص يصابون بعدواه حيث يعانون من صعوبة التنفس، وقد ترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل إرتفاع ضغط الدم، أمراض القلب والرئتين، داء السكري والسرطان.[2] يبدو من هذا التعريف أنّ فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أنّ عددا منها تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ميرس (MERS) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس (SARS).

---

[1]. ***منظمة الصحة العالمية (WHO)***:هي واحدة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة، وقد أُنشئت في 7 أفريل 1948ومقرها الحالي في جنيف، سويسرا، ويدير السيد تيدروس أدهانوم المنظمة.

[2] .https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses, (accessed: 16/02/2021, at: 20:49).

ثانيا: ظهور فيروس كوفيد–19

لاحظ العلماء لأول مرة فيروسات كورونا البشرية في الستينيات، وهي من بين الفيروسات المسببة لنزلات البرد ومثل كل الفيروسات تتحول بمرور الوقت. بدأ كوفيد–19 في01 ديسمبر2019 بالقرب من مدينة ووهان مقاطعة هوبي (Hubei) (الصين)، حيث ظهرت حالات متعددة من الإلتهاب الرئوي المجهول لأن العامل المسبب لم يكن واضحا في ذلك الوقت، وفي وقت لاحق تم تأكيد أنّ سبب المرض هو فيروس كورونا الجديد.[1]

على غرار فيروسات كورونا الموجودة في الخفافيش ومن التحليل الوراثي الذي تم إجراؤه بإستخدام تسلسل الجينوم[2] الكامل الذي يمكن الحصول عليه، تقوم الخفافيش بتشكيل خزان من هذا الفيروس والتي تنقلها عبر وسائط إلى الإنسان، لكن لم يتم إكتشاف المضيف (المضيفات) الوسيطة حاليا، رغم تكوين ثلاثة مجالات عمل رئيسية بالفعل في الصين لتقديم المشورة والوعي بالأصل الممرض للفاشية.[3]

كما إدعى البعض بأن فيروس كورونا يمكن أن ينتشر من حساء الخفافيش إلى البشر، حيث تم الإبلاغ عنه كطبق غير عادي ولكنه شائع خاصة في ووهان. ونتيجة لقيام بتحليل مبكر لـ 41 مريضا مصابا بكوفيد–19 فيها، أظهر أن 27 منهم تعرضوا لسوق المأكولات البحرية ومع ذلك لم تكن السلطات الصينية قادرة على التعرف على المريض صفر (أول شخص يصاب)، علاوة على ذلك هناك خلاف نحو معرفة ما إذا كان سوق المأكولات البحرية في ووهان يبيع الخفافيش حية بالفعل.

تختلف الروايات من مصدر إلى آخر في منشأ هذا الفيروس، إلا أنها تجتمع في بؤرة إنطلاقه المتمثلة في مدينة ووهان الصينية، وهذا راجع إلى سرعة إنتشاره مما لم يتح فرصة للتعرف على المريض صفر وعلى كيفية إنتقال هذا الفيروس من منشأه إلى الإنسان.

المطلب الثاني: كوفيد–19 من وباء إلى جائحة

عقب ظهور الوباء في مدينة ووهان تفشى وإنتشر بسرعة عبر حركة السكان في جميع أنحاء مقاطعة هوبي وبقية الصين، ثم ظهر بعد ذلك في بلدان أخرى في آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية، ولم يكتف بذلك حتى تطور إلى عاصفة تجتاح العالم.

---

[1].James Perloff, ***COVID-19and the Agendas to Come RED-PILLED*** (Burlington: Refuge Books, 2020), p.81.

[2]**الجينوم Genome**: هو مجموعة كاملة من المعلومات الوراثية الموجودة في تسلسل الحمض الريبوزي النووي منقوص الأكسجين (ADN).

[3]. Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.01.

أولا: الحالات الأولى لكوفيد–19 خارج الصين

منذ منتصف جانفي 2020 أبلغت دول أخرى عن حالات كوفيد–19 مؤكدة واحدة تلو الأخرى، حيث رصد يوم 13 جانفي زائر من ووهان تم تشخيص إصابته بالفيروس في تايلاند وأصبح الحالة الأولى خارج الصين، وفي 21 جانفي أبلغت الولايات المتحدة عن أول حالة مستوردة لها، وهي أول حالة خارج آسيا، هذا ما أدى لإعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشيه على الصحة العامة في تاريخ 31 جانفي وحالة الطوارئ ذات الاهتمام الدولي (PHEIC)[1] بسبب الإرتفاع في الحالات لكل من الصين ودول أخرى.[2]

ثانيا: المستوى العالي لكوفيد–19 خارج الصين

إعتبارا من 28 فيفري 2020، ووفقا للبيانات الموجودة على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن 691،4 حالة لهذا الفيروس في 51 دولة ومنطقة خارج الصين تغطي آسيا، أوروبا، الأمريكتين، أوقيانوسيا وأفريقيا.[3] والشكل التالي يبين تطور حالات الإصابة به ووصوله لمستوياته العليا.

الشكل رقم 03: تطور حالات الإصابة بكوفيد–19 في بعض المناطق

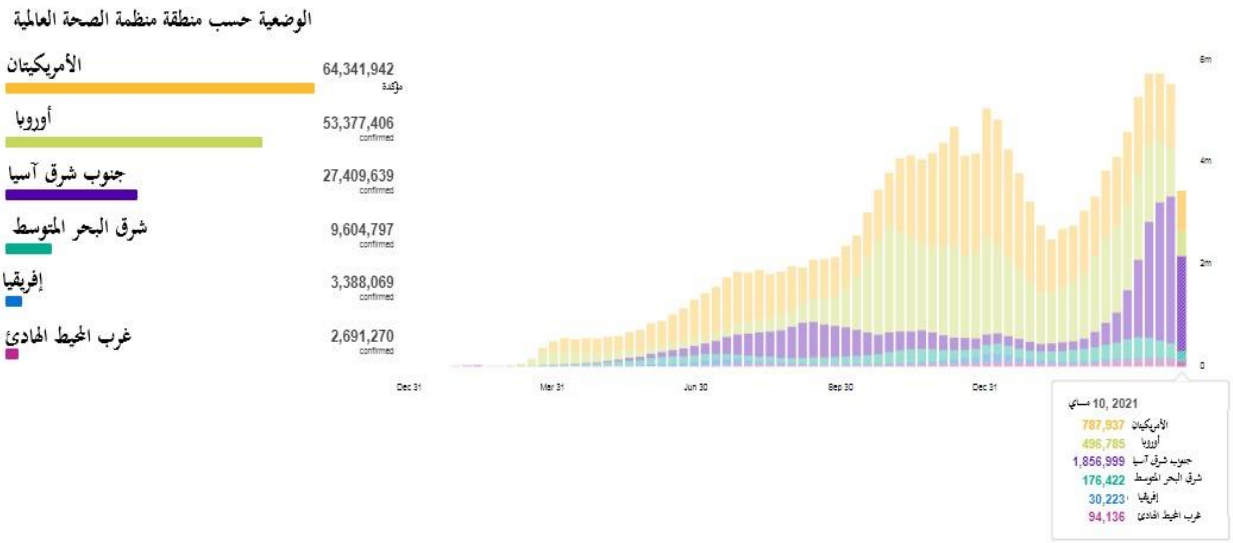

Source: https://covid19.who.int, (accessed: 15/05/2021, at: 15:54).

[1]. ***حالات طوارئ الصحة العامة محل الاهتمام الدولي(PHEIC):*** هو إعلان رسمي لأزمة صحية عامة محتمل أن يكون لها تمدد عالمي، تصدره لجنة الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية والتي تعمل تحت لوائح الصحة الدولية.

[2]. Wenhong Zhang, ***COVID-19From Basics to Clinical Practice***, *Trans.*Xun Wang (Singapore: World Scientific, 2020), p.09.

[3]. Ibid., p.09.

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ الموجة الأولى لكوفيد-19 في 13 أفريل 2020 بلغت ذروتها من حيث الوفيات الأسبوعية عن ما يزيد قليلا عن 51000 وفاة، وإنخفض هذا إلى أقل من 29000 وفاة أسبوعيا في أواخر ماي 2020، ولكن بحلول منتصف سبتمبر 2020 إرتفعت الوفيات الأسبوعية مرة أخرى إلى حوالي 37000 وفاة، وإستمر هذا الإرتفاع إلى غاية 04 جانفي 2021 لينخفض بعدها في فيفري 2021. إلا أن هذا لم يدم طويلا حتى زادت حالات الإصابة في 26 أفريل 2021 لينخفض بعد ذلك في 10 ماي 2021. وقد مثلت الأمريكيتان 60% من جميع الحالات في العالم محققة أعلى نسبة حالات إصابة منذ ظهور الوباء تقدر ب 64.341.942 حالة مؤكدة، و53.377.406 من الحالات المنسوبة إلى أوروبا، و27.409.639 من الحالات المنسوبة إلى جنوب شرق آسيا. ومنه هذه القارات الثلاث هي الأكثر ضررا من حيث إرتفاع عدد الإصابات والوفيات بهذا الفيروس.

كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أنّ أكثر من 31 مليونا شخص مصاب به في 23 سبتمبر 2020، وفي نفس اليوم تقريبا نُسبت 963 ألف حالة وفاة على مستوى العالم إلى الفيروس. والشكل التالي يبن تطور العام لكوفيد-19 من بدايته.

الجدول رقم 04: التطور العام لحالات الإصابة والوفيات بكوفيد-19

	مجموع 11 ماي	جديد 10 ماي	جديد 11 ماي	التغيير اليومي	التغيير الأسبوعي	لكل 100 ألف من السكان
الحالات	157,972,692	788,712	677,545	14%	5%	2138
الوفيات	3,288,442	13,037	11,061	15%	4%	45

Source: https://portal.who.int/report/eios-covid19, (accessed: 11/05/2021, at: 22:51).

يتبين من هذا الجدول أن الفيروس يُواصل حصد الحالات والأرواح، حيث بلغت في 11 ماي 2021 بلغت 157,972,692 حالة إصابة 3,288,442 حالة وفاة عبر العالم، ويرجع ذلك لحركة وتنقل الأشخاص بين البلدان، هذا ما يبين شراسة الفيروس الذي أصبح جائحة يصعب حدها وذات تأثير مزدوج على المجتمعات والإقتصاديات.

المطلب الثالث: إجراءات مواجهة كوفيد-19

إن فيروس كورونا وباء مستمر بالفعل، لذا من الضروري إتخاذ الإحتياطات اللازمة لتقليل كل منخطر الإصابة بالمرض وإنتقاله، وفي هذا السياق هذه أهم الإجراءات المختلفة:

أولا: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية

نتيجة تفشي هذا الوباء في معظم دول العالم فمن واجب منظمة الصحة العالمية إصدار توصيات للوقاية منه ومواجهته، حيث تمثلت هذه الأخيرة في ما يلي:[1]

1- غسل اليدين بإنتظام بغسول يحتوي على الكحول أو بالصابون والماء، مع عدم لمس الأنف، الرأس، والأذنين؛
2- محافظ على مسافة التلامس على الأقل 1 متر بين كل شخصين، وإتخاذ الإحتياطات الوقائية؛
3- محاولة الحصول على رعاية طبية مبكرة في حالة التعب والسعال وصعوبة التنفس، مع تغطية الأنف والفم أثناء العطس أو السعال، ويفضل أن يكون ذلك مع ثني الكوع، مع الإلتزام بالبيت ومتابعة المستجدات.

ثانيا: تمويل الطوارئ لمحاربة كوفيد-19

أصبحت الجائحة مصدر قلق دولي مشترك، حيث قامت بلدان مختلفة بالتبرع بأموال لمحاربتها، بعضها مذكور كالتالي:[2]

1- خصصت الصين حوالي 110.48 مليار يوان أي ما يعادل 15.9 مليار دولار لتمويل متعلق بالفيروس؛
2- وافق الرئيس دونالد ترامب على مشروع قانونا لميزانية التكميلية للطوارئ، بالميزانية حوالي 8.3 مليار دولار للتمويل التقديري للسلطات الصحية المحلية لتعزيز أبحاث اللقاح من أجل الإنتاج؛
3- كشفت كوريا الجنوبية عن حزمة تحفيز إقتصادي بحوالي 9.8 مليار دولار، لتخفيف آثار الوباء خارج الصين، حيث أدت محاولات كبح المرض إلى تفاقم نقص الإمدادات وإستنزاف الطلب؛
4- أعلن البرلمان السويدي عن مجموعة من المبادرات تكلف أكثر من 300 مليار كرون سويدي أي ما يعادل 30.94 مليار دولار، لمساعدة الإقتصاد في مواجهة جائحة كوفيد-19، تضمنت الخطة دفع كامل نفقات الإجازة المرضية، وكذلك التكلفة العالية للتسريح الإلزامي بسبب الأزمة.

ثالثا: الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا ضد كوفيد-19

في هذه الأيام يلعب الذكاء الإصطناعي[3] (Artificial Intelligence) دورا رئيسيا عالميا في الرعاية الصحية

[1] .Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.07.
[2].Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.13.
[3]. ***الذكاء الإصطناعي (Artificial Intelligence)***: هو سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية، تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخاصيات القدرة على التعلم والإستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة.

طوال جائحة كوفيد–19، حيث كان هو وتحليلات البيانات حاسمة في مساعدة المجتمعات على التعامل بنجاح مع الوباء، وذلك من خلال المساعدة في إستخراج البيانات والنمذجة التحليلية لكي يكون الممارسون الطبيون على إستعداد لمعرفة المزيد عن المرض. بالإضافة إلى تسهيل الحياة اليومية في هذه الجائحة كإدراج التعليم والعمل عن بعد، التسوق عن بعد والمساهمة في تقليص إنتقال العدوى.[1]

كحوصلة لما سبق، يتضح أن هذه الجائحة زعزعت العالم وأعاد تترتيب أولويات كل دولة، مقابل ذلك تصدت له هذه الأخيرة بمجموعة من الإجراءات والتدابير للإحتياط منه وحماية شعوبها وإقتصادياتها، إلا أن هذا الوباء كان ولازال متواصلا في تغيير البيئة العالمية.

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية لكوفيد–19

أحدث فيروس كوفيد–19 صدمة عالمية غير مسبوقة ولم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عام، وبتطور الوباء في آسيا، أوروبا، الأمريكيتين وإفريقيا حتى تحول الأمر إلى صدمة إقتصادية عالمية. حيث أدى الآن إلى إنكماش إقتصادي عالمي قد يكون أعمق وأكثر حدة من الركود الكبير الذي حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك لإنتشار الوباء في جميع أنحاء العالم مهددا الأرواح وسبل العيش.

المطلب الأول: إنعكاسات كوفيد–19 على النمو الإقتصادي العالمي

دفع الوباء الإقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2020 على نطاق لم يشهد له مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ولمواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة وتجنب فترة طويلة من الإنكماش في النشاط الإقتصادي، إعتمدت الحكومات ولاسيما في الإقتصادات المتقدمة، حزم دعم مالي كبيرة وقدمت البنوك المركزية سيولة وفيرة وأسعار فائدة مخفضة.

ونتيجة الإجراءات الجبرية المتخذة من طرف العديد من البلدان للحد من إنتشار هذا الوباء حدث تغيرات قاسية، حيث يبين الأونكتاد[2] إنخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنحو 4.3 % في عام 2020، مع توقع وجود إنتعاش عالمي بنسبة 4.1% في عام 2021.[3] والشكل التالي يبين تأثير كوفيد–19 على النمو الإقتصادي العالمي.

---

[1].Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit***., p.14.

[2]. ***أونكتاد (UNCTAD):*** وهو الإختصار لـ (United Nations Conference on Trade and Development) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهي منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح بإندماج الدول النامية في الإقتصاد العالمي.

[3].Mukhisa Kituyi, ***Impact of COVID-19 Pandemic on Trade and Development*** (New York: United Nations, 2020), p.13.

الشكل رقم 04: إتجاهات النمو الإقتصادي العالمي

Source: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021,(accessed: 15/05/2021, at: 16:50).

يتضح من الشكل رقم 04 الذي يبين ويتوقع إتجاهات النمو الإقتصادي العالمي، أن كل من الإقتصاديات النامية والمتقدمة حققت نموا سلبا في سنة 2020 يقدر على التوالي بحوالي –2,2% و–4,7% وهذا يعكس الإنكماش العالمي الذي قدر بنحو –3,3% في عام 2020 بسبب صدمة جائحة كوفيد–19. ويتوقع الآن أن يحقق الإقتصاد العالمي تعافيا أقوى في عامي 2021 و2022 مقارنة بما حققه سنة 2020، إذ يتوقع أن يبلغ النمو 6% في 2021 و4,4% في عام 2022، ومع ذلك فإن هذه الآفاق محفوفة بتحديات جسام تتعلق بالتباين في سرعة التعافي عبر البلدان وداخل كل بلد وإحتمال إستمرار الضرر الإقتصادي الناجم عن الأزمة.

ويرجع هذا الرفع للتوقعات إلى الدعم المالي الإضافي في بعض الإقتصادات الكبيرة، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، وإستمرار تطويع النشاط الإقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود. كما تخضع هذه الآفاق المتوقعة لدرجة كبيرة من عدم اليقين، إرتباطا بمسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في توفير جسر نحو إستعادة الأوضاع الطبيعية إعتمادا على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية.

المطلب الثاني: إنعكاسات كوفيد-19 على التجارة الدولية

لم تنحصر إنعكاسات كوفيد-19 على النمو الإقتصادي العالمي فقط، بل تغلغلت إلى أعماق الإقتصاد وصولا إلى الأنسجة التي تربط بين البلدان وتجمع بينهم، لمشاركة وتبادل البضائع والخدمات مختلفة النوع والجودة.

أولا: نمو التجارة للسلع والخدمات العالمية

يمكن توضيح التغيرات التي مست كل من تجارة السلع والخدمات العالمية في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تطور نمو تجارة السلع العالمية

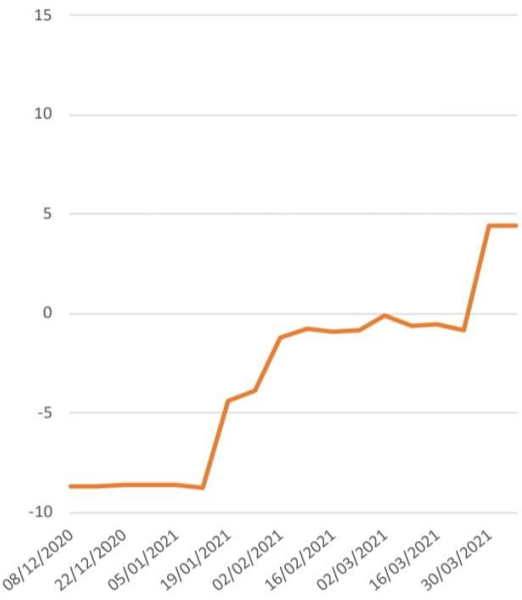

الشكل رقم 06: تطور نمو تجارة الخدمات العالمية

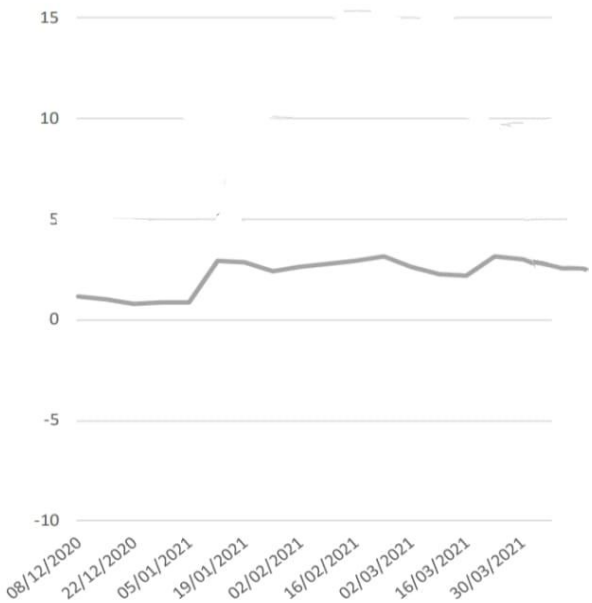

Source: GLOBAL MERCHANDISE AND SERVICES TRADE NOWCAST APRIL 2021 (unctad.org),(accessed: 15/05/2021, at: 20:12).

كما هو موضح في الشكلين 05 و06 إنخفض نمو التجارة في السلع والخدمات في الربع الأخير من عام 2020 بعد ظهور الآثار المبكرة للوباء وإنتشاره، كما كشف تقرير للأونكتاد عن التجارة في كل من السلع والخدمات عن إنخفاض أكبر بكثير في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول.[1] بينما يشير الشكل 05 إلى أن حجم تجارة السلع على أساس شهري قد تحسنت بنسبة 03% في 30 مارس 2021 مقارنة بما كانت عليه في 08 ديسمبر 2020، ونفس

[1]. Mukhisa Kituyi, ***Op. Cit***., p.15.

الشيء بالنسبة للتجارة في الخدمات بنسبة 4.9% في نفس الفترة بعدما كانت تسجل إنخفاضا سلبيا يقدر تقريبا بحوالي -9%. هذا الإنخفاض ناتج عن تأثير جائحة هذا الفيروس أما الإرتفاع في كل منهما ناتج عن بداية التعافي بسبب إبتكار وتوزيع اللقاح عبر بلدان العالم مما ساهم في إمتصاص النتائج الغير مرغوب فيها.

إستنادا إلى البيانات الأولية المتاحة في وقت كتابة هذه المذكرة، كانت التوقعات للربع الثاني لسنة 2021 تتحسن مع نمو سنوي متوقع بنسبة 4% للسلع و5% للخدمات، مما يشير إلى إنتعاش محتمل لتغطية الكثير من الخسائر لسنة 2020، كما يرجع إنخفاض قيمة إجمالي التجارة في الخدمات في الربع الأخير من عام 2020 إلى تضرر خدمات السفر بشكل خاص.

ثانيا: نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية

شهدت هذه المنتجات تغيرا محسوسا في نموها عالميا نتيجة ملامسة هذا الفيروس للجانب الصحي لمعظم إقتصاديات العالم، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 07: تطور نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية

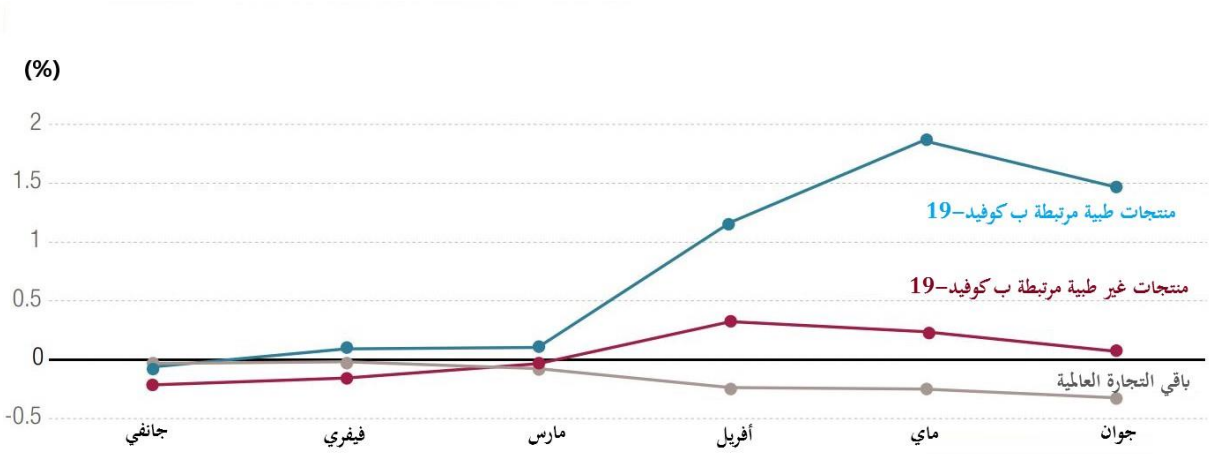

Source: Mukhisa Kituyi, ***Impact of COVID-19Pandemic on Trade and Development*** (New York: United Nations, 2020), p.15.

شهدت المنتجات الطبية المتعلقة بكوفيد-19، مثل معدات الحماية الشخصية وأجهزة التهوية ومقاييس الحرارة والمطهرات وما شابه ذلك نموا مرتفعا للغاية في الربع الثاني من عام 2020، على سبيل المثال في ماي 2020 شهدت هذه المنتجات زيادة بنسبة 1.86%. وهذا طبيعي نتيجة أن الدول لم تكن مستعدة لهذا الوباء وكانت هناك نقائص طبية يجب تغطيتها في كل دولة، وكذلك بداية إنتاج اللقاحات وإقتنائها من طرف مختلف بلدان العالم.

المطلب الثالث: السياحة في ظل جائحة كوفيد-19

يعد قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للعمالة والإيرادات الحكومية وعائدات النقد الأجنبي في العديد من البلدان ولاسيما في البلدان النامية، ونتيجة إنتشار هذا الفيروس كانت كارثية على هذا القطاع مقارنة بما كان عليه سابقا، لإرتباطه بالنقل الذي توقف بشكل مفاجئ كونه وسيلة لإنتقال هذا الوباء، خاصة أنّ بعض البلدان تعتمد عليه بشكل مباشر لتمويل إقتصادياتها.

كانت هناك تغيرات كبيرة على مستوى السياحة العالمية خاصة فيما يتعلق بعدد المسافرين، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 08: تطور السياحة العالمية خلال (2019-2020)

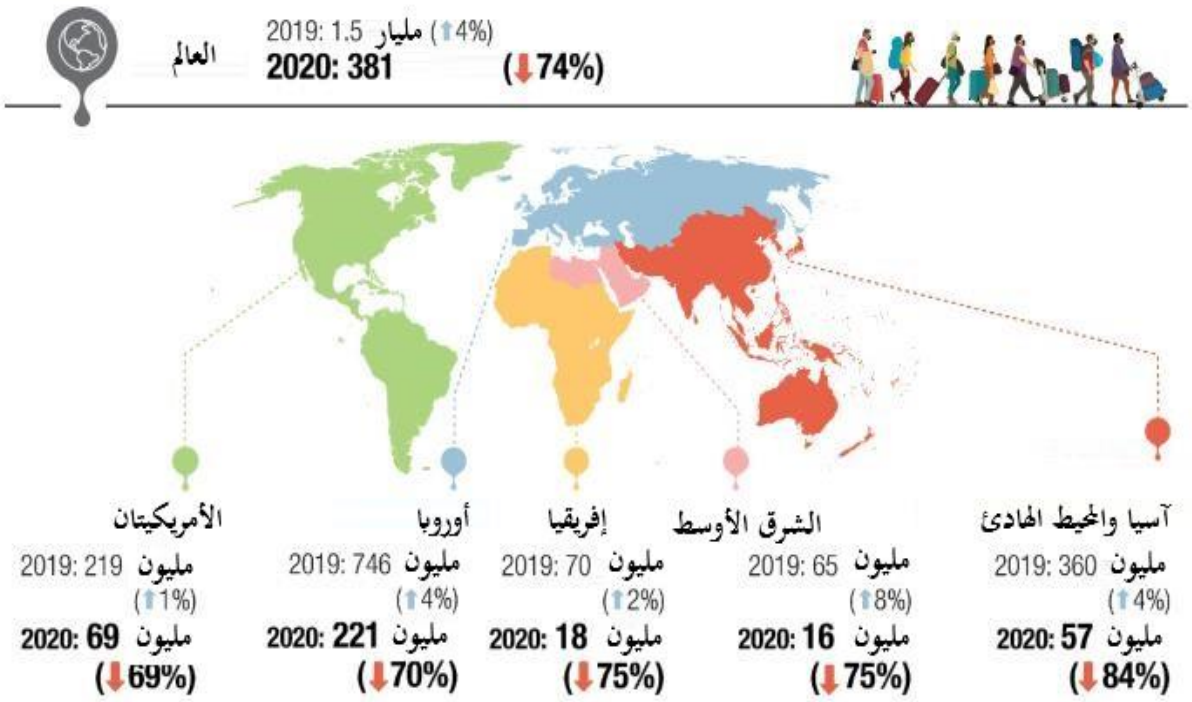

Source: COVID-19 Report - Update | UNCTAD, (accessed: 15/05/2021, at: 21:48).

يتضح من الشكل السابق إنخفاض عدد السائحين الوافدين الدوليين بنسبة 74%، من حوالي 1.5 مليار في عام 2019 إلى حوالي 381 مليون في عام 2020. وفي هذه الفترة، شهدت منطقة آسياو المحيط الهادئ أكبر إنخفاض في عدد الوافدين الدوليين بنسبة 84%، ونتيجة لذلك إنخفضت في ترتيب المنطقة بإعتبارها ثاني أكبر عدد

من الوافدين الدوليين إلى المنطقة مع ثالث أكثر الوافدين الدوليين. وشهدت أفريقيا والشرق الأوسط إنخفاضا بنسبة 74% و75% في المائة على التوالي. كما شهدت الأمريكيتان وأوروبا أدنى مستويات التراجع، التي بلغت 68% و70% على التوالي. ويمثل هذا مجتمعا خسارة في نفقات السياحة الدولية، تزيد بنحو 11 مرة عن الخسارة التي حدثت خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2009/2008. كل ذلك نتيجة إنتشار الفيروس الذي سبب إنخفاضا حادا في عائدات السياحة وترك آثارا مضاعفة كبيرة.

إن تقييد السفر والأنشطة المالية الأخرى في جميع أنحاء العالم جعل الحالة الإقتصادية متقلبة للغاية، وبالتالي تولدت درجة غير عادية من إنعدام الأمن بين المستثمرين، لأن إجمالي أثر هذا الوباء لا يزال غير معروف، حيث تذبذب الطلب والعرض للنفط وتجاوزت أثاره على الدول المنتجة والمصدرة للنفط إلى الإقتصاد العالمي ككل.[1] كما شكلت هذه الجائحة إنعكاسا سلبيا على التجارة الدولية لمختلف السلع والبضائع وإيجابيا على نمو التجارة العالمية للمنتوجات الطبية، دون نسيان تدهور النمو الإقتصادي العالمي لكل دول العالم خاصة الدول المتقدمة، إلى جانب ذلك تذبذب كبير في مؤشرات السياحة العالمية.

بعض التغييرات التي بدأت بالفعل في الظهور قبل عام2020 تبرز الآن بشكل صارخ في ضوء الوباء، على سبيل المثال التجارة الدولية التي وصلت إلى نقطة تحول هامة، كما أصبح تغير المناخ مصدر قلق لإنتشار الوباء، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يجري بالفعل.

وبالرغم من أن العالم مر بالعديد من الفترات الصعبة الناتجة عن حروب أو جوائح وأوبئة سابقة، إلا أن كوفيد-19 سوف يبقى في الأذهان، نتيجة معاناة نصف سكان العالم من ظروف الإغلاق وخسارة الأرواح البشرية، حيث طلب من بعض الأشخاص تغيير أنشطتهم اليومية وروتينهم بسرعة، وكانت التغييرات في طرق العمل، الإنتاج والإستهلاك مفاجئة ودرامية، كل هذا للتعايش مع العواقب الوخيمة التي خلفتها هذه الجائحة في عام 2020.

[1]. عثمان عثمانية، ***عالم ما بعد جائحة كوفيد-19: مآلات الأيديولوجية والإقتصاد*** (الجزائر: دار ميم للنشر، 2020)، ص.70.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

أثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

إن جائحة كوفيد-19 ليست مجرد أزمة صحية،إنها أيضا أزمة إقتصادية، إجتماعية وإنسانية. حيثأنه في إطار الجهود العالمية لإحتواء تفشي المرض وحماية صحة الناس، فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات سياسية، إقتصادية وصحية، تكمن في إغلاق كامل أو جزئي للحدود مع فرض قيود صارمة وإصدار إجراءات للسفر، خاصة في الدول التي هي من الأطراف الرئيسية الفعالة في النظام السياحي العالمي.

أدت هذه الإجراءات إلى إنهيار قطاع النقل العالمي على نطاق غير مسبوق، فمست كل من النقل البحري، البري والجوي، تاركة صدمة قوية على الشركات العالمية التي تسير هذه القطاعات وتسهر على تطويرها. كما يمكن أن يؤثر التدهور المحتمل في الجدوى الإقتصادية المستقبلية لقطاع النقل على التوازن البيئي، الذي قد يكون لتداعياته تأثير بعيد المدى على الإقتصاد العالمي في جميع المستويات.

وقد سارعت الجزائر على غرار بقية دول العالم لتطبيق الإجراءات الإحترازية للحد من الجائحة، بغلق حدودها الإقليمية وفرض تدابير داخل الوطن. حيث أدى الإنخفاض الحاد في الحركة الجوية، على إعتبار أن قطاع الطيران هو الأكثر تضررا، إلى ضغوط شديدة على السيولة، مما يهدد ملاءتها المالية وملايين الوظائف وجميع أصحاب المصلحة في مجال الطيران بما في ذلك شركات الطيران، المطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية.

يتعرض هذا الفصل إلى دراسة حالة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) في ظل التحديات التي تواجهها لإستمرار عملها وبقائها، خاصة المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وللإلمام بالموضوع يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: آثار جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل؛**
- **المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة الحالة؛**
- **المبحث الثالث: إنعكاسات الجائحة على المؤسسة محل الدراسة.**

المبحث الأول: آثار جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل

بالنسبة لقطاع النقل فقد شهد هو الآخر تأثيرا مباشرا جراء إجراءات الغلق والحجر الصحي التي طالت مناطق بأكملها، وذلك بسبب التباطؤ الكبير في حركة الأشخاص والبضائع عبر العالم، وهو ما أكدته العديد من الدراسات حول حركية وتنقل الأشخاص في زمن الجائحة، وأكيد أنّ إنكماش حركة النقل العالمي بين البلدان وحتى داخل البلد الواحد كانت لها آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل.

المطلب الأول: النقل البحري الدولي

تعتبر عمليات الشحن والموانئ ذات أهميةكبرى من بين جميع وسائل النقل، خاصة لسلاسل التوريد والتجارة الدولية، كما يدعم النقل البحري الترابط الإقتصادي العالمي مع الشحن والموانئ التي تتعامل مع ما يقدر بـ% 80 من تجارة البضائع العالمية من حيث الحجم. نتيجة لذلك تردد صدى موجات الصدمة عبر سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، حيث أكد الإضطراب الناجم عن الجائحة على الأهمية الحاسمة للحفاظ على شبكات النقل، بما في ذلك الموانئ، مفتوحة لتمكينها من تسليم السلع الأساسية والحفاظ على التدفقات التجارية.

أولا: نداءات السفن

يستخدم البحارة في الوقت الحالي أنظمة الإتصالات الإلكترونية وأنظمة الأقمار الصناعية لتحديد مواقع السفن بدقة مما يضمن سلامة الملاحة، كما يستخدمون الإتصالات العادية وإشارات الإستغاثة للإتصال بأقاربهم أو للحصول على خدمات التنبيه، البحث والإنقاذ في حالة الطوارئ. وساهم الإتحاد الدولي للإتصالات في التطورات الرئيسية في أنظمة الملاحة الراديوية الأرضية، بما في ذلك منارات الراديو البحرية والأنظمة الأرضية لتحديد المواقع في نطاقات التردد ومنارات الرادار.[1] فضلا عن أنظمة تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية لتحسين السلامة في البحر، تساهم الإتصالات الراديوية في تحقيق الهدف 9 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الصناعة، الإبتكار والبنية التحتية من خلال تحسين السلامة، الأمن والراحة في البحر، والشكل الآتي يبين التغير في أعداد نداءات السفن في العالم.

[1] .https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/Radiocommunications-for-keeping-ships-and,(accessed: 31/03/2021, at: 18:08).

الشكل رقم 09: التغير في أعداد نداءات السفن في العالم (الأسابيع الـ 24 الأولى من عامي 2019 و2020)

Source:https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/thr_jyh_kwfyd, (accessed: 31/03/2021, at: 19:28).

يظهر الشكل السابق تشابها في عدد نداءات السفن بين العامين 2019 و2020 خلال الأسابيع العشرة الأولى، ولكن بدءا من الأسبوع الحادي عشر أي من مارس 2020 شهد عدد النداءات إنخفاضا حادا، حيث بلغ 45.038 نداء ليصل إلى أدنى المستويات في الأسبوع الثامن عشر أي 38.728 نداء، مقارنةبـ 46.231 نداء في الأسبوع ذاته من عام 2019. كما لوحظ أن العدد العالمي لنداءات السفن سجل إنخفاضا إجماليا بنسبة 8.66% في أول 24 أسبوع من عام 2020 مقارنة بعام 2019.كل ما سبق كان ناتجا عن صدمة جائحة كوفيد-19 لحركة السفن، حيث أجبر البعض على البقاء في السفن دون العودة مع تمديد عقود الطاقم المكون لسفن معينة.

ثانيا: مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة (LSCI)

يساعد مؤشر الأونكتاد عن الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة على تقييم مدى الربط في الشحن البحري لدى الدول أو المرافئ، ويتيح المؤشر المقارنة ما بين البلدان وعبر الزمن، وهو مركب من خمسة مكونات يتم تقديرها سنويا وهي: عدد خطوط الشحن التي تخدم البلد، حجم أكبر سفينة مستخدمة في الخدمات، عدد الخدمات التي تربط بلدا ما بالبلدان الأخرى، إجمالي عدد السفن المنتشرة في بلد ما والسعة الإجمالية لتلك السفن.[1]

والشكل الآتي يبين التغير في معدل مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في العالم وفي المنطقة العربية:

[1].https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2263, (accessed: 31/03/2021, at: 20:32).

الشكل رقم 10: تغير مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في العالم والمنطقة العربية (2006-2020)

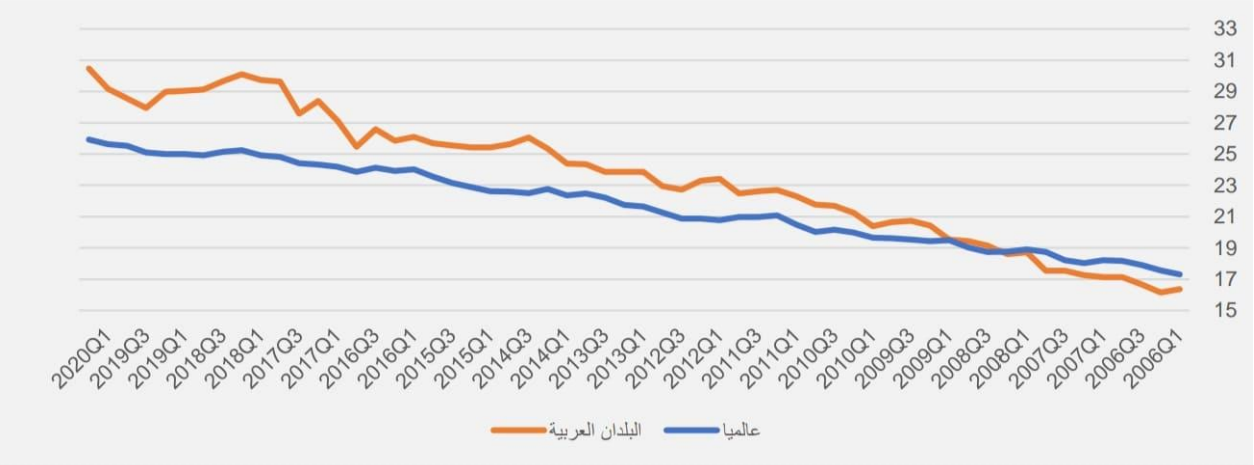

Source:https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/thr_jyh_kwfyd,(accessed: 31/03/2021, at: 20:42).

يظهر هذا الشكل التغير في معدل مؤشر الإرتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، حيث شهد كل من العالم والمنطقة العربية إرتفاعا إجماليا في المؤشر مع مرور الزمن، لكن وتيرة الإرتفاع كانت أسرع في المنطقة العربية، ففيما كان العالم متقدما عليها قبل الربع الثاني لعام 2008، تقدمت المنطقة العربية بالمقارنة مع المتوسط العالمي بعد تلك الفترة، لكن هذا التقدم كان بوتيرة منخفضة من أواخر سنة 2019 إلى 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19.

لقد ضرب كوفيد-19 قطاع النقل البحري العالمي وأثر سلبيا على الخدمات المرتبطة بأنشطة النقل البحري كتقليص عمليات شحن البضائع، ومن جهة أخرى تقليص الأيدي العاملة، ما أدى إلى تراجع حركة تداول الحاويات في العالم، وهذا ما يعني عمليا تراجع حجم التجارة الدولية والداخلية.

المطلب الثاني: النقل البري والحضري الدولي

يعتبر النقل البري وسيلة أساسية للربط بين المناطق والبلدان، وكذلك طريقة نقل داخلية لضمان النسيج الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات. وقد خلف كوفيد-19 آثارا كبيرا في هذا القطاع نتيجة غلق الحدود البرية كآلية لمواجهة هذه الجائحة، مما إنعكس سلبا على تجارة البضائع وعمال هذا القطاع.

أولا: النقل البري للبضائع

يلعب النقل البري للبضائع دورا أساسيا في ضمان توفير السلع الضرورية، ويساهم في تأمين الوظائف والدفع بالنمو الإقتصادي. وقد ولدت الجائحة آثارا غير مرغوب بها على الصعيد الإقتصادي معيقة بذلك سلاسل

الإمداد والتجارة في جميع أنحاء العالم، وفي الدول غير الساحلية بشكل خاص. وإعتبارا من ماي 2020 وصل الشحن البري في بعض القطاعات إلى جمود شبه تام، ومنها نقل السيارات، الثياب ومواد البناء، كما شهدت إيرادات نقل المواد الأساسية إنخفاضا إلى حد 40%. وواجهت الشاحنات ضغوطات على قدراتها بسبب إزدياد الطلب على نقل المواد الغذائية والطبية، في مقابل الشح في توفر اليد العاملة، ما أدى إلى إرتفاع أسعار النقل وتأخر التوصيل، ونتيجة لذلك شهد النقل بالسكك الحديدية إرتفاعا على الطلب.

وكانت للجائحة آثارا سلبية على وضع العمال في قطاع الشحن البري، حيث لا يستفيد عمال النقل البري في العديد من دول العالم من الضمانات الإجتماعية وقوانين الحماية المناسبة، مثل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي.كما عانى البعض من طيلة فترات الإنتظار على الحدود، فرض الحجر الصحي، والإلزام بإجراء فحوصات كوفيد-19.[1]

ثانيا: النقل البري للركاب

شهدت خدمات النقل المشترك للركاب في العالم إنخفاضا حادا من حيث عدد الركاب والإيرادات، الأمر الذي قد يعيق جهود الدفع بالنقل الحضري نحو الإستدامة البيئية. وفي إحصاءات أجريت في الصين في شهر مارس 2020، لوحظ إزدياد في إستخدام السيارات الخاصة وفي الوقت عينه شهدت العديد من المدن إندفاعا نحو الدراجات الهوائية والمشي، كوسائل بديلة تفاديا للعدوى. وقد وجه العديد من الدول السياسات نحو تشجيع هذه الوسائل، لفوائدها على صعيد البيئة، الصحة والإقتصاد، من خلال تشييد ممرات للدراجة الهوائية.[2] وفرضت شركات النقل المشترك إجراءات لتعزيز السلامة العامة، منها التوعية والتعقيم والتحول نحو سبل الدفع بدون تلامس.

النقل البري عصب النقل الداخلي لإقتصاد أي دولة لما فيه من فوائد تعود بالنفع على كل من الحكومات والمجتمعات، نتيجة لذلك تأثر هذا الأخير بسبب الجائحة بصفة مباشرة وغير مباشرة، بآثار مست مختلف الجوانب المعيشية والإجتماعية لمعظم دول العالم سواء تعلق الأمر بالبضائع أو الركاب.

المطلب الثالث: كوفيد-19 والمجال الجوي العالمي

المطارات هي نظام بيئي فريد في صناعة الطيران، حيث يتم التفاعل بين الركاب والموظفين والسلطات الأخرى في مساحة مشتركة. ومنذ بداية أزمة كوفيد-19 واجهت تحديات متزايدة بإستمرار، حيث تم إجبار

[1] .https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/thr_jyh_kwfyd, (accessed: 31/03/2021, at: 22:19).
[2]. Ibid.

المطارات على الإغلاق أو العمل بقدرة منخفضة، وفي هذا السياق من المهم أن تكون الدول مستعدة لمواجهة مختلف التحديات خلال هذه الأوقات الغير المسبوقة.

أولا: تطور حركة الركاب العالمية

كانت هناك تغيرات كبيرة على مستوى الطيران العالمي خاصة في ما يتعلق بالمسافرين، والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل رقم 11: تطور حركة الركاب العالمية خلال (1945-2020)

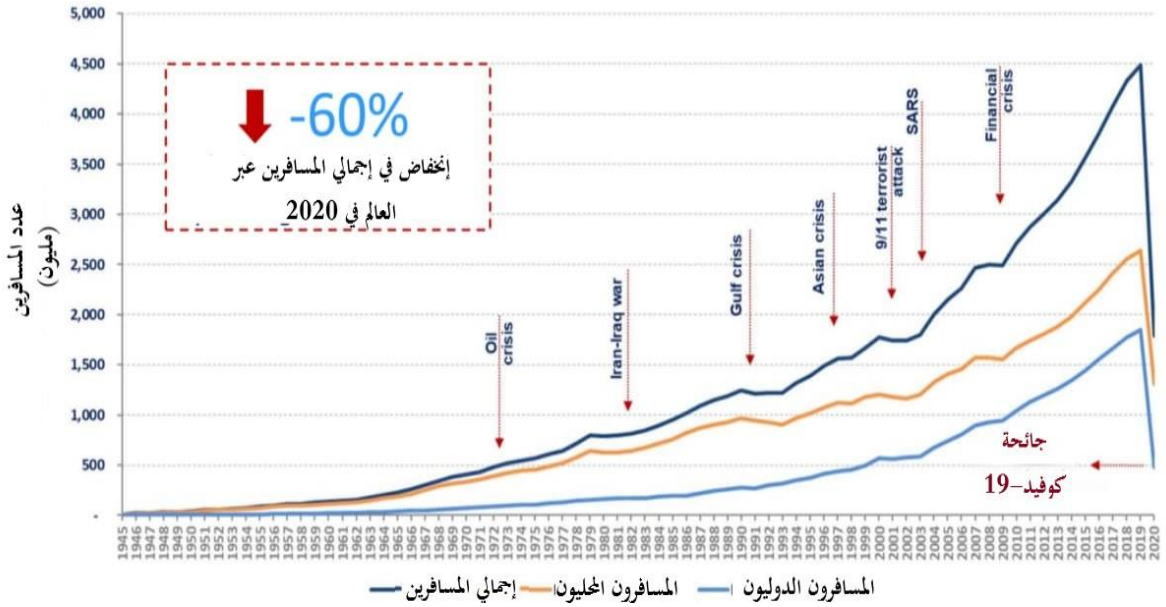

Source: https://www.icao.int/sustainability/Pages/eap-sta-excel.aspx,(accessed: 20/02/2021, at: 00:07).

يتبين من الشكل السابق أن الأزمات السابقة المختلفة (النفط، الحرب بين العراق وإيران وأزمة الرهن العقاري لسنة 2008، وحتى وباء سارس) لم يكن لهم تأثير كبير على حركة الركاب العالمية، أي عدم وجود خسائر جسيمة لشركات الطيران المختلفة، لكن عكس ذلك أثرت جائحة كوفيد-19 بالسلب على حركة الركاب العالمية، حيث إنخفض عدد الركاب من 4500 مليون راكب إلى 1700 مليون راكب بين عامي 2019 و2020 أي ما يعادل إنخفاضا بـ 60%، وهذا طبعا بإختلاف الركاب على المستوى المحلي والدولي. كما أن هذا الإنخفاض راجع إلى الإجراءات الإجبارية التي تم وضعها من طرف الدول لمنع السفر كوسيلة لتقليل عدد الإصابات ومنع إنتشار هذا الفيروس.

ثانيا: توقعات حول تطور حركة الركاب العالمية في النصف الأول لعام 2021

يتوقع أصحاب شركات الطيران ومنظمة الطيران العالمية إلى وجود تغيرات إيجابية لحركة الركاب العالمية في عام 2021، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 12: توقع لتطور حركة الركاب العالمية خلال النصف الأول لعام 2021

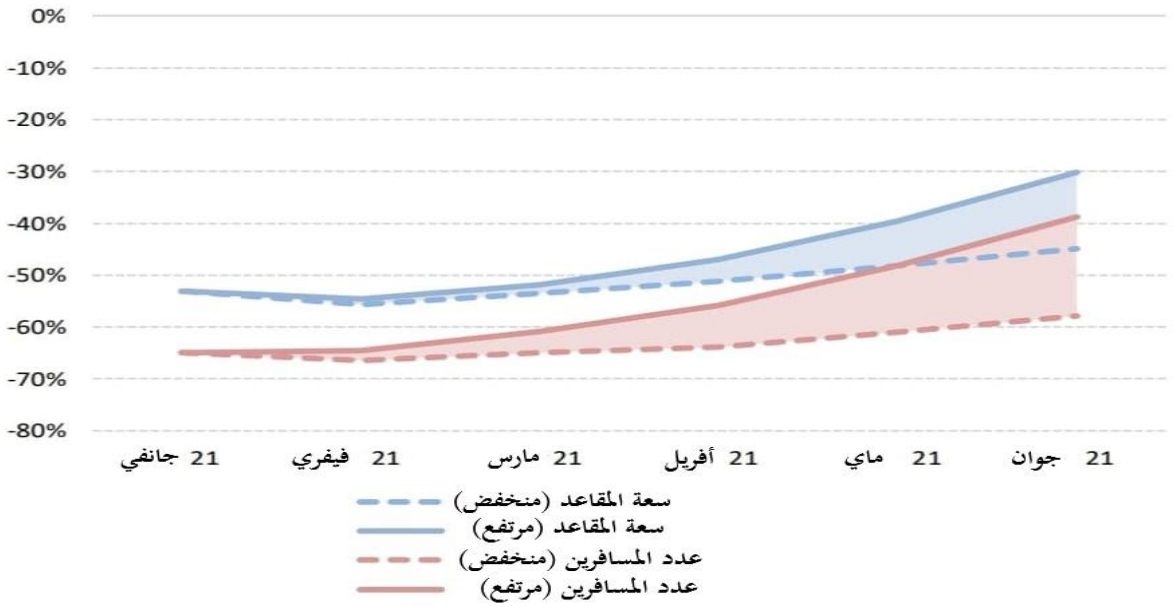

Source: https://www.icao.int/sustainability/Pages/eap-sta-excel.aspx, (accessed: 20/02/2021, at: 00:36).

يتبين من خلال الشكل رقم 12 الخاص بتوقع تطور حركة الركاب العالمية خلال النصف الأول لعام 2021، أنه سوف يتم رفع عدد المقاعد لإستيعاب عدد الركاب المتوقع إرتفاعه إنطلاقا من شهر فيفري إلى شهر جوان، وذلك من 65%- إلى 49%- وهذا وفق تقدير مرتفع. هذا التوقع بناء على اللقاحات التي تم إصدارها لهذا الوباء وإنخفاض حالات الإصابة والوفيات لهذا الأخير، لكنها تبقى مجرد توقعات في ظل اللايقين الذي ميز هذه الجائحة.

بالإضافة إلى التأثيرات السابقة التي خلفها كوفيد-19 على شركات الطيران والمطارات العالمية، سيؤثر إغلاق المطارات غير المنسق على صناعة الطيران، خاصة بالنسبة للطائرات في حالة الطوارئ، العمليات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والرحلات الطبية والإغاثية. لذلك يجب على الدول بالتنسيق مع سلطات الصحة العامة، مشغلي الطائرات، مقدمي خدمات الملاحة الجوية، مشغلي المطارات وغيرهم، لتلبية إحتياجات ومخاوف جميع أصحاب المصلحة قبل الشروع في أي إجراءات لإغلاق المطارات.

بالرغم من كل الإجراءات المتخذة من كافة دول العالم لمواجهة أزمة جائحة كوفيد-19، إلا أن قطاع النقل بمختلف أنواعه لم يسلم من تأثير هذه الأخيرة بل يعتبر الأكثر تضررا من باقي القطاعات، خاصة من ناحية قدرة الشركات العاملة في هذا المجال على تغطية التكاليف، مما يهدد إستمراريتها في ظل أزمة السيولة التي تواجهها منذ بداية هذا الوباء، حتى تحوله لجائحة عالمية.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة الحالة

في إطار ترسيخ وتحقيق القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني تم إنشاء المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية، وهي كغيرها من المؤسسات الإقتصادية تأثرت بشدة بجائحة كوفيد-19، على إعتبار أن نشاطها مرتبط بشكل مباشر بالنقل الجوي.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تضمن الخدمة العمومية لأمن الملاحة الجوية بإسم ولحساب الدولة، كما تساهم في تطبيق سياسة وطنية فيميدان أمن الملاحة الجوية بالتنسيق مع السلطات والمؤسسات المعنية.

أولا: تقديم المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

منذ الإستقلال كلفت خمسة هياكل بتسيير، إستغلال وتنمية الملاحة الجوية في الجزائر OGSA, ONAM, ENEMA, ENESA, ENNA، حيث سيرت منظمة تسيير وأمن الطيران (OGSA)، منظمة جزائرية فرنسية، كل خدمات الطيران المدني في الجزائر من 1962 إلى 1968.

في 01 جانفي 1968 إستبدلت (OGSA) بديوان الملاحة الجوية والأرصاد الجوية (ONAM)، الذي تم تعويضه عام 1969 بالمؤسسة الوطنية للرصد والملاحة الجوية (ENEMA) التي سيرت الملاحة الجوية إلى غاية سنة 1983. وفي سنة 1975 حُولت نشاطات الأرصاد الجويةإلى الديوان الوطني للأرصاد الجوية الذي أُنشأ في 29 أفريل 1975 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري.

وقد حمل المرسوم رقم 83-311 المؤرخ في07 ماي 1983 إعادة هيكلة (ENEMA) وتغيير إسمها لتصبح المؤسسة الوطنية لإستغلال الطيران وأمنه (ENESA) كمؤسسة وطنية ذات طابع إقتصادي. ولأجل توضيح مهام (ENESA) تمت إعادة هيكلتها وتسميتها لتصبح بذلك المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) بمقتضى المرسوم

التنفيذي رقم 91-149 المؤرخ في 18 ماي 1991.[1] ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية في المخطط الآتي.

الشكل رقم 13: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية

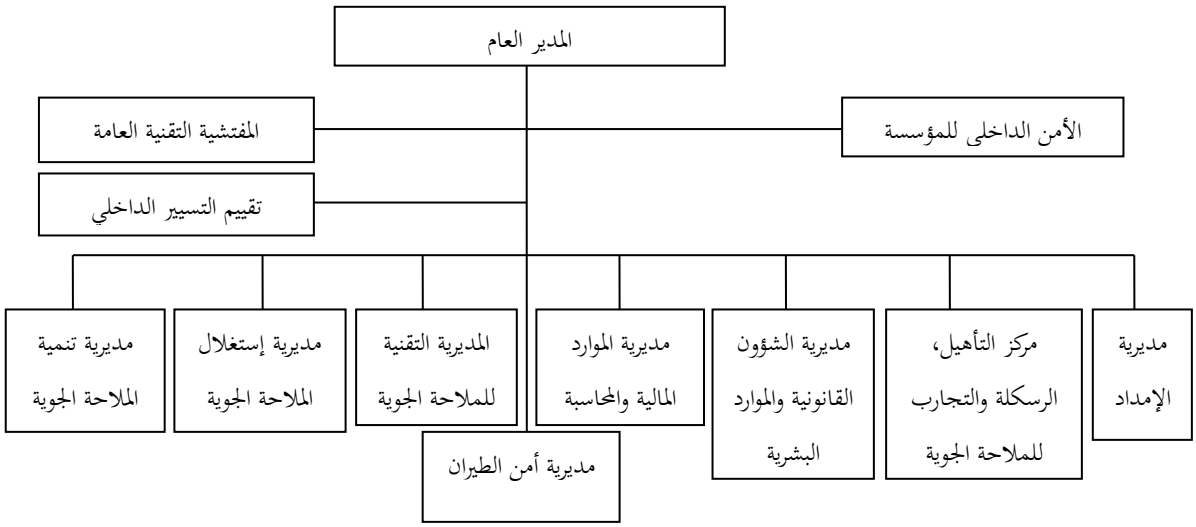

Source: Le site internet de L'ENNA,https://www.enna.dz, (accessed: 01/03/2021, at: 08:00).

من الشكل السابق يتبين أن على رأس هيكل المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية المدير العام، يليها ثلاثة أجهزة متمثلة في (IGT) المفتشية التقنية العامة التي تقوم بمهمة الإشراف ومراقبة جميع الأنشطة، و(AIG) تقييم التسيير الداخلي وهي تضمن مراقبة الوضعية المالية للمؤسسة والتشريعات والقوانين، أما (SIE) الأمن الداخلي للمؤسسة الذي يتكون من أعوان الأمن التابعين لها والشرطة يعملان معا تحت إمرة المكلف بالأمن الداخلي للمؤسسة.

أما في ما يخص هيكلة المديريات المركزية المكونة لثمانية مديريات، أولا (DDNA) مديرية تنمية الملاحة الجوية تساهم في الدراسة، التطوير والتخطيط في مجال تركيب وسائل الملاحة الجوية ومقرها مركب الملاحة الجوية، طريق شرارية، الدار البيضاء- الجزائر. أما فيما يخص (DENA) مديرية إستغلال الملاحة الجوية تضمن هذه المديرية أمن الملاحة الجوية في الفضاء الجوي الموكل لها من طرف الدولة، والتنسيق مع كل أقاليم المعلومة الجوية المجاورة، كما تساهم المديرية التقنية للملاحة الجوية (DTNA) في تركيب تجهيزات الإستغلال الجوي ووسائل الإتصال اللاسلكي، و(DRFC) مديرية الموارد المالية والمحاسبة و(DJRH) مديرية الشؤون القانونية والموارد البشرية. لكن مركز التأهيل، الرسكلة والتجارب للملاحة الجوية (CQRENA) مهمته الأساسية تكوين وتأهيل مجموع الموظفين التقنيين وأيضا

[1]. معلومات مقدمة في مقابلة مع السيد رئيس مصلحة الخزينة للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية بتاريخ 2021/02/28، الساعة 09:30.

رسكلة وتحسين مجموع الموظفين في اللغة الإنجليزية، خلافا لذلك مديرية الإمداد (DL) مهمتها محصورة أساسا حول وضع وتنفيذ الإجراءات الداخلية في مجال العقود والصفقات على مستوى المؤسسة. وأخيرا مديرية أمن الطيران تحت ما يسمى بـ (AERODROMES) تسييرها يتم من طرف مديرية إستغلال الملاحة الجوية، فهذه المديرية تضمن الأمن الجوي بفضل مراكز المراقبة الجوية، حيث يتكون الميراث الجوي اللأساسي للمؤسسة من 36 محطة جوية أو ميناء جوي منها 25 محطة جوية وطنية و11 محطة جوية دولية.

ثانيا: مهام المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

للمؤسسة الوطنية مجموعة من المهام التي تدخل ضمن أمن الطيران ويمكن تقسيمها إلى مهام رئيسية ومهام متعلقة بالإتاوة[1] كما يلي: [2]

- **المهام الرئيسية**:وتتمثل فيما يلي:
- ضمان الخدمة العامة لأمن الملاحة الجوية بإسم ولحساب الدولة؛
- تنفيذ السياسة الوطنية في مجال أمن الملاحة الجوية بالتنسيق مع السلطات والمؤسسات المعنية؛
- ضمان الإستغلال التقني للمطارات المفتوحة لحركة المرور الجوية العمومية؛
- السهر على إحترام تنظيم الإجراءات والقواعد التقنية المتعلقة بحركة الطائرات جوا وبرا، وإنشاء المطارات والمنشآت والتجهيزات الملحقة بمهمتها؛
- ضمان أمن الملاحة في المجال الجوي الوطني أو المجال الذي يدخل ضمن إختصاص الجزائر في إطار الإتفاقيات الدولية، وعلى المطارات المفتوحة لحركة المرور الجوية المدنية وضواحيها؛
- ضمان جمع، توزيع وإعادة إرسال البرقيات ذات الفائدة في مجال الطيران أو الأرصاد الجوية على المستوى الوطني والدولي؛
- معايرة تجهيزات المساعدة للملاحة الجوية بواسطة بطاقة الرحلات الجوية وطائرة + Cessna xls.[3]

- **المهام المتعلقة بالإتاوة**: يمكن معرفة المهام المتعلقة بالإتاوة من خلال أنواع الإتاوات كما يلي:

[1]. **الإتاوة**: هي مبلغ من المال يدفع نتيجة الإستفادة من خدمة ما المتعلقة بالملاحة الجوية، وتختلف هذه الأخيرة بإختلاف الخدمة المقدمة.

[2]. معلومات مقدمة في مقابلة مع السيد رئيس مصلحة الخزينة للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية بتاريخ 2021/02/28، الساعة 09:30.

[3]. للمزيد من المعلومات حول الطائرة وبطاقة الرحلات الجوية أنظر الملحق رقم 01.

- إتاوة هبوط الطائرات: تدفع مقابل هبوط كل طائرة في مطار جزائري مفتوح أمام الملاحة العمومية، وتحتسب بناءا على الحد الأقصى المدون على شهادة صلاحية الطائرات. كما تختلف التسعيرة بحسب نوع الرحلة داخلية أو دولية،[1] كما أن هناك من هم معفون من هذه الإتاوة كالطائرات الحكومية الجزائرية، الرحلات التجريبية، الرحلات التي تقوم بالعودة القسرية إلى المطار لعطب تقني أو لسوء الأحوال الجوية وطائرات أندية الطيران عند الهبوط في مطار إقامتهم؛
- إتاوة إستخدام الإنارة عند الهبوط أو الإقلاع: تستحق هذه الإتاوة عند إستخدام الإنارة عند الهبوط أو الإقلاع في الليل (30 دقيقة بعد غروب الشمس، قبل الشروق بـ 30 دقيقة)، أو عند الرؤية السيئة أو إما بناء على طلب قبطان الطائرة. وتختلف هذه التسعيرة بحسب صنف المطار دولي (1.168,68 د.ج) أو غير دولي (877,10 د.ج)؛
- إتاوة المساعدة المقدمة من مصلحة الإنقاذ ومكافحة الحرائق: سعر هذه الخدمة هي بحسب صنف الطائرة ونوع المساعدة حماية أو تزويد بالوقود، لكل ساعة أو جزء من الساعة؛[2]
- إتاوة إستخدام لمعدات وخدمات الملاحة الجوية للطريق: مستحقة لأي رحلة داخل منطقة معلومات الطيران الخاضعة للجزائر. يتم تحديد هذه الإتاوة على أساس المسافة المقطوعة ووزن الطائرة هو أقصى وزن للإقلاع على شهادة صلاحية الطيران مقربا إلى الطن التالية، والمسافة التي تقطعها الطائرة في حدود الرحلة، سواء كانت رحلة وطنية أو رحلة دولية (مع توقف أو بدون توقف) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$R = T \times \frac{D}{100} \times \sqrt{\frac{\text{وزن الطائرة الأقصى عند الإقلاع}}{50}}$$

حيث T تسعيرة الوحدة و D المسافة المقطوعة؛

يتم تحصيل الإتاوات شهريا تحسب جميع الإتاوات لجميع الرحلات وتستخرج الفواتير ليتم إرسالها عبر العالم لمختلف شركات الطيران التي إستخدمت المجال الجوي الجزائري، عملة الفوترة هي بالأورو أو الدولار للشركات الطيران الأجنبية والدينار الجزائري بالنسبة للشركات الطيران الوطنية، يدخل هذا المبلغ في حساب المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية لدى البنك الوطني الجزائري أو لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري، وحتى تستطيع الشركة الإستفادة من 50% للعملة الصعبة المدفوعة من طرف شركات الطيران الأجنبية المعروفة تقوم بعملية التوطين لعملية الدفع وترسل الفاتورة لهذه الأخيرة إما عن طريق DHL أو الإيميل الخاص بيهم. وتمنح مدة 30 يوم لتسديد هذه الفواتير، حيث يتم ذلك

[1]. للمزيد من المعلومات حول إتاوة الهبوط أنظر الملحق رقم 02.

[2]. للمزيد من المعلومات حول إتاوة الإنقاذ أنظر الملحق رقم 03.

من خلال شيك، تحويل، نقد أو بطاقة (MasterCard).[1] ويقوم رئيس مصلحة الخزينة للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية بمتابعة كل ما يدخل ويخرج من حساب المؤسسة لدى البنك وحساب البنك لدى المؤسسة عن طرق تطبيق خاص بالوكالة القرض الشعبي الجزائري (ebanking).

كحوصلة لما سبق المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) مؤسسة إقتصادية بالدرجة الأولى وذات طابع صناعي تجاري، بالإضافة إلى كونها مؤسسة عمومية تخضع للقانون العام، وتشرف على قطاع أمن الحركة الجوية للطائرات في الجزائر محققة بذلك أرباح، تساهم في تنمية الإقتصاد وتستخدم كمصدر لإعادة تمويل هذه المؤسسة.

المطلب الثاني: منهج الدراسة وأساليب جمع وتحليل البيانات

تحكم الدراسات والبحوث الأكاديمية مناهج علمية مختلفة، حيث تساهم هذه الأخيرة في ضبط وتحقيق الإنسجام بين عناصر الموضوع، لذلك سيتم عرض المنهج المتبع في دراسة إنعكاسات كوفيد-19 على المؤسسة الإقتصادية (المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)) محل الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

نتيجة لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحديد إنعكاسات كوفيد-19على المؤسسة الإقتصادية، تم إستعمال منهج دراسة الحالة في هذا الجزء والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA). ومنهج دراسة الحالة هو الذي يهتم بدراسة كافة الجوانب الخاصة بظاهرة ما، حيث يختار حالة محددة لتناولها وفحصها بشكل دقيق، وتتم عملية اختيار الحالة للدراسة وفق الشروط محددة للتوافق مع طبيعة الدراسة المختارة لها،[2] لذلك سيتم في هذه الدراسة إبراز مختلف تفاصيل تأثير الجائحة على الشركة محل الدراسة، وذلك بتوضيح مدى تأثر مؤشراتها المالية تبعا لإجراءات الإغلاق والحجر الصحي المفروضة محليا وعالميا.

وإلى جانب منهج دراسة الحالة تم إعتماد المنهج الوصفي الذي يركز على جمع المعلومات حول حالة ما بصورة مفصلة ودقيقة، وتحليل المعلومات التي تم جمعها بصورة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة يمكن تعميمها، واقتراح أساليب معالجة على حالات أخرى مشابهة،[3] لذلك تم جمع المعلومات حول موضوع الدراسة ثم تحليلها لإستخلاص النتائج.

[1]. وثائق سير عملية تسديد الإتاوة من طرف شركة طيران أجنبية لصالح المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية أنظر الملحق رقم 04.

[2]. محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون، ***خطوات البحث العلمي ومناهجه*** (مصر: جامعة الدول العربية، 2010)، ص.29.

[3]. رشيد زواتي، ***تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية*** (الجزائر: دار هومه، 2002)، ص.120.

كما تم إعتماد المنهج المقارن الذي يشير إلى تقييم أوجه الشبه، الإختلاف والترابط بين الكيانات،[1]حيث تم إختيار سنوات 2016، 2017، 2018، 2019 و2020 للقيام بمقارنة بعض البيانات والمؤشرات المالية قبل وبعد جائحة كوفيد-19.

ثانيا: أساليب جمع وتحليل البيانات

قصد الوصول إلى نتائج واقعية وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، تم الإعتماد على مجموعة من الأساليب والمصادر لجمع البيانات الضرورية للدراسة وتحليلها عبر أدوات معينة،وتتمثل فيما يلي:

1. **المقابلة الشخصية:** الإتصال المباشر مع عدة مسؤولين بالمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية من أجل الحصول على معلومات حول مختلف العناصر كهيكلها، نشاطها وإستثماراتها؛
2. **الموقع الإلكتروني:** تم اللجوء للموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة محل الدراسة، والذي يحتوي على العديد من المعلومات الهامة كخريطة الطرق الجوية، التي تبين المطارات ذات الإتصالات مع الجزائر سواء من خلال تغطية الردار أو الرحالات الجوية محلية كانت أو دولية، بالإضافة إلى أهم مشاريع المؤسسة دون روابط أخرى مهمة للمؤسسة كمصلحة معلومات الطيران التابعة لها، مؤسسة تسيير مصالح مطارات الجزائر وغيرها؛[2]
3. **الملاحظة:** تعرف الملاحظة بأنها عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها وإتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أعراض الإنسان وتلبية حاجاته.[3] تم الإعتماد على أسلوب الملاحظة وذلك أثناء فترة التربص، أين كان هناك وقتا كافيا لملاحظة الظروف التي يسود فيها العمل على مستوى المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، وأيضا ملاحظة طريقة التعامل فيما يخص سير العمليات المختلفة، خاصة كيفية تسديد إتاوة الطريق بطرق مختلفة؛

---

[1]. Lisa M.Given et al, ***The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods***, V.1 (California: Sage Publications Inc., 2008), p.100

[2]. الموقع الإلكتروني للمؤسسة محل الدراسة ورابط أخرى مهمة:https://www.enna.dz
http://www.sia-enna.dz
www.egsa-alger.com

[3].ربحي مصطفى عليان، ***طرق جمع المعلومات لأغراض البحث العلمي*** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)،ص، ص.67.68.

4. **الوثائق والقوائم المالية:** تم الإعتماد على مجموعة من الوثائق، خاصة المتعلقة بسير عملية تسديد إتاوة الطريق من طرف شركة طيران أجنبية معروفة للمؤسسة محل الدراسة، نتيجة عبور المجال الجوي الجزائري أو هبوط في المطارات الوطنية الجزائرية، وكذلك تقارير نشاط المؤسسة والقوائم المالية المتمثلة في مجموعة من البيانات المالية التي يتم عرضها ضمن قوائم مخصصة للمؤسسة، تحتوي هذه القوائم على بيانات العمليات المالية مثل الميزانية العمومية، دخل وأرباح الشركة، التدفقات النقدية وكافة المعلومات المتعلقة بحركة الأموال.
5. **المؤشرات المالية المستعملة في تحليل البيانات:** بالنسبة للمؤشرات المالية فقد تم إستعمال النسب المالية: هامش الربح الصافي، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة، الإستقلالية المالية ونسبة الديون إلى الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: تطور أداء المؤسسة قبل الجائحة

تقوم المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) بمجموعة من المهام أبرزها خدمات أمن الطيران، هذه الأخيرة من المصادر الرئيسية لمداخيل المؤسسة، حيث تساهم في تمويل وإعادة تمويل المصاريف المتعلقة بها، وهو ما يتبين إنطلاقا من بعض بياناتها المالية وأدائها كما هو موضح في الشكل الآتي.

الجدول رقم 05: بعض البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيانات المالية	2016	2017	2018	2019
الإحتياطي	5.898.462.704	6.008.727.990	6.081.519.149	6.081.519.149
النتيجة الصافية	1.947.959.363	2.983.948.895	1.217.865.053	337.537.957
مجموع الأصول	50.367.738.568	55.190.920.352	58853976717	59.308.551.802
مجموع الديون	32.741.666.270	34.580.899.159	37071232543	37.159.055.684

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات الصادرة في القوائم المالية للمؤسسة.

يقدر رأس مال المؤسسة محل الدراسة ب 4.735.121.638 دينار جزائري، وإلى جانب ذلك تعتبر المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) من بين أكبر المؤسسات العمومية على المستوى الوطني من حيث رأس مالها وأرباحها المحققة، وفي هذا الإطار إرتفع إحتياطي هذه السابقة من سنة 2016 إلى سنة 2018 ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2019 نتيجة عدم الإستقرار في المداخيل، كذلك إنخفاض النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة خلا سنتي 2018 و2019، أما بالنسبة للديون فتراكمت لديها وتضاعفت منذ سنة 2017 إلى غاية سنة 2019، حيث تزايد الأصول من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 يبرر الزيادة في الديون.

الشكل رقم 14: تطور أداء المؤسسة خلال الفترة (2016-2019)

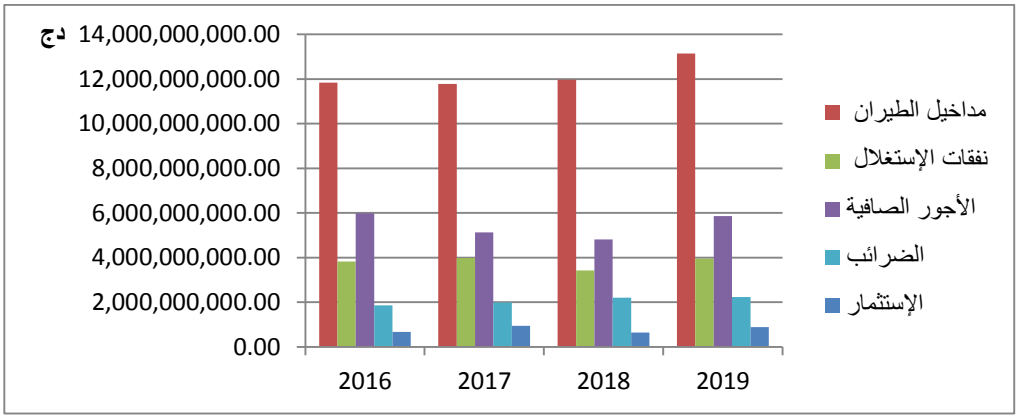

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة.

يوضح الشكل رقم 14 بعض البيانات المرتبطة بنشاط المؤسسة خلال أربعة سنوات، من سنة 2016 إلى سنة 2019، حيث يتبين أن خلال هذه الفترة أنّ مداخيل الطيران حققت قفزة نوعية من حوالي 11.8 مليار د.ج إلى حوالي 13.1 مليار د.ج وذلك للموقع الإستراتيجي هام التي تتميز به الجزائر كرابط بين القارات لمرور طائرات، كما إرتفعت في المقابل كل من نفقات الإستغلال من حوالي 3.8 مليار د.ج إلى حوالي 4 مليار د.ج نتيجة زيادة في مصاريف الكهرباء، مصاريف صيانة الطائرة الخاصة بالشركة، المصاريف المالية والتسييرية. أما الضرائب فانتقلت من حوالي 1.8 مليار د.ج إلى حوالي 2.2 مليار د.ج وذلك لزيادة في الرسم على القيمة المضافة (TVA) في سنة 2017، إلى جانب الضرائب الأخرى (IRG, TAP, IBS). والإستثمار هو كذلك إرتفع من حوالي 667 مليون د.ج إلى حوالي 880 مليون د.ج نتيجة إقتناء منتجات خاصة بالمؤسسة، في المقابل إخفضت الأجور الصافية من حوالي 5.9 مليار د.ج إلى حوالي 5.8 مليار د.ج نتيجة إنخفاض في عدد العمال وتخفيض في العلاوة المقدمة للعمال (PRC, PR).

وعليه، تعد المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) أحد أهم المؤسسات الجزائرية في قطاع النقل الجوي، إنطلاقا من الخدمات التي تقدمها لضمان أمن الطيران.كما يبدو من البيانات التي تم عرضها أن المؤسسة كانت تؤدي بشكل جيد، وتحقق نتائج مالية جيدة قبل الجائحة.

المبحث الثالث: إنعكاسات الجائحة على المؤسسة محل الدراسة

لمعرفة مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، يجب التطرق إلى الحركة الجوية التي تقوم بها المؤسسة، منتجات الطيران، القوى العاملة وأخيرا كشوف المرتبات من أجل إجراء تحليل لتطورها سنويا. وفي هذا الإطار تعتبر القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة محل الدراسة المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تستعمل لقياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، حيث تتكون هذه القوائم من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أو سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والجداول الملحقة.

المطلب الأول: تطور عدد الرحلات الجوية خلال الفترة (2016-2021)

يتميز المجال الجوي الجزائري بإزدحام نتيجة الموقع الإستراتيجي للدولة، مما يجعلها منطقة عبور وتوقف للعديد من الرحلات وطنيا كانت أو دولية، ومن مهام المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) الحفاظ على أمن الطيران بإعتباره مصدر تمويل هذه الأخيرة. ولمعرفة مدى تأثر هذه المؤسسة بالجائحة ستتم مقارنة بيانات سنة 2020 مع السنوات السابقة. والجدول الآتي يوضح بيانات مرتبطة بعدد الرحلات الجوية.

الجدول رقم 06: عدد الرحلات الجوية خلال الفترة (2016-2021)

السنوات / التصنيف	2016	2017	2018	2019	2020	2021(توقعات)
رحلة بتوقف (1)	**157 596**	**035167**	**160 048**	**156 805**	**63 299**	**86 080**
نسبة التغير	**_**	**5,65%**	**-4,36%**	**-2,06%**	**-147,77%**	**26,46%**
وطنية	78 883	83 740	78 018	77 723	41 852	54 080
دولية	78 713	83 295	82 030	79 082	21 447	32 000
رحلة بدون توقف (2)	**53097**	**487103**	**106 095**	**110 160**	**48 788**	**70 597**
نسبة التغير	**_**	**5,75%**	**2,45%**	**3,69%**	**-125,79%**	**30,89%**
المجموع (2+1)	**126255**	**522270**	**266 143**	**266 965**	**112 087**	**156 677**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة.

يوضح الجدول رقم 06 عدد الرحلات الجوية التي سجلت نتيجة مرورها على مستوى المجال الجوي الجزائري خلال الفترة (2016-2021)، حيث تنقسم هذه الرحلات إلى صنفين: الأولى رحلات بتوقف عادة تكون وطنية أو دولية لكن لديها محطة توقف في أحد مطارات الجزائر، أما الثانية رحلات دون توقف وهي تخص الرحلات الدولية فقط العابرة للمجال الجوي الجزائري دون توقف في أحد مطارات الدولة.

شهد عدد الرحلات بتوقف إرتفاع من سنة 2016 إلى غاية سنة 2017 قدر بنسبة 5,65%، ويعود أصل هذه الزيادة بشكل عام إلى زيادة حركة مرور الشركات الوطنية أو الدولية التي تعبر المجال الجوي الجزائري أو تهبط في أحد مطاراتها، كذلك هو الحال بالنسبة لرحلات بدون توقف، نتيجة دعم برامج الرحلات من طرف أكبر ثلاثة شركات من حيث عدد الرحلات، والمتمثلة في الخطوط الجوية الملكية المغربية التي تمتلك 30% من حصة الطيران بدون توقف، الخطوط الجوية التركية التي تمتلك 20% من حصة الطيران بدون توقف وأخيرا مجموعة الخطوط الفرنسية التي تملك حصة 12% من الطيران بدون توقف.

فيما يخص سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 شهدت كل من التصنيفات السابقة للرحلات إستقرارا نسبيا إلى غاية سنة 2020، حيث كان السقوط الحر لعدد الرحلات بنوعيها نتيجة جائحة كوفيد-19، وزاد تأكيد

ذلك عن طريق صدور قرار بتعليق مؤقت للرحلات الجوية إبتداء من 19 مارس 2020 بأمر من السلطات الجزائرية، حيث تم تسجيل 21477 رحلة دولية في نفس السنة، أي تقريبا ربع عدد الرحلات المسجلة في سنة 2019، وهذا بعد تسجيل أول حالة إصابة بكوفيد-19 في الجزائر يوم 25 فيفري 2020.

وفي ظل القرار الذي جاء في 06 ديسمبر 2020 لإجلاء المغتربين والمقيمين ترافقا لفتح الرحلات الوطنية مع المحافظة على إجراءات السلامة ضد كوفيد-19 تم التوقع بإمكانية التعافي من حيث عدد الرحلات بتوقف وبدون توقف على التوالي بنسبة 26,46% و30,89%، أي بمجموع 677 156 رحلة في سنة 2021 بعدما تم تحقيقه في سنة 2020 بما يعادل 087 112 رحلة، هذا التوقع جاء بناء على تحسن الوضع الصحي وإنتعاش النمو الإقتصادي العالمي.

كخلاصة لما سبق، عدد الرحلات ليس مجرد رقم وإنما تقابلها أموال تدخل وتخرج من خزينة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، فعند مرور طائرات على المجال الجوي الجزائري أو توقفها على مستوى إحدى مطاراتها فهي تدفع أموال لهذه المؤسسة في إطار أمن الطيران، والعكس في حالة كانت الطائرات تابعة للدولة الجزائرية. وتذبذب عدد هذه الرحلات يشكل تهديدا على هذه المؤسسة وعلى الوفاء بإلتزاماتها، ففي الوضع الراهن تعمل على محاربة الأضرار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 من خلال إحتياطاتها، لكن هذا لن يدوم طويلا في حالة عدم التحسن في عدد الرحلات.

المطلب الثاني: أداء المؤسسة أثناء جائحة كوفيد-19

فيما يخص تطور أداء المؤسسة فسيتم تحليله شهريا خلال سنة 2020 لمعرفة التأثير النوعي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 في هذه الأشهر القليلة. ومن الشكل التالي يمكن التفصيل أكثر في ذلك:

الشكل رقم 15: تطور أداء المؤسسة خلال سنة 2020

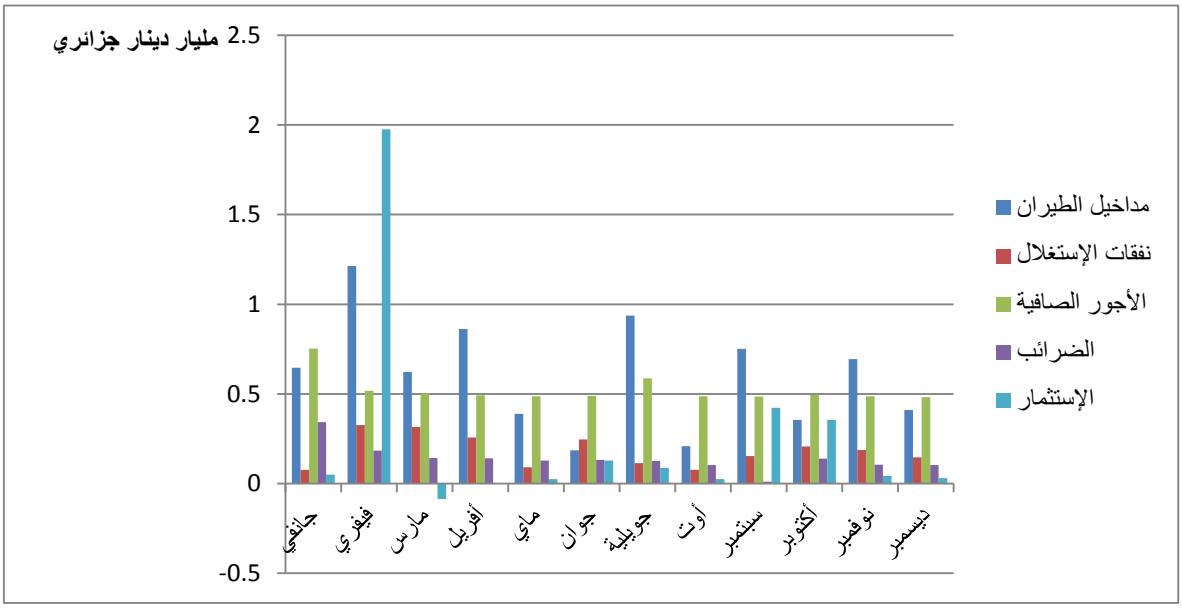

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة.

الشكل رقم 15 يبين التذبذبات الحاصلة في مجموعة من مداخيل ومصاريف المؤسسة محل الدراسة، حيث أن مداخيل الطيران شهدت إنخفاضا سريعا في شهر مارس إلى نصف ما تم تحقيقه في شهر فيفري، نتيجة غلق المطارات وتعليق معظم الرحلات الدولية والوطنية بعد أول حالة إصابة بكوفيد-19 تسجل في الجزائر، أما إرتفاعها في كل من شهر أفريل وجويلية يفسر في تسديد بعض الأموال التي كانت تدين بها الشركات الدولية للطيران والعابرة للمجال الجوي الجزائري لصالح المؤسسة محل الدراسة، لأنها سرعان ما إنخفضت في الشهور التالية وهذا ما يفسر إنخفاض الإستغلال خلال كل هذه الشهور.

أما فيما يتعلق بالأجور الصافية فقد شهدت عموما إنخفاضا من شهر جانفي إلى غاية ديسمبر، وذلك بفعل التسريح المؤقت لمعظم العمال، تحويل أشخاص إلى التقاعد وعدم التوظيف مع الإحتفاظ بأصحاب المناصب العليا لتسيير المؤسسة في ظل جائحة كوفيد-19، حيث شمل قرار التسريح المؤقت النساء الحوامل، الأمهات وأصحاب الأمراض المزمنة بفعل قرار من طرف رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى التسامح مع دفع الضرائب لهذه المؤسسة في ظل الجائحة كنوع من التساهل، وهذا ما يفسر إنخفاض تسديد الضرائب خلال هذه السنة.

إرتفع الإستثمار بحوالي 2 مليار دينار جزائري نتيجة تقديم الإعانات من طرف الدولة لشراء معدات متعلقة ببرج المراقبة الجديد، ومقره الشرابة دار البيضاء –الجزائر، لكن سرعان ما شهد إنخفاضا سلبيا في الشهر الموالي

له، نتيجة إنخفاض مداخيل الطيران وبالتالي عدم القدرة على تغطية نفقات الإستثمار ومواكبته.

كنتيجة، قلبت صدمة كوفيد-19 نتائج وأنشطة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، خاصة مداخيلها المتعلقة بالطيران، مما أثر بشكل سلبي على نفقاتها بمختلف المجالات، وكان ذلك واضحا في تراجع إستثماراتها لشراء المعدات والأدوات المتعلقة بالملاحة الجوية.

المطلب الثالث: تأثير جائحة كوفيد-19 على الأداء المالي للمؤسسة

للتعمق أكثر في فهم مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، يمكن الإطلاع على مختلف البيانات المالية الصادرة عن القوائم المالية المعروضة في التقرير السنوي لهذه المؤسسة، هذا الأخير يعكس ويبين كل التغيرات المصاحبة لهذه الجائحة، خاصة تلك التي أثرت على الأداء المالي للمؤسسة. ويمكن بيان هذه التغيرات فيما يلي:

الجدول رقم 07: مقارنة بعض البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة خلال سنتي 2019 و2020

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيانات المالية	2019	2020
الإحتياطي	6081519149	6081519149
النتيجة الصافية	337537957	-1923203577
مجموع الأصول	59308551802	58029318253
مجموع الديون	37159055684	37802900978

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات الصادرة في القوائم المالية للمؤسسة.

يلاحظ من الجدول رقم 07 أن إحتياطي هذه المؤسسة يستقر عند نفس المستوى في سنتين 2019 و2020، هذا راجع أساسا إلى صدمة كوفيد-19 التي أدت إلى غلق المطارات وتعليق معظم الرحالات الجوية في العالم عامة والجزائر خاصة، مما أدى إلى إنخفاض الأرباح المتأتية من أمن الطيران، هذا بدوره قد أثر على النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة والتي إنخفضت سنة 2020 بحيث أصبحت المؤسسة تحقق نتيجة سلبية (خسارة) تقدر ب1.923.203.577- دينار جزائري. أما بالنسبة للديون فتضاعفت خلال هذه السنة، وهذا ما يؤكد الأثر الواضح لجائحة كوفيد-19.

الجدول رقم 08: بعض المؤشرات المالية للمؤسسة خلال الفترة (2016-2020)

السنوات / المؤشرات المالية	2016	2017	2018	2019	2020
هامش الربح الصافي (النتيجة الصافية/رقم الأعمال)	15,71%	23,53%	09,29%	02,51%	-26,35%
العائد على الأصول (النتيجة الصافية/مجموع الأصول)	03,87%	05,41%	02,07%	00,57%	-03,31%
العائد على الأموال الخاصة (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة)	11,05%	14,48%	05,59%	01,52%	-09,51%
الإستقلالية المالية (الأموال الخاصة/مجموع الخصوم)	34,99%	37,34%	37,01%	37,35%	34,86%
نسبة الديون إلى الأموال الخاصة (إجمالي الديون/الأموال الخاصة)	185,76%	167,79%	170,19%	167,76%	186,90%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات الصادرة في القوائم المالية للمؤسسة (أنظر الملحق 05).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من المؤشرات المالية الثلاثة الأولى كانت إيجابية خلال السنوات الثلاث (2016، 2017، 2018)، حيث نجد في سنة 2017 مثلا أن هذه المؤسسة قد حققت هامش ربح صافي يقدر بـ 23,53% بالإضافة إلى أعلى عائد على كل من الأصول والأموال الخاصة، كما تميزت بإنخفاض نسبة الديون إلى الأموال الخاصة وبنسبة 37,34% من الإستقلالية المالية.

بينما تدهورت كل المؤشرات المالية السابقة خلال سنتين 2019 و2020 محققة نتائج سلبية لكل من هامش الربح الصافي (26,35%-)، العائد على الأصول (03,31%-) والعائد على الأموال الخاصة (09,51%-) وهذا خلال سنة 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19 التي خلفت آثار قوية على هذه المؤسسة، كإنخفاض إحتياطاتها نتيجة إستعمالها لتغطية الإلتزامات المالية لهذه الفترة وتسديدي الفواتير إتجاه شركات الطيران الأجنبية، بالإضافة إلى الحصول على مساعدات وإعانات حكومية لها لتغطية تمويل الإستثمارات السابقة، وهذا ما يؤكد أنها أصبحت أقل إستقلالية خلال سنة 2020 بنسبة 34,86%، وإرتفاع نسبة الديون إلى الأموال الخاصة في نفس السنة يعكس مدى إستعمال الديون في تمويل عمليات المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) لتغطية الآثار السلبية المسببة من طرف الجائحة.

الشكل رقم 16: مقارنة أداء المؤسسة بين سنتي 2019 و2020

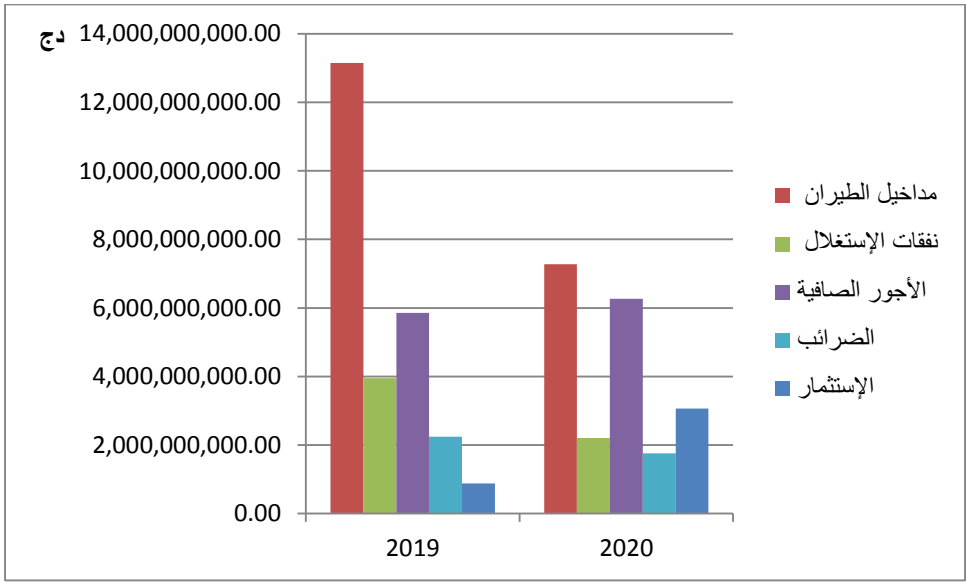

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة.

يتضح من الشكل رقم 16 تغير البيانات في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث إرتفع كل من حجم الإستثمارات إلى حوالي 3 مليار د.ج نتيجة إقتناء برج مراقبة جديد، والأجور الصافية إلى حوالي 6.2 مليار د.ج راجع إلى زيادة تصفية كل حساب المتقاعدين، المستقيلين، المفصولين والمتوفين وزيادة في إقتطاعات الضمان الإجتماعي. كما شهدت باقي المتغيرات سقوطا حرا إبتداء من مداخيل الطيران إلى حوالي 7.2 مليار د.ج، أي نصف ما تم تحقيقه في سنة 2019، وذلك راجع إلى جائحة كوفيد-19، التي عقدت مراسيم السفر مما أدى بغلق معظم المطارات وتوقف الرحالات الجوية، خاصة في الجزائر. أما نفقات الإستغلال فإنخفضت إلى حوالي 2.2 مليار د.ج بسبب التوقف الجزئي لأنشطة المؤسسة، وأخيرا الضرائب شهدت إنخفاضا إلى حوالي 1.7 مليار د.ج، بسبب الإجراءات التي إتخذتها السلطات.

مست جائحة كوفيد-19 معظم القطاعات على المستوى العالمي، وذلك لما ترتب عليها من آثار وخيمة على الصحة، الإقتصاد والجانب الإجتماعي، حيث تمت خسارة أرواح بشرية، تجريد العمال من وظائفهم وتدهور النمو الإقتصادي في معظم الدول، لذلك توجب إتخاذ تدابير إحترازية وإجراءات للوقاية ضد هذا الفيروس.

هددت هذه الجائحة المؤسسات العاملة ضمن قطاع النقل، كونه الوسيلة التي تساهم في تسريع إنتقال فيروس كوفيد-19 بين الدول المتجاورة وعبر بقاع العالم سواء بحريا، برا أو جويا، تاركة صدمة قوية على

الشركات العالمية التي تسهر على تطوير وتسير هذه القطاعات، مما أثر على توازنها المالي وزعزع إستمرارها وبقائها ضمن القطاعات الأخرى.

وكون الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط أي منطقة عبور المبادلات التجارية والسياحية الوافدة من مختلق القارات، جعل هذه الأخيرة تعمل على إتخاذ تدابير معينة والمتعلقة بالسفر كغلق المطارات والموانئ، وكذلك تعليق معظم الرحلات، خاصة الجوية منها بداية من شهر مارس لسنة 2020. هذا خلف آثارا سلبية على مختلف المؤسسات خاصة العاملة في مجال النقل من عسر مالي وغيره، وهو ما يتبين في التقارير السنوية والقوائم المالية للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA).

خاتمة

خاتمة

تبين مما سبق أن العالم اليوم (2020-2021) يعيش في ظل جائحة عالمية وأزمة إقتصادية كبيرة تسببت في خسائر بشرية هائلة، رغم تواصل الجهود لحماية الأرواح والحفاظ على سبل العيش في ظل ظروف الإغلاق، بالإضافة تأثر عدد كبير من الناس وتغييرهم لنشاطاتهم اليومية نتيجة لجائحة كوفيد-19.

عززت الجائحة بعض الإتجاهات التي سبقتها ولكنها تسببت أيضا في إضطرابات هائلة، كتزايد الفقر العالمي، إغلاق المدارس وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم المنزلي، وهذا من شأنه أن يطرح مشكلة جديدة متعلقة بالتعليم ويشكل آثارا سلبية قوية على القدرة الإنتاجية للبلدان في المستقبل، وهي نكسة بالنسبة للتنمية المستدامة التي كان تحقيقها أصلا صعبا قبل حدوث الجائحة.

أدت الأزمة الصحية الحالية لصدمة إقتصادية عالمية، ساهمت في تراجع التجارة الدولية الخارجية، تخفيض الإستثمار وكذلك تقليص الإنتاج العالمي والتوظيف، مما أنجر عنه تحميل الفئات الهشة في الدول المختلفة للإنعكاسات السلبية الناجمة عن هذه الجائحة. ونتيجة لذلك زادت حاجة بعض البلدان إلى إنفاق غير عادي للموارد المالية المطلوبة، كنوع من التغطية للأزمة بشكل مباشر من خلال التنسيق وتوثيق التعاون الدولي.

وقد لجأت الدول لمواجهة ذلك إلى إجراءات وتدابير تقليدية، من بينها غلق الحدود وإيقاف أو تعليق الرحلات. والجزائر أيضا عملت على إتباع نفس الخطى بعد تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بالفيروس،حيث لازالت تلك الإحتياطات سارية إلى يومنا هذا (جوان 2021)، وهذا كان له تكلفة عالية تحملتها المؤسسات العاملة في مجال النقل، ومن بينها المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)، العاملة في مجال أمن الطيران للمجال الجوي الجزائري.

أولا، نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- كانت جائحة كوفيد-19 مفاجأة غير متوقعة للعالم ككل لصعوبة توقع حدوث الأوبئة والجوائح، مما خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة؛
- الأوبئة والجوائح السابقة عبر التاريخ درس ومصدر للأدوية واللقاحات من جهة ووضع قوالب وإستراتيجيات مرنة جاهزة التطبيق في حالة حدوث إنذار مرتقب؛
- التعاون الدولي يعمل على تفكيك وتجاوز الأزمات الكبرى بإختلاف تصنيفاتها، ففي الإتحاد قوة لضمان إستمرار البشرية؛

- بالرغم من التطورات التي تعرضت لها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية من الإستقلال إلى يومنا هذا لازالت غير كفؤة وفعالة وغير قادرة على مواجهة المنافسة الموجودة في السوق العالمية، وذلك للعديد من الإعتبارات كالقوانين والتشريعات المثبطة، كما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى غير مبال بحقيقة أن النفط مادة ناضبة إلى جانب ضعف الإرادة السياسة للخروج من هذا الوضع؛
- تعتبر المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) من أهم المؤسسات الإقتصادية العمومية العاملة في الجزائر، نتيجة إحتكارها لتغطية أمن الطيران للمجال الجوي الجزائري وتحقيقها أرباح طائلة منه،لكنها لم تتلق الإهتمام اللازم من طرف الدولة لتشجيعها على تطوير خدماتها؛
- تضررت المؤسسة الوطنيةللملاحة الجوية كثيرا نتيجة هذه الأزمة، وهذا ما تبين من تقاريرها السنوية وقوائمها المالية؛
- تعمل المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) على مجابهة إلتزاماتها المالية من خلال إحتياطاتها، وفي حالة إستمرار الوضع قد تقوم الدولة بتمويلها ودعمها؛
- تقوم المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) بتسديد كل الفواتير المتعلقة بإنارة المطار وتسييره وكذلك تحصيل وتسديد إتاوات نظير تحليق الطائرات التابعة للدولة الجزائرية في مجال جوي أجنبي.

ثانيا، إختبار الفرضيات:

لقد تمكن البحث بفصوله المتكاملة من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وإختبار فرضياته التي يمكن سردها على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** بالتعرض إلى مختلف التطورات التي تعرضت لها المؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر، تبين أن هناك إنفصام بين ما هو موجود في الواقع وبين ما تنص عليه النصوص والقوانين والتشريعات التي تنظمها. كما أنها تواجه العديد من العوائق التي تجعلها غير فعالة وغير كفؤة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- **الفرضية الثانية:** من خلال الإنعكاسات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على النمو والتجارة العالميين يتضح أن الآثار السلبية التي لحقت هذان السابقين لا مثيل لها خلال السنوات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالنقل عامة والنقل الجوي خاصة.هذا الأخير الذي شهد إنخفاضا شديدا للركاب والرحلات، لم يسبق له مثيل حتى في ظل الجوائح والأوبئة السابقة، **وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: تعد المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية من المؤسسات الإقتصادية العمومية التي عانت كثيرا بسبب هذه الأزمة، كون نشاطها يعتمد على أمن الطيران ومرتبط مباشرة بالنقل الجوي المتوقف. فوجدت المؤسسة نفسها أمام تراجع مداخيلها وتآكل إحتياطاتها، التي إعتمدت عليها كمصدر أساسي للتمويل، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثالثا، الإقتراحات:

بناء على ما تم تقديمه من نتائج يمكن صياغة الإقتراحات الآتية:

- ضرورة تعزيز التعاون الدولي لتجاوز الأزمات بإختلافها؛
- تطوير وتفعيل سوق البورصة في الجزائر من أجل تسهيل الممارسات المتعلقة بالمجال الجوية الجزائري؛
- خصخصة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص من أجل إدراجها في البورصة قصد زيادة فعاليتها وكفاءتها؛
- تحقيق الإستقرار في صناعة الطيران كنوع للخروج من آثار الوباء بشكل مباشر وزيادة القدرة على المنافسة، الإستدامة المالية والمرونة على المدى الطويل؛
- يجب تصميم دعم الدولة لتعزيز ديناميكية السوق عبر النظام البيئي للطيران، بحيث تكون أكثر إستجابة للتغيرات وتوقع للعملاء في حقبة ما بعد كوفيد-19؛
- المراقبة المستمرة لتقييم التداعيات الإقتصادية المتطورة لجائحة كوفيد-19؛
- تنويع منتجات وخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية للتوغل في الأسواق العالمية بين المؤسسات الإقتصادية العاملة في نفس المجال؛
- تحرير الدولة وصناعة الطيران من المعتقدات التقليدية وتبني طرق تفكير مبتكرة لرسم مسار لقطاع طيران قوي، صامد، قابل للإستمرار والنمو في المستقبل.

رابعا، آفاق الدراسة:

بالنظر إلى محددات الدراسة التي دفعت إلى التركيز على بعض جوانب الموضوع دون غيرها، فيمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذه الدراسة وهي كالتالي:

- وضع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد جائحة كوفيد-19؛
- النظام الإقتصادي العالمي الجديد بعد جائحة كوفيد-19؛

- الإقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19؛
- صناعة الطيران مدخل جديد لتنمية الإقتصاد الجزائري بعد جائحة كوفيد-19؛
- أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية الخارجية والنمو الإقتصادي العالمي؛
- تفعيل البورصة الجزائرية لتسهيل المعاملات المتعلقة بالمجال الجوي الجزائري.

قائمة المراجع

أولا، المراجع باللغة العربية:

I. الكتب باللغة العربية:

1. أوكيل، سعيد. محمد بوتين، محمد صالح وعلاوي لعلالي. ***إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية: تسيير وإتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي***. الجزائر: بدون دار نشر، 1994.
2. بعلي، محمد الصغير. ***المؤسسات العمومية الإقتصادية في التشريع الجزائري***. ط.2. الجزائر: المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، 1988.
3. خالص صافي، صالح. ***رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق***. الجزائر: ديوانا لمطبوعات الجامعية، 2008.
4. دادي عدون، ناصر. ***إقتصاد المؤسسة***. ط.3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
5. دادي عدون، ناصر. ***المؤسسة الإقتصادية موقعها في الإقتصاد، وظائفها وتسييرها***. الجزائر: دار المحمدية للنشر، 2008.
6. الزغبي، فايز. ومحمد إبراهيم عبيدات. ***أساسيات الإدارة الحديثة***.عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
7. زواتي، رشيد. ***تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية***. الجزائر: دار هومه، 2002.
8. صخري، عمر. ***إقتصاد المؤسسة***. ط.3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
9. عثمانية، عثمان. ***عالم ما بعد جائحة كوفيد-19: "مآلات الأيديولوجية والإقتصاد"***. الجزائر: دار ميم للنشر، 2020.
10. عليان، ربحي مصطفى. ***طرق جمع المعلومات لأغراض البحث العلمي***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
11. غول، فرحات. ***الوجيز في إقتصاد المؤسسة***. الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2008.
12. القاضي، أنطوان. ***الخوصصة التخصيص: مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة***. بيروت: منشورات الحلبي، 2000.
13. مصطفى، محمد صلاح الدين وآخرون. ***خطوات البحث العلمي ومناهجه***. مصر: جامعة الدول العربية، 2010.
14. مياسي، إكرام. ***الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر***. الجزائر: دار هومة، 2011.

II. الدوريات العلمية:

15. بن عنتر، عبد الرحمان. **مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**. الجزائر: *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد الثاني، 2002.

16. بورعدة، حورية. ورقيق ايسعد دريس، ***واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه***، الجزائر: *المجلة الجزائرية لإقتصاد الإدارة*، العدد الأول، 2018.

III. المذكرات والأطروحات:

17. بوعبدالله، عيسى. ***الوظيفة الآلية في المؤسسة الاقتصادية***.مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعةالجزائر، 2003.

18. درحمون، هلال. ***المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية***. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غ.م، جامعة الجزائر، 2005.

19. عليواش، أمين عبد القادر. ***أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني***. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعة الجزائر، 2007.

20. نسيلي،جهيدة. ***أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر***.مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ.م، جامعة الجزائر، 2005.

IV. الملتقيات والمطبوعات:

21. بوخدوني،وهيبة. ***التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية***. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 2002.

22. الداوي، الشيخ. ***مطبوعة في مبادئ التسيير***. الجزائر: مركز الطباعة الجامعة، 2005.

23. شبايكي، سعدان. ***معوقات الخصخصة في الجزائر***. الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة "واقع ورهانات"، الجزائر، 2005.

ثانيا، المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب باللغة الأجنبية:

24. Bagchi, Bhaskar et al. ***Coronavirus Outbreak and the Great Lockdown: Impact on Oil Prices and Major Stock Markets Across the Globe.*** Singapore: Springer, 2020.
25. Bakan, Joel.***The Corporation: The Pathological Pursuit of Profit and Power.*** New York: Free Press, 2004.
26. Belaiboud, Mokhtar. ***De la survie a la croissance de l'entreprise***. Alger: O.P.U, 1995.
27. Brennemann, Rudolf. et Sabine Sépari. ***Economie d'entreprise.*** Paris: editions Dunod, 2001.
28. Bussenault, Chantal. et Martine Pretet. ***Economie et gestion de l'entreprise***. Paris: Vuibert, 1955.
29. Corhay, Albert. Et Mapapa Mbangala. ***Fondements de gestion financière***. 4 éme ed., Belgique: Les Editions Universitaire de Liège, 2009.
30. Dumas, Romain. ***Intelligence économique d'entreprise***. Paris: éditions Francis le febvre, 2011.
31. Fongk, Simon James. Nilanjan Deyand Jyotismita Chaki. ***ArtificialIntelligencefor CoronavirusOutbreak***. Singapore: Springer, 2021.
32. Kituyi, Mukhisa. ***Impact of COVID-19 Pandemic on Trade and Development***. New York: United Nations, 2020.
33. L. Hammond, Mitchell. ***Epidemics and the Modern World***. Toronto: University of Toronto Press, 2020.
34. M.Given, Lisa. et al. ***The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods***. V1. California: Sage Publications Inc, 2008.
35. Perloff, James. ***COVID-19 and the Agendas to Come RED-PILLED***. Burlington: Refuge Books, 2020.
36. Roux, Dominique. ***Analyse économique et gestion de l'entreprise***. Paris: Dunod, 1991.
37. Zhang, Wenhong. ***COVID-19 From Basics to Clinical Practice***. *Trans* Xun Wang. Singapore: World Scientific, 2020.

ثالثا، مواقع الأنترنت:

38. COVID-19 Report - Update | UNCTAD
39. GLOBAL MERCHANDISE AND SERVICES TRADE NOWCAST APRIL 2021 (unctad.org)
40. http://www.sia-enna.dz
41. https://covid19.who.int
42. https://portal.who.int/report/eios-covid19
43. https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2263
44. https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria
45. https://www.enna.dz
46. https://www.icao.int/sustainability/Pages/eap-sta-excel.aspx
47. https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021

48. https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/Radiocommunications-for-keeping-ships-and
49. https://www.politics-dz.com
50. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/thr_jyh_kwfyd
51. https://www.visualcapitalist.com/history-of-pandemics-deadliest/
52. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses
53. www.egsa-alger.com

الملاحق

الملحق رقم 01

1-1- طائرة المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA)

1-2- بطاقة الرحلات الجوية

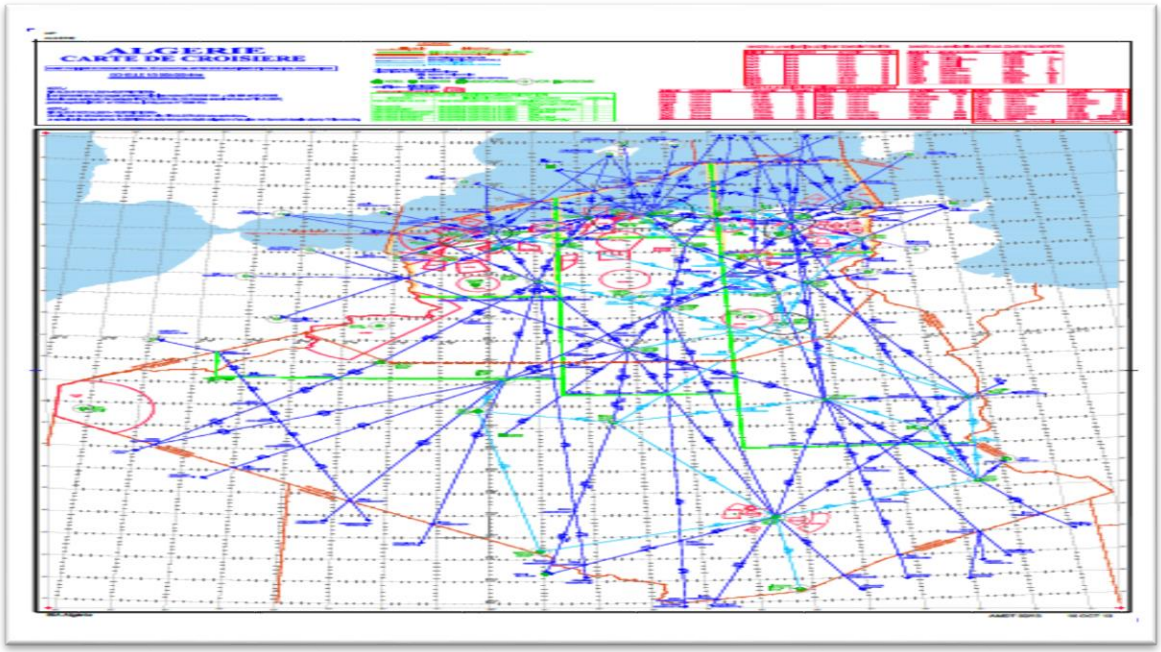

للتفصيل أكثر أنظر الموقع التالي: https://www.enna.dz/carte_croisiere.htm

الملحق رقم 02

إتاوة الهبوط

تسعيرة الرحلات الداخلية		
حتى 12 طن	64,14 دج	
من 13 طن إلى 25 طن	64,14 دج	10,68 دج /عن كل طن إضافية
من 26 طن إلى 50 طن	202,98 دج	22,80 دج /عن كل طن إضافية
من 51 طن إلى 75 طن	772,98 دج	23,25 دج /عن كل طن إضافية
فوق 75 طن	1.354,23 دج	38,15 دج /عن كل طن إضافية

تسعيرة الرحلات الدولية		
حتى 12 طن	1.712,74 دج	
من 13 طن إلى 25 طن	1.712,74 دج	148,90 دج /عن كل طن إضافية
من 26 طن إلى 50 طن	3.648,51 دج	311,36 دج /عن كل طن إضافية
من 51 طن إلى 75 طن	11.432,61 دج	332,92 دج /عن كل طن إضافية
فوق 75 طن	19.755,69 دج	483,42 دج /عن كل طن إضافية

الملحق رقم 03

إتاوة المساعدة المقدمة من مصلحة الإنقاذ ومكافحة الحرائق

	طائرة صنف 6	طائرة صنف 7	طائرة صنف 8
حماية	3000 دج	6000 دج	9000 دج
تزويد بالوقود	6000 دج	12000 دج	18000 دج

لكل ساعة أو جزء من الساعة.

الملحق رقم 04

وثائق سير عملية تسديد الإتاوة من طرف شركة طيران أجنبية لصالح المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية

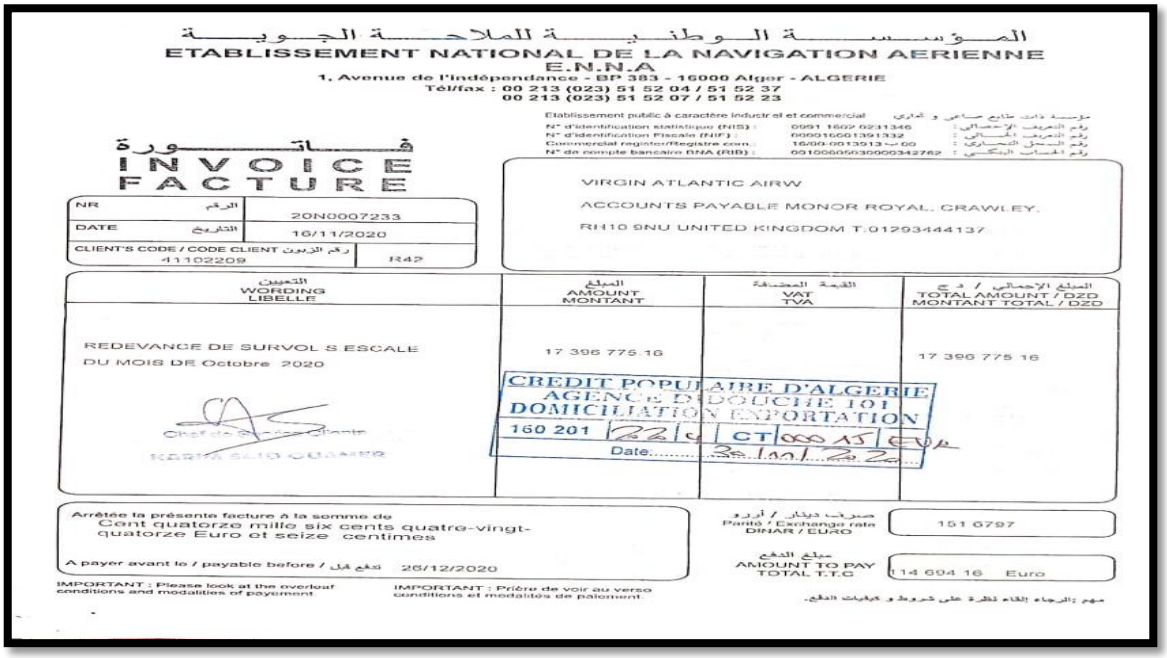

المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية
ETABLISSEMENT NATIONAL DE LA NAVIGATION AERIENNE
E.N.N.A
1, Avenue de l'Indépendance - BP 383 - 16000 Alger - ALGERIE
Tél/fax : 00 213 (023) 51 52 04 / 51 52 37
00 213 (023) 51 52 07 / 51 52 23

Etablissement public à caractère industriel et commercial
N° d'identification statistique (NIS) : 0951 1602 0231346
N° d'identification Fiscale (NIF) : 000016601391332
Commercial register/Registre com. : 16/00-0013913-00
N° de compte bancaire BNA (RIB) : 001000500300003427 62

فـــاتـــورة
INVOICE
FACTURE

NR الرقم : 20N0007233
DATE التاريخ : 16/11/2020
CLIENT'S CODE / CODE CLIENT رقم الزبون : 41102209 — R42

VIRGIN ATLANTIC AIRW
ACCOUNTS PAYABLE MONOR ROYAL, CRAWLEY.
RH10 9NU UNITED KINGDOM T.01293444137

التعيين WORDING LIBELLE	المبلغ AMOUNT MONTANT	القيمة المضافة VAT TVA	المبلغ الاجمالي / د ج TOTAL AMOUNT / DZD MONTANT TOTAL / DZD
REDEVANCE DE SURVOL S ESCALE DU MOIS DE Octobre 2020	17 396 775.16		17 396 775.16

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
AGENCE DOUCHE 101
DOMICILIATION EXPORTATION
160 201 22 CT AS
Date 26/11/2020

Arrêtée la présente facture à la somme de
Cent quatorze mille six cents quatre-vingt-quatorze Euro et seize centimes

A payer avant le / payable before / دفع قبل : 26/12/2020

صرف دينار / أورو Parité / Exchange rate DINAR / EURO : 151.6797

مبلغ الدفع AMOUNT TO PAY TOTAL T.T.C : 114 694.16 Euro

IMPORTANT : Please look at the overleaf conditions and modalities of payement.
IMPORTANT : Prière de voir au verso conditions et modalités de paiement.
مهم : الرجاء القاء نظرة على شروط و كيفيات الدفع.

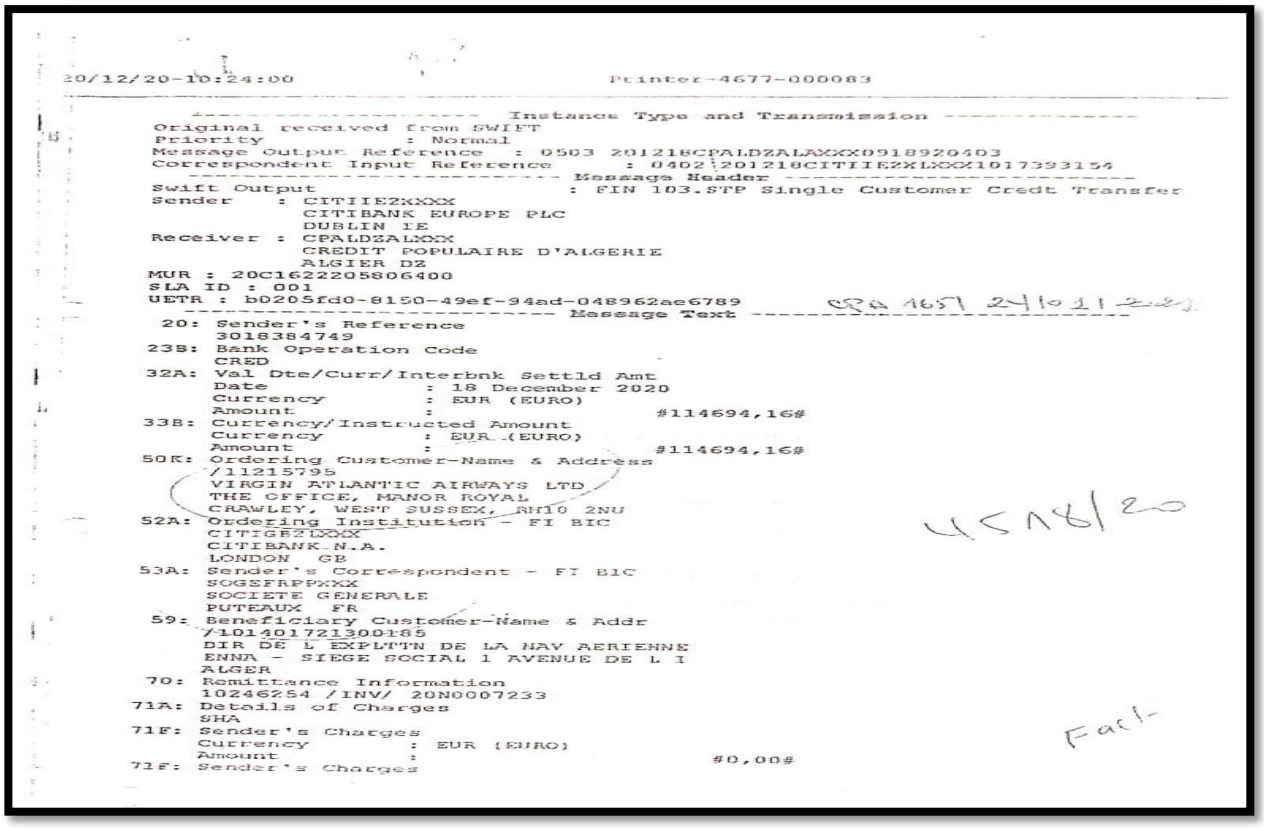

20/12/20-10:24:00 Printer-4677-000083

Instance Type and Transmission
Original received from SWIFT
Priority : Normal
Message Output Reference : 0503 201216CPALDZALAXXX0918920403
Correspondent Input Reference : 0402 201216CITIIE2XLXXX1017393154

Message Header
Swift Output : FIN 103.STP Single Customer Credt Transfer
Sender : CITIIE2XXXX
CITIBANK EUROPE PLC
DUBLIN IE
Receiver : CPALDZALXXX
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
ALGIER DZ
MUR : 20C1622205806400
SLA ID : 001
UETR : b0205fd0-8150-49ef-94ad-048962ae6789

Message Text
20: Sender's Reference
3018384749
23B: Bank Operation Code
CRED
32A: Val Dte/Curr/Interbnk Settld Amt
Date : 18 December 2020
Currency : EUR (EURO)
Amount : #114694,16#
33B: Currency/Instructed Amount
Currency : EUR (EURO)
Amount : #114694,16#
50K: Ordering Customer-Name & Address
/11215795
VIRGIN ATLANTIC AIRWAYS LTD
THE OFFICE, MANOR ROYAL
CRAWLEY, WEST SUSSEX, RH10 2NU
52A: Ordering Institution - FI BIC
CITIGB2LXXX
CITIBANK N.A.
LONDON GB
53A: Sender's Correspondent - FI BIC
SOGEFRPPXXX
SOCIETE GENERALE
PUTEAUX FR
59: Beneficiary Customer-Name & Addr
/10140172130065
DIR DE L EXPLTTN DE LA NAV AERIENNE
ENNA - SIEGE SOCIAL 1 AVENUE DE L I
ALGER
70: Remittance Information
10246254 /INV/ 20N0007233
71A: Details of Charges
SHA
71F: Sender's Charges
Currency : EUR (EURO)
Amount : #0,00#
71F: Sender's Charges

الملحق رقم 05

القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) خلال الفترة (2016–2020)

5–1– القوائم المالية لسنة 2016

BILAN (ACTIF) 2016

ACTIF	NOTE	2016 Brut	2016 Amort-Prov.	2016 Net	2015 Net
ACTIF IMMOBILISE(NON COURANT)	I				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)positif/négatif					
Immobilisations incorporelles	A				
Logiciels informatique et assimilés	A1	7 674 622,35	3 323 036,80	4 351 585,55	5 119 047,78
Immobilisations corporelles					
Terrains	A2	38 230 447,77		38 230 447,77	38 230 447,77
Batiments	A3	1 166 061 536,39	840 161 657,59	325 899 878,80	368 767 564,28
Autres immobilisations corporelles	A4	17 841 984 989,86	15 801 817 447,14	2 040 167 542,72	1 741 016 121,16
Immobilisations en cours	A5	9 853 723 988,15		9 853 723 988,15	7 771 307 018,98
TOTAL		28 907 675 584,52	16 645 302 141,53	12 262 373 442,99	9 924 440 199,97
Immobilisations financières	B				
Titres mis en équivalence-entreprise associées					
Autres participations et créances rattachées	B1	9 340 000,00	6 700 000,00	2 640 000,00	2 640 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	B2	21 212 576,00		21 212 576,00	19 375 126,00
Impôts différés actif	B3	138 250 423,65		138 250 423,65	138 250 423,65
		168 802 999,65	6 700 000,00	162 102 999,65	160 265 549,65
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 076 478 584,17	16 652 002 141,53	12 424 476 442,64	10 084 705 749,62
ACTIF COURANT	II				
Stocks et en cours	C	256 871 236,05		256 871 236,05	259 993 816,92
Créances et emplois assimilés					
Clients	D	10 007 987 390,98	4 653 279 704,61	5 354 707 686,37	5 218 385 670,31
Autres débiteurs	E	49 071 569,56		49 071 569,56	61 671 877,83
Impôts et assimilés	F	410 230 764,00		410 230 764,00	309 657 634,00
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	G	9 618 453 539,30		9 618 453 539,30	7 346 114 109,03
Trésorerie	H	22 296 782 750,08	44 855 420,00	22 253 927 330,08	26 296 547 979,11
TOTAL ACTIF COURANT		42 641 397 249,97	4 698 135 124,61	37 943 262 125,36	39 492 371 087,20
TOTAL GENERAL ACTIF		71 717 875 834,14	21 350 137 266,14	50 367 738 568,00	49 577 076 836,82

Département Comptabilité

000001

BILAN (PASSIF) 2016

PASSIF	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES	A		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	A1	4 735 121 638,39	4 735 121 638,39
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	A2	5 946 808 113,10	5 898 462 704,10
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat part du groupe)	A3	1 947 959 363,20	1 613 597 908,01
Autres capitaux propres-Report à nouveau	A4	4 996 183 182,57	3 430 930 683,56
Report à nouveau résultat des retraitement			
TOTAL I		17 626 072 297,26	15 678 112 934,06
PASSIFS NON COURANTS	B		
Emprunts et dettes financières	B1	750 000 000,00	750 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	B3	1 077 603 310,16	810 609 309,20
Subvention d'equipement	B2	26 166 457 915,30	26 171 779 630,84
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		27 994 061 225,46	27 732 388 940,04
PASSIFS COURANTS	C		
Fournisseurs et comptes rattachés	C1	2 769 158 415,78	2 678 872 698,25
Impôts	C2	1 266 010 016,91	1 053 119 201,77
Autres dettes	C3	712 436 612,59	2 434 583 062,70
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 747 605 045,28	6 166 574 962,72
TOTAL GENERAL PASSIF		50 367 738 568,00	49 577 076 836,82

Département Comptabilité

000002

COMPTE DE RESULTAT 2016

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes	H	12 399 570 206,44	12 021 845 532,32
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation	I		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		12 399 570 206,44	12 021 845 532,32
Achats consommés	J	-267 340 097,86	-217 732 567,30
Services extérieurs et autres consommations	K	-3 279 173 057,76	-2 885 783 125,78
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-3 546 513 155,62	-3 103 515 693,08
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		8 853 057 050,82	8 918 329 839,24
Charges de personnel	L	-5 681 038 354,99	-6 086 510 563,40
Impôts, taxes et versements assimilés	M	-359 773 942,85	-320 045 504,82
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 812 244 752,98	2 511 773 771,02
Autres produits opérationnels	N	62 927 016,65	106 512 785,11
Autres charges opérationnelles	O	-113 508 756,29	-58 713 146,69
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	P	-5 958 906 892,98	-5 257 921 385,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions	Q	4 759 893 007,01	4 125 916 547,97
V-RESULTAT OPERATIONNEL		1 562 649 127,37	1 427 570 571,50
Produits financiers	R	1 098 076 438,34	812 709 275,69
Charges financières	S	-138 992 894,51	-211 115 151,18
IV-RESULTAT FINANCIER		959 083 543,83	601 594 124,51
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 521 732 671,20	2 029 164 696,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	T	-573 773 308,00	-415 566 788,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		18 320 466 668,44	17 066 984 144,09
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-16 372 207 305,24	-15 453 386 235,08
VII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 947 959 363,20	1 613 597 908,01
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	U		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	V		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 947 959 363,20	1 613 597 908,01

Département Comptabilité

000003

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE 2016

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		12 113 506 980,59	11 279 759 270,60
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-11 009 697 354,41	-7 901 510 384,75
Intérêts et autres frais financiers payés		-167 842 603,39	-228 363 866,17
Impôts sur les résultats payés		-700 483 263,00	-710 643 100,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		235 483 759,79	2 439 002 919,68
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**235 483 759,79**	**2 439 002 919,68**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 160 753 770,97	-3 008 609 246,54
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		56 360 200,26	24 004 668,77
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-6 937 450,00	-2 400 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		5 100 000,00	123 864 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 076 273 260,48	784 842 336,06
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-2 029 957 760,23**	**-2 078 298 241,71**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			750 000 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74;131;132)			5 000 000,00
PLACEMENT A TERME D A T		-2 250 535 510,97	870 967 833,57
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-2 250 535 510,97**	**1 625 967 833,57**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-4 045 009 511,41**	**1 986 672 511,54**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		26 343 792 261,49	24 357 119 749,95
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		22 298 782 750,08	26 343 792 261,49
Variation de la trésorerie de la période		**-4 045 009 511,41**	**1 986 672 511,54**

Etablissement National de la Navigation Intérieure
Département Comptabilité

000004

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES 2016

	NOTE	Capital social	Réserves	Resultat Net	Report à Nouveau	Total
Solde au 31 décembre N-1		4 735 121 638	5 898 462 704	1 613 597 908	3 430 930 684	15 678 112 934
Ajustement résultant du changement de méthode comptable						0
Affectation du resultat net N-1				-1 613 597 908	1 613 597 908	0
Résultat net de l'exercice N				1 947 959 363		1 947 959 363
Solde au 31 Décembre N		**4 735 121 638**	**5 898 462 704**	**1 947 959 363**	**5 044 528 592**	**17 626 072 207**

Etablissement National de la Navigation Intérieure
Département Comptabilité

000005

5-2- القوائم المالية لسنة 2017

BILAN (ACTIF) 2017

ACTIF	NOTE	2017 Brut	2017 Amort-Prov.	2017 Net	2016 Net
ACTIF IMMOBILISE(NON COURANT)	I				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)positif/négatif					
Immobilisations incorporelles	A				
Logiciels informatique et assimilés	A1	9 675 785,50	4 229 100,47	5 446 685,03	4 351 585,55
Immobilisations corporelles					
Terrains	A2	38 230 447,77		38 230 447,77	38 230 447,77
Batiments	A3	1 179 223 468,02	894 784 510,25	284 438 957,77	325 899 878,80
Autres immobilisations corporelles	A4	18 612 523 163,32	16 359 731 920,87	2 252 791 242,45	2 040 167 542,72
Immobilisations en cours	A5	14 400 769 588,74		14 400 769 588,74	9 853 723 988,15
TOTAL		34 240 422 453,35	17 258 745 531,59	16 981 676 921,76	12 262 373 442,99
Immobilisations financières	B				
Titres mis en équivalence-entreprise associées					
Autres participations et créances rattachées	B1	59 500 000,00	6 700 000,00	52 800 000,00	2 640 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	B2	17 979 536,00		17 979 536,00	21 212 576,00
Impôts différés actif	B3	138 250 423,65		138 250 423,65	138 250 423,65
		215 729 959,65	6 700 000,00	209 029 959,65	162 102 999,65
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 456 152 413,00	17 265 445 531,59	17 190 706 881,41	12 424 476 442,64
ACTIF COURANT	II				
Stocks et en cours	C	433 528 684,69		433 528 684,69	256 871 236,05
Créances et emplois assimilés					
Clients	D	10 941 987 619,02	5 048 229 401,13	5 893 758 217,89	5 354 707 686,37
Autres débiteurs	E	36 105 227,86		36 105 227,86	49 071 569,56
Impôts et assimilés	F	565 188 168,00		565 188 168,00	410 230 764,00
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	G	44 855 420,00		44 855 420,00	9 618 453 539,30
Trésorerie	H	31 071 633 172,39	44 855 420,00	31 026 777 752,39	22 253 927 330,08
TOTAL ACTIF COURANT		43 093 208 291,96	5 093 084 821,13	38 000 213 470,83	37 943 262 125,36
TOTAL GENERAL ACTIF		77 549 450 704,96	22 358 530 352,72	55 190 920 352,24	50 367 738 568,00

000001

BILAN (PASSIF) 2017

PASSIF	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES	A		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	A1	4 735 121 638,39	4 735 121 638,39
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	A2	6 008 727 990,10	5 946 808 113,10
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat part du groupe)	A3	2 983 948 895,49	1 947 959 363,20
Autres capitaux propres-Report à nouveau	A4	6 882 222 668,77	4 996 183 182,57
Report à nouveau résultat des retraitement			
TOTAL I		20 610 021 192,75	17 626 072 297,26
PASSIFS NON COURANTS	B		
Emprunts et dettes financières	B1	750 000 000,00	750 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	B3	837 825 907,28	1 077 603 310,16
Subvention d'equipement	B2	28 391 935 199,76	26 166 457 915,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		29 979 761 107,04	27 994 061 225,46
PASSIFS COURANTS	C		
Fournisseurs et comptes rattachés	C1	2 847 799 599,07	2 769 158 415,78
Impôts	C2	1 333 335 777,55	1 266 010 016,91
Autres dettes	C3	420 002 675,83	712 436 612,59
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 601 138 052,45	4 747 605 045,28
TOTAL GENERAL PASSIF		55 190 920 352,24	50 367 738 568,00

000002

COMPTE DE RESULTAT 2017

LIBELLE	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes	H	12 683 026 805,07	12 399 570 206,44
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation	I		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**12 683 026 805,07**	**12 399 570 206,44**
Achats consommés	J	-272 054 729,48	-267 340 097,86
Services extérieurs et autres consommations	K	-3 205 332 263,47	-3 279 173 057,76
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-3 477 386 992,95**	**-3 546 513 155,62**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**9 205 639 812,12**	**8 853 057 050,82**
Charges du personnel	L	-6 013 723 694,53	-5 681 038 354,99
Impôts, taxes et versements assimilés	M	-379 493 351,96	-359 773 942,85
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 812 422 765,63**	**2 812 244 752,98**
Autres produits opérationnels	N	193 766 736,77	62 927 016,65
Autres charges opérationnelles	O	-75 780 077,60	-113 508 756,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	P	-5 764 301 822,03	-5 958 906 892,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions	Q	4 944 612 527,49	4 759 893 007,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**2 110 720 130,26**	**1 562 649 127,37**
Produits financiers	R	1 797 310 552,00	1 098 076 438,34
Charges financières	S	-219 084 749,64	-138 992 894,51
IV-RESULTAT FINANCIER		**1 578 225 802,36**	**959 083 543,83**
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**3 688 945 932,62**	**2 521 732 671,20**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	T	-704 997 037,13	-573 773 308,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**19 618 716 621,33**	**18 320 466 668,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-16 634 767 725,84**	**-16 372 507 305,24**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 983 948 895,49**	**1 947 959 363,20**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	U		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	V		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**2 983 948 895,49**	**1 947 959 363,20**

· 000003

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE 2017

LIBELLE	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		11 874 600 354,40	12 113 506 980,59
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-10 025 793 131,66	-11 009 697 354,41
Intérêts et autres frais financiers payés		-244 619 305,20	-167 842 603,39
Impôts sur les résultats payés		-917 775 951,00	-700 483 263,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		686 411 966,54	235 483 759,79
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**686 411 966,54**	**235 483 759,79**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-5 478 835 131,62	-3 160 753 770,97
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		10 515 249,45	56 360 200,26
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-10 269 800,00	-6 937 450,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		13 502 840,00	5 100 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 742 673 178,64	1 076 273 260,48
Dividendes et goute-part de résultats reçus		4 455 000,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-3 717 958 663,53**	**-2 029 957 760,23**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74;131;132)		2 230 799 000,00	
PLACEMENT A TERME D A T		9 573 598 119,30	-2 250 535 510,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**11 804 397 119,30**	**-2 250 535 510,97**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**8 772 850 422,31**	**-4 045 009 511,41**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		22 298 782 750,08	26 343 792 261,49
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		31 071 633 172,39	22 298 782 750,08
Variation de la trésorerie de la période		**8 772 850 422,31**	**-4 045 009 511,41**

· 000004

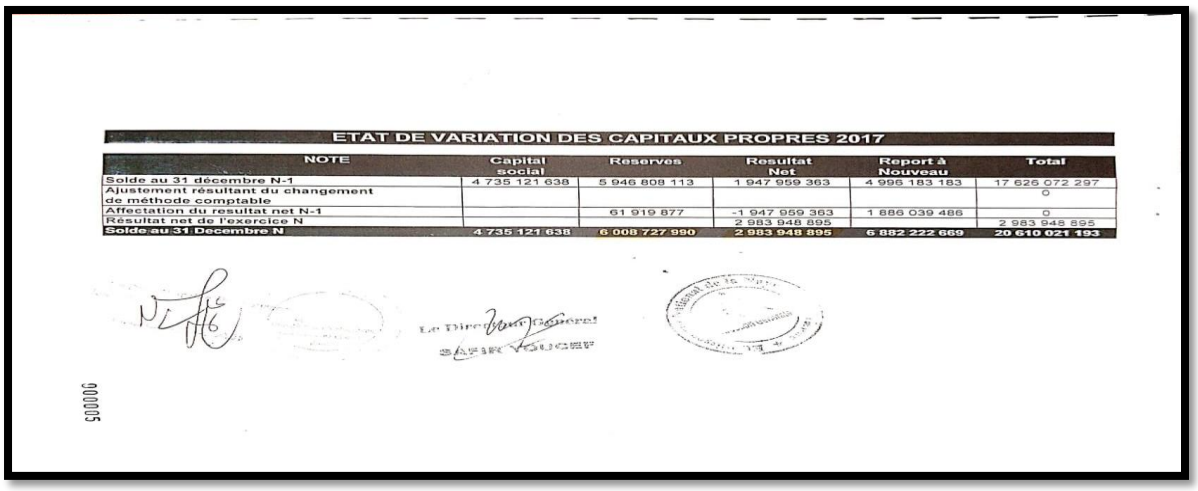

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES 2017

NOTE	Capital social	Reserves	Resultat Net	Report à Nouveau	Total
Solde au 31 décembre N-1	4 735 121 638	5 946 808 113	1 947 959 363	4 996 183 183	17 626 072 297
Ajustement résultant du changement de méthode comptable					0
Affectation du resultat net N-1		61 919 877	-1 947 959 363	1 886 039 486	0
Résultat net de l'exercice N			2 983 948 895		2 983 948 895
Solde au 31 Decembre N	4 735 121 638	6 008 727 990	2 983 948 895	6 882 222 669	20 610 021 193

Le Directeur Général

000005

5-3- القوائم المالية لسنة 2018

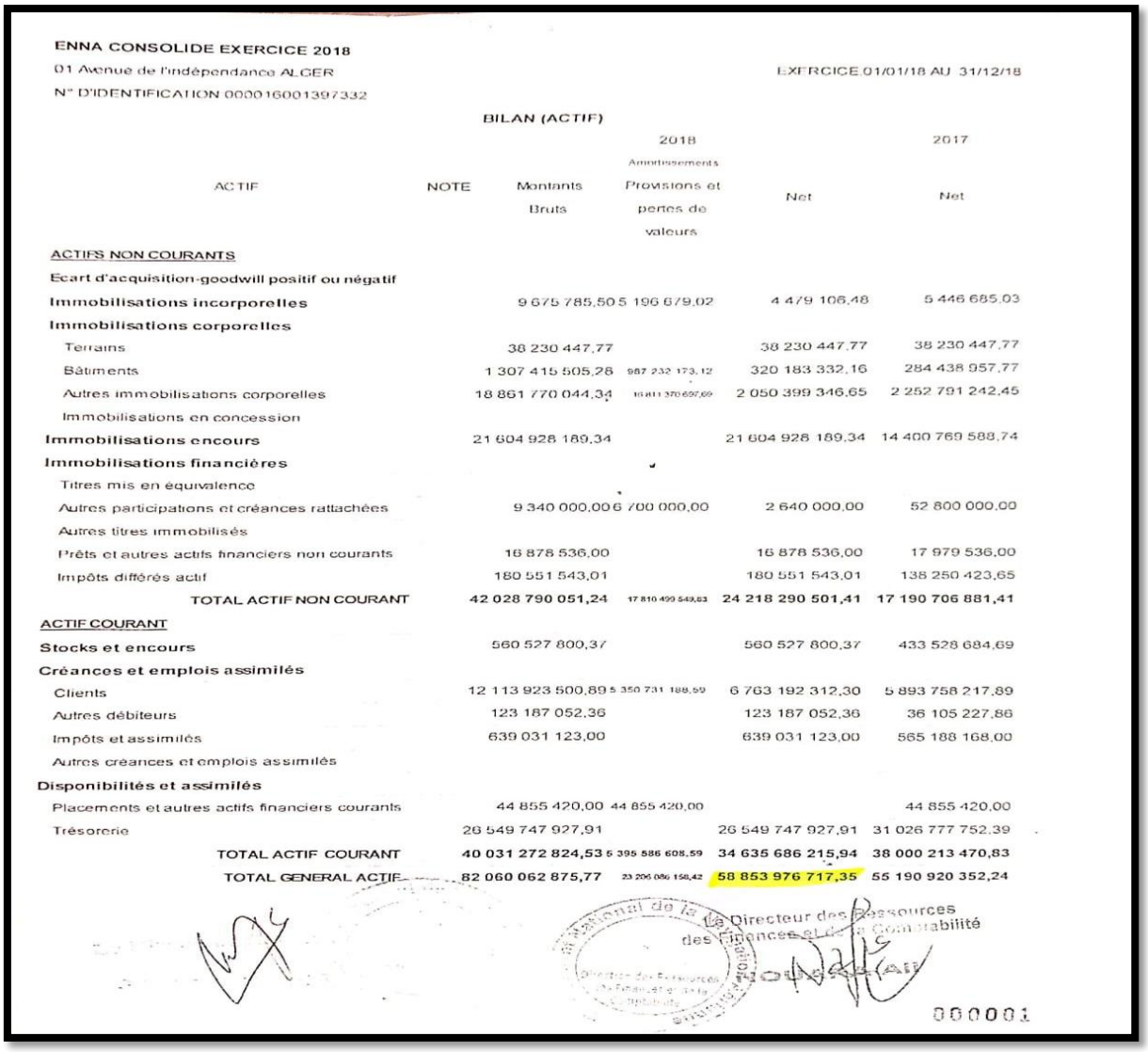

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2018

01 Avenue de l'indépendance ALGER — EXERCICE 01/01/18 AU 31/12/18

N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018 Montants Bruts	2018 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2018 Net	2017 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		9 675 785,50	5 196 679,02	4 479 106,48	5 446 685,03
Immobilisations corporelles					
Terrains		38 230 447,77		38 230 447,77	38 230 447,77
Bâtiments		1 307 415 505,28	987 232 173,12	320 183 332,16	284 438 957,77
Autres immobilisations corporelles		18 861 770 044,34	16 811 370 697,69	2 050 399 346,65	2 252 791 242,45
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		21 604 928 189,34		21 604 928 189,34	14 400 769 588,74
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		9 340 000,00	6 700 000,00	2 640 000,00	52 800 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		16 878 536,00		16 878 536,00	17 979 536,00
Impôts différés actif		180 551 543,01		180 551 543,01	138 250 423,65
TOTAL ACTIF NON COURANT		42 028 790 051,24	17 810 499 549,83	24 218 290 501,41	17 190 706 881,41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		560 527 800,37		560 527 800,37	433 528 684,69
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 113 923 500,89	5 350 731 188,59	6 763 192 312,30	5 893 758 217,89
Autres débiteurs		123 187 052,36		123 187 052,36	36 105 227,86
Impôts et assimilés		639 031 123,00		639 031 123,00	565 188 168,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		44 855 420,00	44 855 420,00		44 855 420,00
Trésorerie		26 549 747 927,91		26 549 747 927,91	31 026 777 752,39
TOTAL ACTIF COURANT		40 031 272 824,53	5 395 586 608,59	34 635 686 215,94	38 000 213 470,83
TOTAL GENERAL ACTIF		82 060 062 875,77	23 206 086 158,42	58 853 976 717,35	55 190 920 352,24

Le Directeur des Ressources des Finances et de la Comptabilité

000001

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2018
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

EXERCICE 01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis		4 735 121 638,39	4 735 121 638,39
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		6 081 519 149,59	6 008 727 990,10
Ecart de réévaluation			
Ecart d'equivalence (1)			
Résultat net - Resultat net du groupe (1)		1 217 865 053,93	2 983 948 895,49
Autres capitaux propores - Report à nouveau		9 748 238 331,25	6 882 222 668,77
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**21 782 744 173,16**	**20 610 021 192,75**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		750 000 000,00	750 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		694 429 011,59	837 825 907,28
SUBVENTION D'EQUIPEMENT		29 886 613 484,21	28 391 935 199,76
TOTAL II		**31 331 042 495,80**	**29 979 761 107,04**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 438 823 698,13	2 847 799 599,07
Impôts		1 287 140 123,19	1 333 335 777,55
Autres dettes		1 014 226 227,07	420 002 675,83
Trésorerie passif			
TOTAL III		**5 740 190 048,39**	**4 601 138 052,45**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**58 853 976 717,35**	**55 190 920 352,24**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

Le Directeur des Ressources des Finances et de la Comptabilité
BOUARFA

000062

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2018
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

EXERCICE 01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		13 111 095 949,40	12 683 026 805,07
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		13 111 095 949,40	12 683 026 805,07
Achats consommés		-272 298 191,43	-272 054 729,48
Services extérieurs et autres consommations		-3 400 313 428,45	-3 205 332 263,47
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-3 677 611 619,88	-3 477 386 992,95
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		9 433 484 329,52	9 205 639 812,12
Charges de personnel		-6 570 653 409,42	-6 013 723 694,53
Impôts, taxes et versements assimilés		-440 253 100,77	-379 493 351,96
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 422 577 819,33	2 812 422 765,63
Autres produits opérationnels		51 138 507,80	193 766 736,77
Autres charges opérationnelles		-17 866 682,10	-75 780 077,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 032 429 870,17	-5 764 301 822,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		194 952 315,69	4 944 612 527,49
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 618 372 090,55	2 110 720 130,26
Produits financiers		333 270 320,13	1 797 310 552,00
Charges financières		-426 043 063,63	-219 084 749,64
IV-RESULTAT FINANCIER		-92 772 743,50	1 578 225 802,36
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 525 599 347,05	3 688 945 932,62
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-345 017 486,00	-704 997 037,13
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		37 283 192,88	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 690 457 093,02	19 618 716 621,33
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-12 472 592 039,09	-16 634 767 725,84
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 217 865 053,93	2 983 948 895,49
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 217 865 053,93	2 983 948 895,49

Le Directeur des Ressources des Finances et de la Comptabilité
BOUARFA

000063

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2018
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

EXERCICE 01/01/18 AU 31/12/18

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		12 431 136 726,61	11 874 600 354,40
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-9 348 116 305,70	-10 025 793 131,66
Intérêts et autres frais financiers payés		-528 433 780,60	-244 619 305,20
Impôts sur les résultats payés		-1 018 128 854,13	-917 775 951,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 536 457 786,18	686 411 966,54
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**1 536 457 786,18**	**686 411 966,54**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-7 905 362 747,35	-5 478 835 131,62
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		12 678 125,40	10 515 249,45
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-3 300 000,00	-10 269 800,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		4 375 000,00	13 502 840,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		326 006 591,29	1 742 673 178,64
Dividendes et qoute-part de résultats reçus		7 260 000,00	4 455 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-7 558 343 030,66**	**-3 717 958 663,53**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74;131,132)		1 500 000 000,00	2 230 799 000,00
PLACEMENT A TERME D A I			9 573 598 119,30
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**1 500 000 000,00**	**11 804 397 119,30**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-4 521 885 244,48**	**8 772 850 422,31**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**31 071 633 172,39**	**22 298 782 750,08**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**26 549 747 927,91**	**31 071 633 172,39**
Variation de la trésorerie de la période		**-4 521 885 244,48**	**8 772 850 422,31**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-4 521 885 244,48**	**8 772 850 422,31**

000004

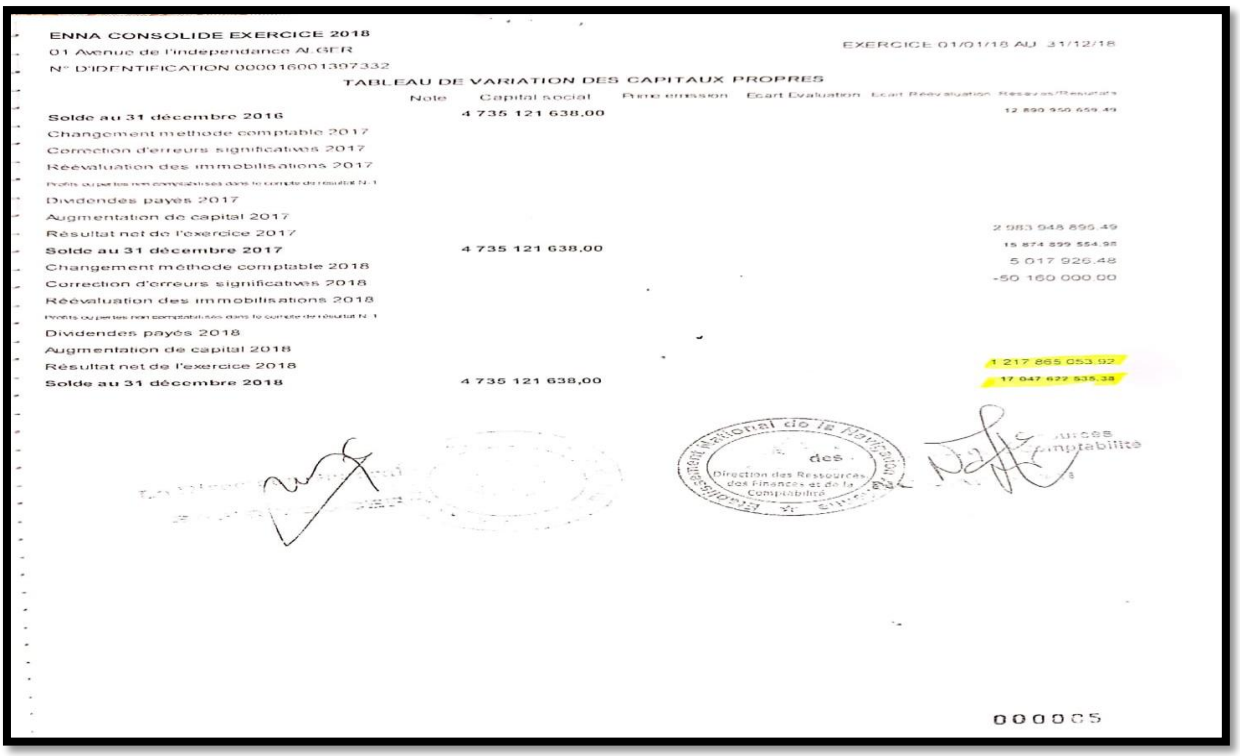

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2018
01 Avenue de l'independance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

EXERCICE 01/01/18 AU 31/12/18

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réevaluation	Reserves/Resultats
Solde au 31 décembre 2016		**4 735 121 638,00**				12 890 350 659,49
Changement methode comptable 2017						
Correction d'erreurs significatives 2017						
Réevaluation des immobilisations 2017						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2017						
Augmentation de capital 2017						
Résultat net de l'exercice 2017						2 983 948 895,49
Solde au 31 décembre 2017		**4 735 121 638,00**				15 874 899 554,98
Changement méthode comptable 2018						5 017 926,48
Correction d'erreurs significatives 2018						-50 160 000,00
Réévaluation des immobilisations 2018						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2018						
Augmentation de capital 2018						
Résultat net de l'exercice 2018						1 217 865 053,92
Solde au 31 décembre 2018		**4 735 121 638,00**				17 047 622 535,38

000005

5-4- القوائم المالية لسنة 2019

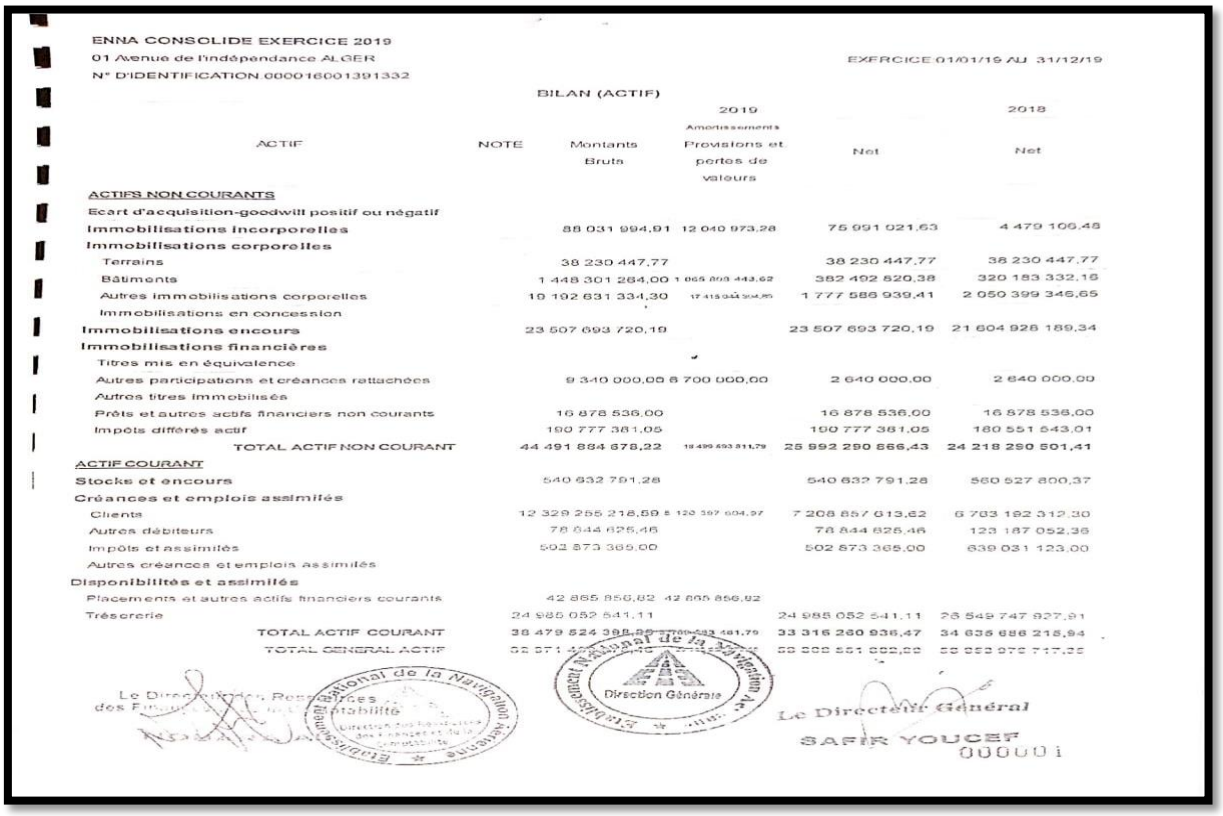

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2019
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001391332

EXERCICE 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019 Montants Bruts	2019 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		88 031 994,91	12 040 973,28	75 991 021,63	4 479 106,48
Immobilisations corporelles					
Terrains		38 230 447,77		38 230 447,77	38 230 447,77
Bâtiments		1 448 301 284,00	1 065 808 443,62	382 492 820,38	320 183 332,16
Autres immobilisations corporelles		19 192 831 334,30	17 415 [illegible]	1 777 588 939,41	2 050 399 345,65
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		23 507 693 720,19		23 507 693 720,19	21 604 926 189,34
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		9 340 000,00	6 700 000,00	2 640 000,00	2 640 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		16 878 536,00		16 878 536,00	16 878 536,00
Impôts différés actif		190 777 381,05		190 777 381,05	180 551 643,01
TOTAL ACTIF NON COURANT		44 491 884 678,22	18 499 [illegible]	25 992 290 566,43	24 218 290 501,41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		540 832 791,28		540 832 791,28	560 527 800,37
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 329 255 216,59	5 120 397 604,97	7 208 857 613,62	6 783 192 312,30
Autres débiteurs		78 844 826,46		78 844 826,46	123 187 052,36
Impôts et assimilés		502 873 365,00		502 873 365,00	839 031 123,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		42 865 856,82	42 865 856,82		
Trésorerie		24 985 052 641,11		24 985 052 641,11	28 549 747 927,91
TOTAL ACTIF COURANT		38 479 524 398,26	[illegible]	33 316 260 936,47	34 635 686 216,94
TOTAL GENERAL ACTIF		82 971 [illegible]	[illegible]	59 308 551 502,90	58 853 976 717,35

Le Directeur des Finances et de la Comptabilité

Etablissement National de la Navigation Aérienne

Direction Générale

Le Directeur Général
SAFIR YOUCEF

000001

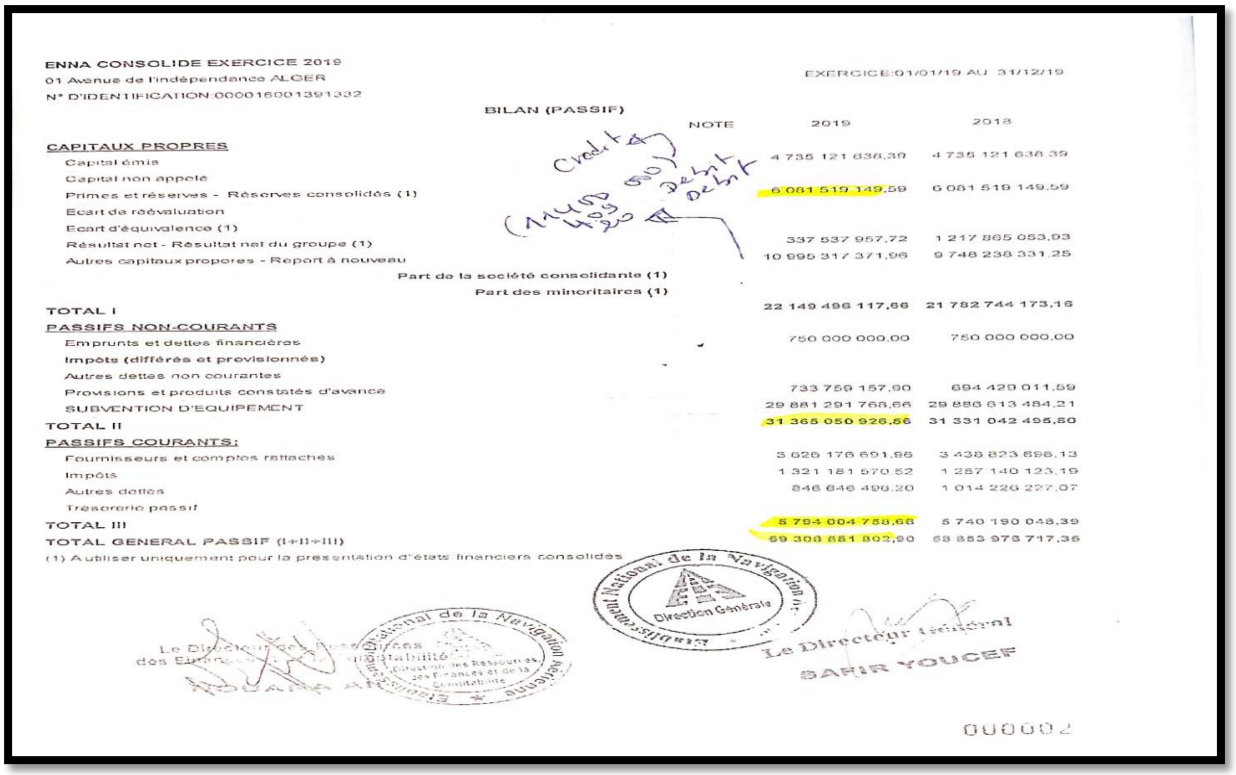

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2019
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001391332

EXERCICE 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4 735 121 636,39	4 735 121 636,39
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		6 081 519 149,59	6 081 519 149,59
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		337 537 957,72	1 217 865 053,93
Autres capitaux propores - Report à nouveau		10 995 317 371,96	9 748 238 331,25
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		22 149 496 117,66	21 782 744 173,16
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		750 000 000,00	750 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		733 759 157,00	694 429 011,59
SUBVENTION D'EQUIPEMENT		29 881 291 768,66	29 886 613 484,21
TOTAL II		31 365 050 926,66	31 331 042 495,80
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 626 176 691,98	3 438 823 698,13
Impôts		1 321 181 570,52	1 287 140 123,19
Autres dettes		846 646 496,20	1 014 226 227,07
Trésorerie passif			
TOTAL III		5 794 004 758,68	5 740 190 048,39
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		59 308 551 802,90	58 853 976 717,36

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Crédit (1145 493 500) Débit Débit

Le Directeur des Finances et de la Comptabilité

Etablissement National de la Navigation Aérienne

Direction Générale

Le Directeur Général
SAFIR YOUCEF

000002

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2019
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION:000016001391332

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		13 464 903 321,67	13 111 695 949,40
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**13 464 903 321,67**	**13 111 695 949,40**
Achats consommés		-331 598 624,99	-277 298 191,43
Services extérieurs et autres consommations		-3 690 962 713,05	-3 400 313 428,45
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-4 022 561 338,04**	**-3 677 611 619,88**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**9 442 341 983,63**	**9 433 484 329,52**
Charges de personnel		-7 720 206 509,11	-6 570 653 409,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-540 915 627,72	-440 253 100,77
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 181 219 846,80**	**2 422 577 819,33**
Autres produits opérationnels		81 202 030,33	51 138 507,80
Autres charges opérationnelles		-25 718 826,77	-17 866 682,10
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-808 895 799,26	-1 032 429 870,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions		281 889 003,62	194 952 315,89
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**691 696 454,72**	**1 618 372 090,55**
Produits financiers		163 195 763,80	333 270 320,13
Charges financières		-388 729 891,64	-426 043 063,63
IV-RESULTAT FINANCIER		**-226 634 127,78**	**-92 772 743,50**
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**466 162 326,94**	**1 525 599 347,05**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-149 114 581,00	-345 017 466,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		20 400 211,78	37 283 192,88
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**13 971 190 119,48**	**13 890 457 093,02**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-13 633 652 161,78**	**-12 472 592 039,09**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**337 637 957,72**	**1 217 865 053,93**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		337 637 957,72	1 217 865 053,93

Le Directeur Général
SAFIR YOUCEF

000003

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2019
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION:000016001391332

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		13 497 058 194,21	12 431 136 726,61
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-11 583 708 290,88	-9 348 116 305,70
Intérêts et autres frais financiers payés		-471 141 192,07	-528 433 780,60
Impôts sur les résultats payés		-456 722 289,00	-1 018 128 854,13
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		985 486 422,26	1 536 457 786,18
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**985 486 422,26**	**1 536 457 786,18**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 729 327 272,72	-7 905 362 747,35
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		16 021 950,00	12 678 125,40
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-3 300 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			4 375 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		158 173 513,66	326 006 591,29
Dividendes et qoute-part de résultats reçus		4 950 000,00	7 260 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-2 550 181 809,06**	**-7 558 343 030,66**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74,131,132)			1 500 000 000,00
PLACEMENT A TERME D A T			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			**1 500 000 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-1 564 695 386,80**	**-4 521 885 244,48**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**26 549 747 927,91**	**31 071 633 172,39**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**24 985 052 541,11**	**26 549 747 927,91**
Variation de la trésorerie de la période		-1 564 695 386,80	-4 521 885 244,48
Rapprochement avec le résultat comptable		-1 564 695 386,80	-4 521 885 244,48

Le Directeur Général
SAFIR YOUCEF

000004

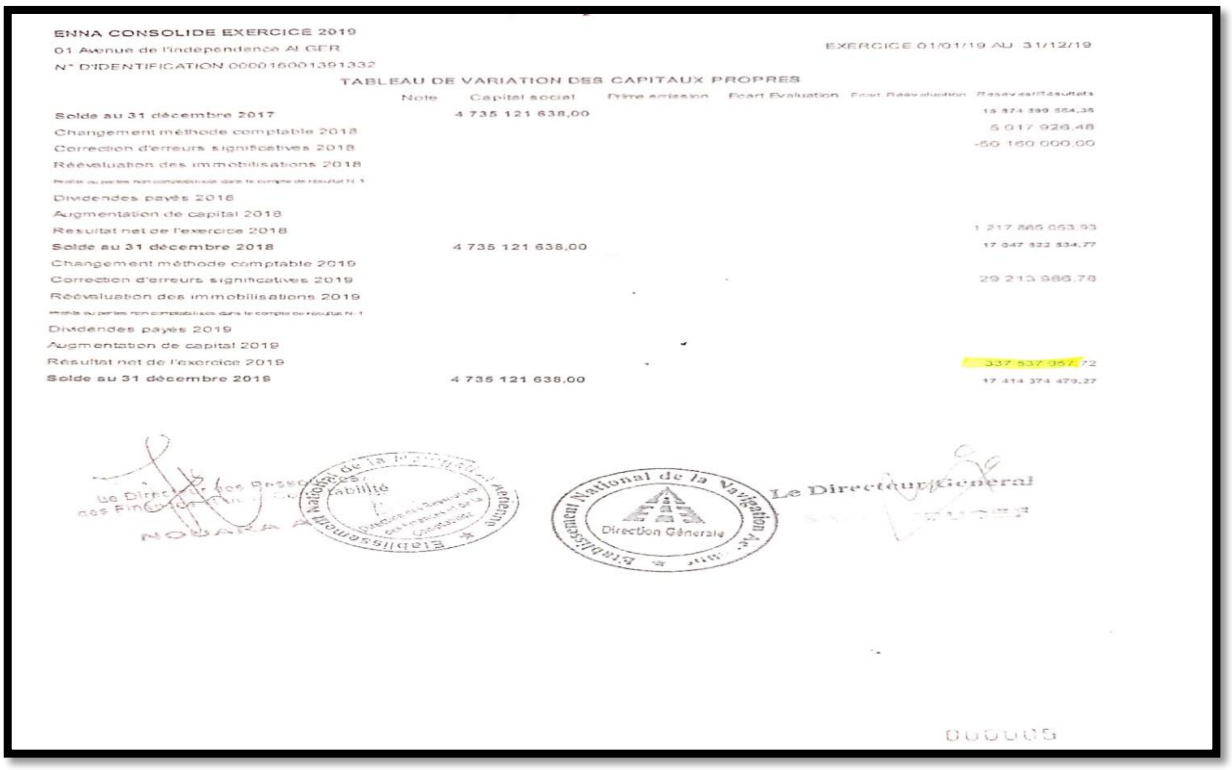

ENNA CONSOLIDE EXERCICE 2019
01 Avenue de l'independance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001391332

EXERCICE 01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime arrission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reserves/Résultats
Solde au 31 décembre 2017		4 735 121 638,00				15 874 390 554,35
Changement méthode comptable 2018						5 017 926,48
Correction d'erreurs significatives 2018						-50 160 000,00
Réévaluation des immobilisations 2018						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2018						
Augmentation de capital 2018						
Resultat net de l'exercice 2018						1 217 865 053,93
Solde au 31 décembre 2018		4 735 121 638,00				17 047 322 834,77
Changement méthode comptable 2019						
Correction d'erreurs significatives 2019						29 213 986,78
Réévaluation des immobilisations 2019						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2019						
Augmentation de capital 2019						
Résultat net de l'exercice 2019						337 537 057,72
Solde au 31 décembre 2019		4 735 121 638,00				17 414 374 479,27

Le Directeur Général

5-5- القوائم المالية لسنة 2020

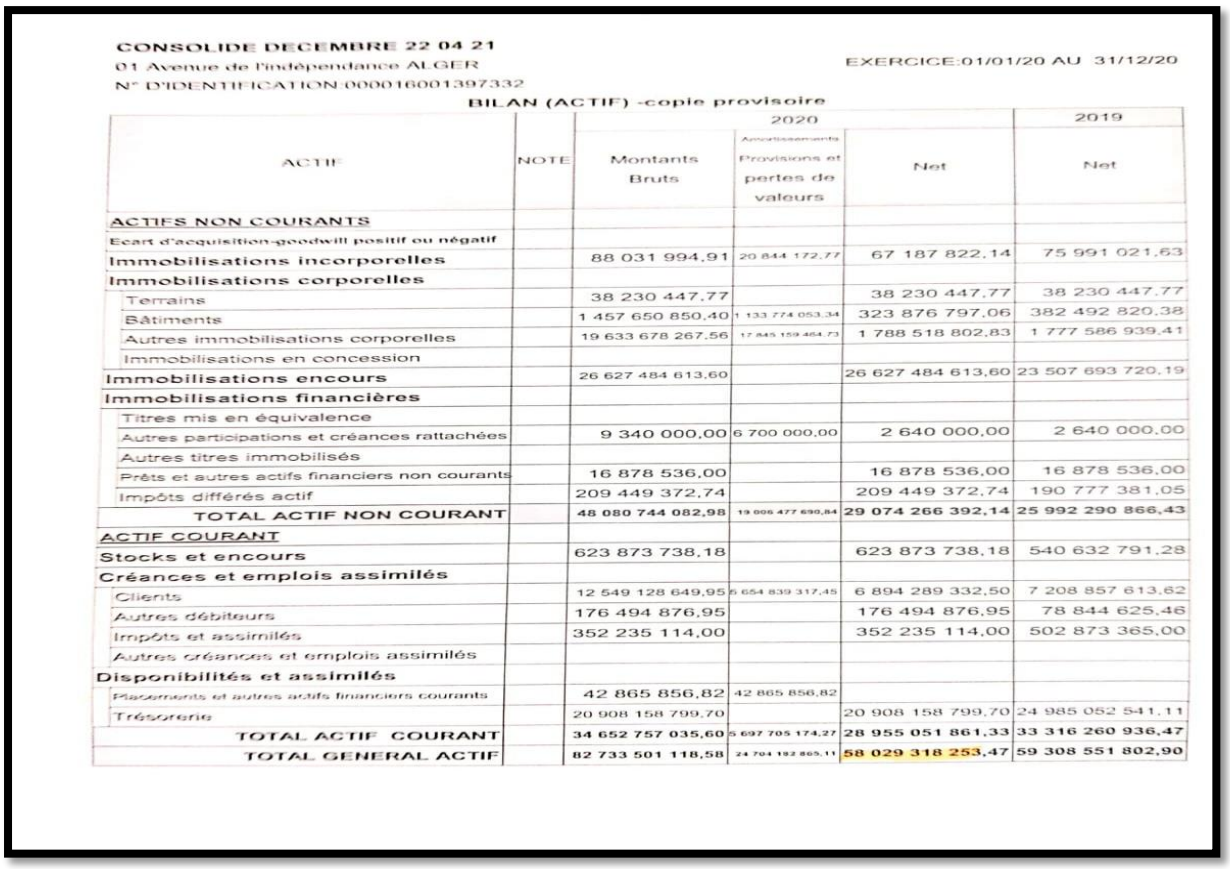

CONSOLIDE DECEMBRE 22 04 21
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION 000016001397332

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020 Montants Bruts	2020 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2020 Net	2019 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		88 031 994,91	20 844 172,77	67 187 822,14	75 991 021,63
Immobilisations corporelles					
Terrains		38 230 447,77		38 230 447,77	38 230 447,77
Bâtiments		1 457 650 850,40	1 133 774 053,34	323 876 797,06	382 492 820,38
Autres immobilisations corporelles		19 633 678 267,56	17 845 159 464,73	1 788 518 802,83	1 777 586 939,41
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		26 627 484 613,60		26 627 484 613,60	23 507 693 720,19
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		9 340 000,00	6 700 000,00	2 640 000,00	2 640 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		16 878 536,00		16 878 536,00	16 878 536,00
Impôts différés actif		209 449 372,74		209 449 372,74	190 777 381,05
TOTAL ACTIF NON COURANT		48 080 744 082,98	19 006 477 690,84	29 074 266 392,14	25 992 290 866,43
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		623 873 738,18		623 873 738,18	540 632 791,28
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 549 128 649,95	5 654 839 317,45	6 894 289 332,50	7 208 857 613,62
Autres débiteurs		176 494 876,95		176 494 876,95	78 844 625,46
Impôts et assimilés		352 235 114,00		352 235 114,00	502 873 365,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		42 865 856,82	42 865 856,82		
Trésorerie		20 908 158 799,70		20 908 158 799,70	24 985 052 541,11
TOTAL ACTIF COURANT		34 652 757 035,60	5 697 705 174,27	28 955 051 861,33	33 316 260 936,47
TOTAL GENERAL ACTIF		82 733 501 118,58	24 704 182 865,11	58 029 318 253,47	59 308 551 802,90

CONSOLIDE DECEMBRE 22 04 21
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION:000016001397332
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4 735 121 638,39	4 735 121 638,39
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		6 081 519 149,59	6 081 519 149,59
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-1 923 203 577,25	337 537 957,72
Autres capitaux propores - Report à nouveau		11 332 980 064,43	10 995 317 371,96
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**20 226 417 275,16**	**22 149 496 117,66**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		750 000 000,00	750 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		838 855 764,85	733 759 157,90
SUBVENTION D'EQUIPEMENT		30 556 930 229,29	29 881 291 768,66
TOTAL II		**32 145 785 994,14**	**31 365 050 926,56**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 950 254 489,37	3 626 176 691,96
Impôts		1 065 839 137,46	1 321 181 570,52
Autres dettes		641 021 357,34	846 646 496,20
Trésorerie passif			
TOTAL III		**5 657 114 984,17**	**5 794 004 758,68**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**58 029 318 253,47**	**59 308 551 802,90**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

CONSOLIDE DECEMBRE 22 04 21
01 Avenue de l'indépendance ALGER
N° D'IDENTIFICATION:000016001397332
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		7 298 736 327,10	13 464 903 321,67
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**7 298 736 327,10**	**13 464 903 321,67**
Achats consommés		-281 465 982,59	-331 598 624,99
Services extérieurs et autres consommations		-2 150 452 496,70	-3 690 962 713,05
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 431 918 479,29**	**-4 022 561 338,04**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**4 866 817 847,81**	**9 442 341 983,63**
Charges de personnel		-7 534 894 554,81	-7 720 206 509,11
Impôts, taxes et versements assimilés		-399 384 843,53	-540 915 627,72
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-3 067 461 550,53**	**1 181 219 846,80**
Autres produits opérationnels		47 957 184,67	61 202 030,33
Autres charges opérationnelles		-82 146 773,74	-25 718 626,77
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 164 743 686,83	-806 895 799,26
Reprise sur pertes de valeur et provisions			281 889 003,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-4 266 394 826,43**	**691 696 454,72**
Produits financiers		2 336 614 375,97	163 195 763,86
Charges financières		-12 138 944,20	-388 729 891,64
IV-RESULTAT FINANCIER		**2 324 475 431,77**	**-225 534 127,78**
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-1 941 919 394,66**	**466 162 326,94**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-149 114 581,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		18 715 817,41	20 490 211,78
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**9 683 307 887,74**	**13 971 190 119,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-11 606 511 464,99**	**-13 633 652 161,76**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 923 203 577,25**	**337 537 957,72**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-1 923 203 577,25**	**337 537 957,72**

CONSOLIDE DECEMBRE 22 04 21

01 Avenue de l'indépendance ALGER

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:000016001397332

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		7 258 066 711,64	13 497 058 194,21
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-10 259 557 846,36	-11 583 708 290,88
Intérêts et autres frais financiers payés		-63 442 371,52	-471 141 192,07
Impôts sur les résultats payés		-174 900 915,00	-456 722 289,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-3 239 834 421,24	985 486 422,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-3 239 834 421,24**	**985 486 422,26**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 890 704 224,80	-2 729 327 272,72
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		17 128 150,00	16 021 950,00
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-900 000,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		900 000,00	
Intérêts encaissés sur placements financiers		2 326 655 667,63	158 173 513,66
Dividendes et qoute-part de résultats reçus		9 900 000,00	4 950 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-1 537 020 407,17**	**-2 550 181 809,06**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74;131;132)		700 000 000,00	
PLACEMENT A TERME D A T			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**700 000 000,00**	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-4 076 854 828,41**	**-1 564 695 386,80**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**24 985 052 541,11**	**26 549 747 927,91**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**20 908 158 799,70**	**24 985 052 541,11**
Variation de la trésorerie de la période		**-4 076 893 741,41**	**-1 564 695 386,80**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-4 076 893 741,41**	**-1 564 695 386,80**

CONSOLIDE DECEMBRE 22 04 21

01 Avenue de l'indépendance ALGER

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:000016001397332

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES -copie provisoire

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reseves/Résultats
Solde au 31 décembre 2018		**4 735 121 638,00**				**17 047 622 534,77**
Changement méthode comptable 2019						
Correction d'erreurs significatives 2019						29 213 986,78
Réévaluation des immobilisations 2019						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2019						
Augmentation de capital 2019						
Résultat net de l'exercice 2019						337 537 957,72
Solde au 31 décembre 2019		**4 735 121 638,00**				**17 414 374 479,27**
Changement méthode comptable 2020						
Correction d'erreurs significatives 2020						
Réévaluation des immobilisations 2020						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2020						
Augmentation de capital 2020						
Résultat net de l'exercice 2020						
Solde au 31 décembre 2020		**4 735 121 638,00**				**17 414 374 479,27**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية الجزائرية(ENNA)، والتي تعمل في مجال صناعة الطيران وأمن المجال الجوي الجزائري، وذلك عبر تقييم أدائها ومراجعة بياناتها المالية والتشغيلية، من أجل تحديد أثر الجائحة على هذه المؤسسة، ومن ثمة فهم تأثيراتها على المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو في قطاعات تعتمد على فتح الحدود ونشاط النقل الجوي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) قد تعرضت للعديد من الخسائر بفعل الأزمة الصحية العالمية الحالية، مما تسبب في إنخفاض مداخيلها المتعلقة بالطيران، وأيضا تحول المؤسسة لتمويل إلتزاماتها المالية عن طريق إحتياطاتها مما يفسر إنخفاض هذه الأخيرة على مستواها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، جائحة، كوفيد-19، المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA).

Abstract:

The present study aims to study the impact of covid-19 pandemicon the National Enterprise for Aerial Navigation (ENNA), which works in the field of aeronautics and safety of the Algerian space, through evaluating its performance and reviewing its financialdata, in order to determine the impact of the pandemic on this enterprise. Therefore, we can understand the influence of this pandemic on the public enterprises in the same sector, or in the sectors which rely on the opening of frontiers and the activity of air transport.

The study demonstrated that the National Enterprise for Aerial Navigation (ENNA) has undergone many losses owing to the present world health crisis, the fact that has led to decrease in its revenues related to aviation, and also the transformation of the enterprise into a financing its obligations through its reserves, and this explains the decrease of their level.

Key-words: The Algerian economic enterprise, Pandemic, Covid-19, The National Enterprise for Aerial Navigation (ENNA).